الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

الدورة الـ206
للمجلس الحاكم
(دورة افتراضية استثنائية) 01 – 04 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

المجلس الحاكم
البند 9

CL/206/9/R.2
03 تشرين الثاني/نوفمبر

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

القرارات التي اعتمدها المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

(دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

المحتوى

	الصفحات
إفريقيا	
• ساحل العاج: 10 برلمانياً القرار	10- 03
• جمهورية الكونغو الديمقراطية: السيد جان جاك مامبا القرار	13 – 11
• الغابون: السيد جاستن ندوندانغوي القرار	19 – 14
• أوغندا: خمسة برلمانياً القرار	25 – 20
• جمهورية تنزانيا الاتحادية: السيدة توندو ليسو القرار	31 – 26
• زيمبابوي: السيدة جوانا ماموبي القرار	36 – 27
الأمريكيتان	
• البرازيل: السيد دافيد ميرندا القرار	39 – 37

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

• فنزويلا: 134 برلمانياً القرار	49 – 40
آسيا	
• منغوليا: السيد زوريغ سانجاسورين القرار	53 – 50
• الفلبين: السيدة ليلى دي ليما القرار	58 – 54
أوروبا	
• بيلاروسيا: السيد فيكتور غونشار القرار	64 – 59
منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا	
• جمهورية مصر العربية: السيد مصطفى النجار القرار	69 – 65
• دولة فلسطين/اسرائيل: السيد مروان البرغوثي القرار	75 – 70
• دولة فلسطين/اسرائيل: السيد أحمد سعدات القرار	81 – 76

ساحل العاج

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

آلان لوبونيون، تويتر

CIV-07 – آلان لوبونيون

CIV-08 – جاك إهوو

CIV-09 – غيللوم سورو

CIV-10 – لوكيمان كمارا

CIV-11 – كاندو سوماهورو

CIV-12 – ياو صوميلة

CIV-13 – سورو كانيغي

CIV-14 – إيسياكا فوفانا

CIV-15 – باساتيغي فوفانا

CIV-16 – محمد سيس سوكو

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم توافر إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

أ. ملخص للقضية

تتعلق هذه القضية بحالة عدد من أعضاء البرلمان في ساحل العاج الذين واجهوا انتهاكات لحقوقهم الأساسية منذ العام 2018، في ممارسة ولايتهم البرلمانية.

قضيتا السيد آلان لوبونيون والسيد جاك إهوو (2018–2019)

في تشرين الأول/أكتوبر 2018، لم يجرى تنصيب السيد جاك إهوو كعمدة، العضو البرلماني من الحزب الديمقراطي لساحل العاج، فوراً بعد انتخابه، بسبب إدعاءات فساد، واختلاس أموال ظهرت بعد فترة قصيرة من انتصاره. بعد رفض السيد إهوو حضور جلسة استماع، في البداية، عندما استدعته الشرطة الاقتصادية، مستنداً إلى مكانته كعضو برلمان، حضر جلسة استماع في نهاية المطاف في 10 كانون الثاني/يناير 2019، وعقب ذلك، اتهمه المدعي العام باختلاس الأموال، والتزوير، واستخدام الوثائق المزورة، وغسيل الأموال.

قضية **CIV–COLL–01**

ساحل العاج: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: 10 رجال من أعضاء المعارضة في البرلمان

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم **I**.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكاوى: كانون الثاني/يناير 2019 وشباط/فبراير 2020 (CIV–09 إلى CIV–16)

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيار/مايو 2020

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع لوفد ساحل العاج في الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة (نيسان/أبريل 2019)

المتابعة الأخيرة:

– مراسلة من السلطات:

ملاحظات من الحكومة: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2020)

– مراسلة من أصحاب الشكاوى:

تشرين الأول/أكتوبر 2020

– مراسلات موجهة إلى السلطات: رسائل إلى وزير العدالة، ورئيس الجمعية الوطنية (حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2020)

– مراسلة موجهة إلى أصحاب الشكاوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

وترتبط قضية السيد إهوو بقضية السيد آلان لوبونيون، الذي أعرب عن قلقه على وسائل التواصل الاجتماعي، في كانون الثاني/يناير 2019، بشأن شرعية الإجراءات التي اتخذها المدعي العام ضد السيد إهوو. نشر السيد لوبونيون تغريدة، واتهم إثرها بنشر رسالة تشكل أخبار مزيفة، وتسبب بالإخلال في النظام العام. بالتالي، أمر المدعي العام باعتقاله لقيامه بالتلبس. في 15 كانون الثاني/يناير 2019، اقتيد السيد لوبونيون إلى الحجز.

واجتمع مكتب الجمعية الوطنية في 16 كانون الثاني/يناير 2019، وقرر المطالبة بتعليق احتجاز السيد لوبونيون، والإجراءات ضد الأعضاء البرلمانيين. يعتقد أن المدعي العام تجاهل هذا القرار، إذ إن السيد لوبونيون حكمت عليه محكمة الدرجة الأولى، في 29 كانون الثاني/يناير، بالسجن لمدة عام في محاكمة ادعى محاموه أنها افتقرت إلى إجراءات المحاكمة العادلة، وكانت منحازة. في 13 شباط/فبراير 2019، حكمت محكمة الاستئناف على السيد لوبونيون بالسجن لمدة ستة أشهر، مع وقف التنفيذ. أطلق سراح السيد لوبونيون، وقدم طعناً في محكمة النقض. بالنسبة إلى السيد إهوو، تولى مهام العمدة بعد حفل التنصيب في 23 آذار/مارس 2019. بالرغم من ذلك، ليس من الواضح إذا لا يزال يخضع السيد إهوو حالياً لتحقيق قضائي.

الشكاوى الجديدة المتلقاة في أواخر العام 2019

في كانون الأول/ديسمبر 2019، تلقت اللجنة شكوى جديدة حول تسعة أعضاء من الجمعية الوطنية، بمن فيهم السيد لوبونيون، الذي يدعى أنه اعتقل بصورة تعسفية مع السيد لوكيمان كمارا، والسيد كاندو سوماهورو، والسيد ياو صوميلة، والسيد سورو كانيغي، في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019. اتهم الأعضاء البرلمانيين الخمسة بتسبب بالإخلال في النظام العام، وتشكيل تحدٍ إلى سلطة الدولة، ونشر الأخبار المزيفة، وفقدان المصداقية في مؤسسات الدولة، وعملياتها، كلها بمثابة هجوم على سلطة الدولة. في الوقت عينه، يدعى أنه تم منع السيد غيللوم سورو، عضو البرلمان، والرئيس السابق للجمعية الوطنية، من العودة إلى ساحل العاج، وصدر أمر دولي بإلقاء القبض عليه لاختلاسه أموالاً، والسعي إلى المساس بسلامة الدولة. في مراسلة حكومة ساحل العاج، المؤرخة 13 أيار/مايو 2020، رفضت ادعاءات أصحاب الشكاوى، مصرة

على مشروعية الإجراء القادم. يدعى أن الأعضاء البرلمانيين الخمسة ذكروا خلال مؤتمر صحافي انعقد في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019، أن سلطات المطار في ساحل العاج منعت طائرة السيد سورو الخاصة من الهبوط في ساحل العاج، وبالتالي، أعيد توجيه طيارته إلى غانا. بحسب السلطات، إن هذه المعلومة مزيفة، إذ إن أفادت الأنباء أنه تم منعه من قبل هيئة الطيران المدني الوطنية في بيان صحافي، صرح فيه أنه تم منحه إذن بالتحليق فوق أراضي ساحل العاج، وبالهبوط في مطار أبيدجان، في 22 كانون الأول/ديسمبر 2019. لم ترسل السلطات نسخة عن البيان الصحافي.

وفي مراسلة حكومة ساحل العاج في 13 أيار/مايو 2020، أكدت أن هذه الادعاءات لعدم احترام الحصانة البرلمانية للأعضاء البرلمانيين لا أساس لها من الصحة، إذ إنهم متهمون بالمشاركة بشكل فعال في المرحلة الأولى من التأمر ضد أمن الدولة، ومنعوا من القيام بالمرحلة الثانية من خطتهم المتمثلة بالتمرد بسبب تدخل الشرطة القضائية. تشكل هذه الوقائع المدعاة لحكومة ساحل العاج إثباتاً للتلبس، وبالتالي، تبرير غياب الإذن من مكاتب المجلس التي ينتمي إليها الأعضاء. في رسالة السلطات البرلمانية، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أشارت إلى أن طبيعة التلبس للتهمة المشار إليها من قبل حكومة ساحل العاج، في القضية الحالية، لا ترتبط باتخاذ إجراءات أو أهداف منعزلة، بل بتآمر، بموجب المادة 163، والمواد اللاحقة للقانون الجنائي لساحل العاج. وضمن هذا الإطار، تم رفع الحصانة عن الأعضاء البرلمانيين في 20 كانون الثاني/يناير 2020 بقرار اتخذه مكتب الجمعية الوطنية، بالرغم من أن هؤلاء الأعضاء كان قد ألقي القبض عليهم، واحتجزوا.

وضع السيد غيللوم سورو

في ما يتعلق بقضية السيد سورو، أكدت حكومة ساحل العاج تورطها في قضيتين منفصلتين، إحداها مرتبطة بخطة زعزعة الاستقرار، التي كان من المقرر تنفيذها وشيكاً، ظهرت من خلال تسجيل صوتي قيل إن السيد سورو عرض فيه خطته المتمثلة بشن هجوم على أمن الدولة. بحسب السلطات، تمثلت هذه الخطة في تجنيد الأفراد المسلحين الموجودين في البلد، بهدف إلحاق الضرر بسلامة الأراضي الوطنية. خلصت سلطات ساحل العاج إلى أنه ثمة ارتباط بين هذا التسجيل، الذي يعود تاريخه إلى العام 2017، والحملة السياسية للسيد

سورو، التي كانت تهدف إلى التشويه بسمعة مؤسسات الجمهورية. بحسب السلطات، أصبح التآمر المخطط له معقولاً أكثر بعد اكتشاف أسلحة الحرب في بحيرة في أسيني. يقال إن القضية الثانية المتعلقة بالسيد سورو ترتبط باختلاس الأموال بعد الشراء المزعوم في العام 2007 لملكية عبر استخدام أموال الخزانة، وتم إخفاء الملكية الحقيقية للملكية.

وفي 22 نيسان/أبريل 2020، أمرت المحكمة الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، والشعب، بموجب تنفيذها الأسباب المؤقتة، بتعليق مذكرة الاعتقال الصادرة ضد السيد سورو، والإفراج المؤقت عن الأعضاء البرلمانيين قيد الاحتجاز، والامتثال للوضع الراهن حتى اعتماد القرار بشأن الأسس الموضوعية لهذه القضية. بالرغم من قرار المحكمة الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، والشعب، استمر نظام العدالة في ساحل العاج بالنظر في قضية السيد سورو، الذي ثبتت إدانته باختلاس الأموال، وحكم عليه في 28 نيسان/أبريل 2020 من قبل محكمة الدرجة الأولى لأبيدجان بالحبس المشدد لمدة عشرين عاماً، والحرمان من الحقوق المدنية، والسياسية لفترة خمسة أعوام، وغرامة تبلغ 4.5 مليار فرنك الجماعة المالية الأفريقية. نظراً إلى قرار المحكمة الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، والشعب، وواقع أن محاكمة السيد سورو شهدت عدداً من الأخطاء القضائية، قرر محاموه عدم الطعن في الإدانة في محكمة الدرجة الأولى. في رسالة السلطات البرلمانية، المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أكدت أن اعتراف الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي باختصاص المحكمة الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، والشعب كان طوعياً. بحسب السلطات، إن الحكم الصادر عن المحكمة الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، والشعب في قضية السيد سورو تخطت مهمتها، الأمر الذي يحد اختصاصها إلى تحديد انتهاكات حقوق الإنسان فحسب.

وفي 15 أيلول/سبتمبر 2020، أبطل المجلس الدستوري ترشح السيد غيللوم سورو، في حين أمرت المحكمة الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، والشعب بإعادة ترشحه للانتخابات الرئاسية.

التطورات الأخيرة

في 24 أيلول/سبتمبر 2020، أطلقت السلطات سراح الأعضاء البرلمانيين السيد سورو كانيغي، والسيد لوكيمان كمارا، والسيد صوميلة ياو. تم منح الأعضاء البرلمانيين الثلاثة إطلاق سراح مؤقتاً، وتم إخضاعهم لرقابة قضائية، مع قيود شديدة، بما فيها منعهم من التوصل مع بعضهم البعض، والمشاركة مع "الناشطين على الإنترنت"، أو المشاركة في "الاجتماعات السياسية". في مراسلة السلطات البرلمانية، المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أشارت أن السيد كاندو سوماهورو أفرج عنه مؤقتاً بعد تعافيه من كوفيد-19. أكدت السلطات أيضاً أن السيد آلان لوبونيون سيظل قيد الاحتجاز لأسباب يعلمها القاضي المحقق، المكلف لهذه القضية، فحسب.

ولا تحتوي المراسلات من سلطات ساحل العاج، المؤرختين 13 أيار/مايو، و21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على وثائق تكشف حقيقة البيانات التي أدلى بها، لا سيما أنها لا تحتوي على نسخة عن الحكم الصادر ضد السيد سورو في قضية غسيل الأموال، ولا نسخة عن التسجيل الصوتي المذكور (تم تقديم مقتطفات فحسب) مع تاريخ التي أفيد فيه إصداره، ولا نسخة عن الاعتقال، مذكرات التفتيش.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* السلطات البرلمانية في ساحل العاج على توفيرها المعلومات في رسالتها المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020؛
2. *يحيط علماً* بالإفراج المؤقت، تحت المراقبة القضائية، للسيد لوكيمان كمارا، والسيد سورو كانيغي، والسيد ياو صوميلة، والسيد كاندو سوماهورو؛ *ومع ذلك يرى* العكس، إذ إن هذه الشروط تعزز ادعاءات أصحاب الشكاوى بأن هذه الإجراءات ضد هؤلاء الأعضاء البرلمانيين لها دوافع سياسية، وهي جزء من المضايقة السياسية، والقانونية المتواصلة التي يخضعون لها منذ العام 2019؛ *ويؤكد* أن

هؤلاء الأعضاء البرلمانيين بقيوا محتجزين لمدة تسعة أشهر من دون احتمال شرعي لإجراء محاكمة عادلة؛

3. *يدين* الاحتجاز المستمر للسيد آلان بولونيون في غياب أي دليل مادي، لا سيما نظراً إلى أنه ما زال محتجزاً خلال فترة جائحة كوفيد-19، وحالته الصحية ضعيفة؛ *ويدعو* السلطات إلى إطلاق سراحه في حال عدم تمكنها من تقديم أي أدلة مادية عن اتهامه، له علاقة بالتهم الموجهة ضده؛

4. *يحيط علماً* بالحجج المقدمة من السلطات البرلمانية المتعلقة بالأدلة ضد الأعضاء البرلمانيين، لا سيما اكتشاف الأسلحة المخبأة في منازل المتهمين؛ *ويؤكد*، بالرغم من ذلك، أن سلطات ساحل العاج لم تستطع حتى الآن توفير أي مستند للكشف عن حقيقة هذه الادعاءات، نظراً إلى أنه لم يثبت بعد أن السيد لوبونيون، والأعضاء البرلمانيين الأربعة الآخرين المحتجزين حتى الآن كان لديهم أسلحة في منازلهم؛

5. *يتأسف*، أنه بالنظر إلى الانتهاكات المثبتة للحقوق الأساسية، التي خلصت إليها أيضاً المحكمة الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، والشعب في حكمين منفصلين، حرم السيد سورو من حقوقه المدنية، والسياسية؛ *ويدعو مرة أخرى* السلطات إلى تقديم نسخة عن حكم محكمة الدرجة الأولى من أجل فهم على ما تستند إليه عقوبة السيد سورو؛

6. *يشير إلى* أن في قراره الصادر في أيار/مايو 2020، طلب من السلطات المزيد من المعلومات حول التسجيل الصوتي الذي يشكل الدليل الرئيسي لتهم المدعي العام؛ *ويذكر* من جديد أن صحة هذا التسجيل طعنها صاحب الشكوى؛

7. *يعرب عن قلقه إزاء* التدابير التعسفية التي يخضع لها حالياً المستشارون القانونيون للسيد سورو، والأعضاء البرلمانيين الآخرين، بحسب ما يقال؛ *يذكر* أن حق الدفاع هو حق أساسي معترف به لكل فرد، ويمكن لمستشاريهم فحسب تحقيقه، متمتعين بممارسة مهامهم بفعالية، ومن دون عراقيل؛

8. *يحيط علماً* بعدم توافر المعلومات حول قضية السيد جاك إهوو؛ *ويقرر* إغلاق ملف القضية، بموجب المادة 25 (ب) المنصوص عليها في إجراءاته المتعلقة بالنظر في الشكاوى، ومعالجتها، في غياب

المعلومات الحديثة حول التحقيق القضائي في جرائم الفساد التي يقال إن السيد إهوو ما زال خاضعاً لها؛

9. *يطلب من* الأمين العام نقل قراره إلى السلطات البرلمانية، ووزير العدل، وأصحاب الشكاوى، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة؛

10. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

قضية **COD-148**

جمهورية الكونغو الديمقراطية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: 10 أعضاء من أعضاء المعارضة في البرلمان

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم **I**.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكاوى: أيلول/سبتمبر 2020

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: – – –

المتابعة الأخيرة:

– مراسلة من السلطات: **– – –**

– مراسلة من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

– مراسلة موجهة إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2020)

– مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

© جان جاك مامبا

COD-148 – جان جاك مامبا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ تهديدات، وأعمال تخويف
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية الرأي، والتعبير

أ. ملخص للقضية

في 13 أيار/مايو 2020، قدم السيد جان جاك مامبا عريضة، وقع عليها 62 عضواً برلمانياً، سعياً إلى عزل النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية، السيد جان-مارك كبوند. اعتبرت هذه العريضة نتيجة رفض السيد كبوند الاستجابة على طلبين خطيين من السيد جان جاك مامبا، داعياً السيد كبوند إلى توضيح البيانات التي أدلي بها في ما يتعلق بتنظيم كونغرس للبرلمانيين، تكلفته 7 مليون دولار أمريكي.

وبعد تقديم العريضة مع الجمعية الوطنية، ادعى العضو البرلماني السيد سيمون مبيانا، أن توقيعه قد زوّر، وقدم شكوى إلى محكمة النقض. يؤكد صاحب الشكوى أن اتهامات السيد مبيانا لا أساس لها من الصحة، زعم عضوان برلمانيان أن السيد مبيانا قد وقع العريضة في حضورهما. قدم طعناً أيضاً النائب الأول السابق لرئيس الجمعية الوطنية مع مجلس الدولة، للطعن في قرار عزله من منصبه.

وفي 22 أيار/مايو 2020، أنذر السيد مامبا الشرطة عن الهجوم على منزله. في اليوم الذي تلى الهجوم، أتى أفراد الشرطة إلى منزله، وبادروا باعتقاله. ادعى صاحب الشكوى أن اعتقال السيد مامبا حصل بظروف مهينة، وفي غياب أي مستند يسمح باعتقاله. أفيد بأن السيد مامبا مثل فوراً أمام القاضي في محكمة النقض من دون إعطائه الفرصة لحضور جلسة استماع.

وبحسب صاحب الشكوى، تمثل هدف هذه المناورة بالتأكد من أن السيد مامبا أدين في اليوم عينه، سعياً إلى لإبطال عريضته، وبالتالي، اعتبارها لاغية، وباطلة. كان ذلك فشلاً لأنه نظراً إلى عدم توافر جلسة استماع، ومعلومات عن الوقائع لتبرير اعتقاله، قرر قاضي محكمة النقض إطلاق سراح السيد مامبا، ووضعه رهن الإقامة الجبرية. بالإضافة إلى ذلك، نظرت الجمعية الوطنية في عريضة السيد مامبا بعد أن تحققت لجنة التدقيق من الـ62 توقيعاً. ومن ثم، في 25 أيار/مايو 2020، عزل النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية من منصبه. صدقت المحكمة الدستورية على القرار في 17 حزيران/يونيو 2020.

وفي 27 أيار/مايو 2020، أصدرت الجمعية الوطنية قراراً يدعو إلى تعليق احتجاز السيد مامبا، والإجراءات القضائية ضده، بموجب المادة 107 من الدستور، الذي ينطبق على الجلسات البرلمانية المتواصلة. في اليوم عينه، قررت محكمة النقض إبقاء الإجراءات القضائية حتى نهاية الجلسة البرلمانية الراهنة.

وفي 15 أيلول/سبتمبر 2020، عندما استأنفت الجلسة البرلمانية، أصدر المدعي العام مذكرة جديدة لاعتقال السيد مامبا على أساس أن قرار الجمعية الوطنية ينطبق فحسب على الدورة السابقة. ومنذ ذلك الحين، غادر السيد مامبا البلد لتفادي الدخول إلى السجن. أضاف صاحب الشكوى أن العضو البرلماني فقد كل ثقته في النظام القضائي، إذ إنه يدعي أن قرار إدانته قد تم اتخاذه بالفعل.

وفي اجتماع مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، أكد وزير حقوق الإنسان لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الطبيعة التعسفية لاحتجاز السيد مامبا. كما أعاد التأكيد على دعمه لعضو البرلمان، والتزامه للدفاع عن حقوق الأعضاء البرلمانيين.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشير إلى* أن الشكوى المرتبطة في السيد جان جاك مامبا مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (i) قدمها أصحاب الشكاوى على النحو الواجب المؤهلين بموجب القسم I.1(أ) من الإجراءات، ومعالجة الشكاوى (الملحق رقم 1 من القواعد، والإجراءات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) ترتبط بعضو برلماني حالي عند الادعاءات الأولية؛ و(iii) ترتبط بادعاءات انتهاك حرية الرأي، والتعبير، وعدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق، والتهديدات، وأعمال التخويف، ادعاءات تندرج ضمن ولاية اللجنة؛
2. *يساوره قلق شديد* إزاء واقع أن اعتقال السيد مامبا يظهر أنه انتهك حصانته البرلمانية، وأن الإجراءات القضائية ضده تظهر أنها نابعة عن الممارسة المشروعة للولاية البرلمانية؛ *ويشدد على* أن عريضة السيد مامبا تخطت الـ50 توقيعاً المطلوبة من النظام الداخلي للجمعية الوطنية، وأنه، من

الـ62 توقيعاً التي تم جمعها، جرى التشكيك بمصداقية توقيع واحد فحسب؛ *ويشير إلى* أن الجمعية الوطنية تحققت من هذه العريضة، وتأكدت من صحتها، وأن المحكمة الدستورية أيدت عزل النائب الأول السابق لرئيس الجمعية الوطنية من منصبه؛

3. *يتأسف* أن السيد مامبا أرغم على مغادرة بلده، وبالتالي، لم يتمكن من المشاركة في عمل الدورة البرلمانية الحالية، بسبب مذكرة التوقيف الجديدة التي صدرت ضده؛

4. *يشير* إلى أنه ينبغي النظر في هذه القضية ضمن إطار عدد كبير من القضايا الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أحيلت إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، والتي لم يتم حلها بشكل كامل بعد؛ بالتالي، *يشدد* أن قضية السيد مامبا يدفع السلطات المختصة على أخذ هذه الشواغل قيد النظر بشكل جدي أكثر؛ ويشجع السلطات على ضمان أنه لن يتم تقويض التقدم المحرز حتى الآن على الصعيد السياسي، من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن السيد مامبا، والحفاظ على حقوقه الأساسية؛

5. يرحب بالخطوات التي اتخذتها الجمعية الوطنية في هذا الصدد، إثر اعتقال السيد مامبا، في 22 أيار/مايو 2020، لضمان حقوقه، لا سيما في إصدار القرار المؤخ 27 أيار/مايو 2020، الذي يدعو إلى تعليق الإجراءات القضائية ضده؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية *إلى* اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان أن السيد مامبا يتمكن من العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من دون خوف واعتقال، وملاحقته مرة أخرى بالتهم نفسها؛

6. *يحيط علماً مع ارتياح* الدعم الذي أظهره وزير حقوق الإنسان في ما يتعلق بحقوق السيد مامبا لممارسة ولايته البرلمانية؛ *ويعرب عن أمله* أنه سيواصل متابعة قضية السيد مامبا، وأن السلطات التنفيذية، والقانونية الأخرى ستقوم بالمثل؛ *ويأمل* اطلاعه في هذا الصدد؛

7. *يطلب من* الأمين العام نقل قراره إلى السلطات البرلمانية، ووزير حقوق الإنسان، والمدعي العام، وصاحب الشكوى، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

الغابون

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

© جاستن ندوندانغوي

GAB-04 – جاستن ندوندانغوي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ تعذيب، وسوء معاملة، وأفعال عنف أخرى
- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

قضية **GAB-04**

الغابون: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو من الأغلبية

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم **I**.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى: أيار/مايو 2020

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: **– – –**

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: **– – –**

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: **– – –**

المتابعة الأخيرة:

– مراسلة من وإلى السلطات: **– – –**

– مراسلة من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2020

– مراسلات موجهة إلى السلطات: رسائل موجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية (تشرين الأول/أكتوبر 2020)

– مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2020

أ. ملخص للقضية

مثلما أفيد، إن السيد جاستن ندوندانغوي، عضو برلماني من الغابون، محتجز في السجن الاحتياطي في سجن ليبرفيل المركزي منذ 9 كانون الثاني/يناير 2020، وهو متهم بجرائم التحريض على اختلاس الأموال العامة، والرشوة، وغسيل الأموال، والتآمر.

وإن السيد ندوندانغوي هو الأمين العام السابق لرابطة المتطوعين الناشئين الشباب. بحسب صاحب الشكوى، يقال إن الإجراءات القضائية ضد السيد ندوندانغوي، واحتجازه تشكل جزءاً من الإطار السياسي للحسابات المرتبطة بآرائه، وروابطه مع رابطة المتطوعين الناشئين الشباب. أفيد بأنه احتجز خلال ما يسمى بـ*"عملية العقرب"*، التي اعتقل خلالها حوالى 20 شخصاً، جميع أعضاء رابطة المتطوعين الناشئين الشباب، واقتادوا إلى الاحتجاز، ووجهت التهم إليهم، واحتجزوا على ذمة التحقيق.

ومن بين انتظامات أخرى، أفاد صاحب الشكوى أن السيد ندوندانغوي كان محتجزاً لدى الشرطة لمدة أسبوعين، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لأحكام المادة 56 من قانون الإجراءات الجنائية للغابون، التي تنص على أن الفترة القصوى هي 48 ساعة، قابلة للتجديد مرة واحدة. خلال هذين الأسبوعين، زعم أنه تم استجوابه من قبل مسؤولين من المديرية العامة للتدخل المضاد والأمن العسكري، وهم ليسوا ضباط شرطة قضائية. يفاد أنه لم يتمكن من التكلم مع محاميه، عندما كان محتجزاً لدى الشرطة. لم يتمكن محاموه من الحصول على الملف، أكانت الملفات الإجرائية، أو الأدلة ضده. إن المستندات الوحيدة المتوفرة للدفاع كانت الأمر بالسجن الاحتياطي.

وكما أفيد، لم يستطع السيد ندوندانغوي التعليق على وقائع القضية إذ إنه تمت إدانته عند بداية التحقيقات الأولية. بالإضافة إلى ذلك، يقال إن الإدانة الصادرة عن المدعي العام تحتوي على خلل خطير، فعلى سبيل المثال لا تذكر التاريخ المحدد لحدوث المخالفات، أو اي دليل آخر ملموس يحدد المخالفات المزعومة. يدعي صاحب الشكوى أن السيد ندوندانغوي احتجز من دون أن يحقق معه قاضي تحقيق، الأمر الذي يشكل انتهاكاً للتشريعات المحلية ذات الصلة.

وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، ألقت عناصر مسلحة القبض على السيد ندوندانغوي، بالقوة، قبل أن يوافق مكتب الجمعية الوطنية على رفع الحصانة البرلمانية عنه، وبالتالي، قبل أن تدخل حيز التنفيذ. على النحو المماثل، قيل إنه تم تجميد الأصول المصرفية التابعة للسيد ندوندانغوي منذ بداية كانون الأول/ديسمبر 2019 في غياب أي إجراء قانوني، وقبل أن ترفع حصانته البرلمانية.

وادعى صاحب الشكوى أنه، ليلة 25 إلى 26 كانون الثاني/يناير 2020، بعد أمره بخلع جميع ملابسه، قيّد ثلاثة موظفي سجون ملثمون السيد ندوندانغوي مع يديه خلف ظهره. كما طلبوا منه أن يستلقي على بطنه، ويباعد رجليه. أمسك كل موظف برجل، وضربه الموظف الثالث على خصيته، عبر استخدام حبل ثخين معقود عند نهايته. كما تلقى على ضربات متواصلة على خصيته لبعض الوقت، وبعدها أداروه، ركبتيه يضغطان على الصدغين، في حين ما زالت رجلاه متباعدتين، ويتعرض لضربات للحبل المعقود على العضو الذكري. كما أنه تلقى العديد من اللكمات، والركلات على ضلوعه، وأردافه. كما أن الموظفين قاموا بتصويره وهو عار. قبل مغادرته، شددوا في نصحه عدم التفوه بكلمة لمحاميه، وإلا، سيعودون "لقتله". وفي اتخاذ المزيد من هذه التهديدات، قيل أنهم هددوه أيضاً باغتصاب زوجته، وقتل أولاده في حال تم نشر المسألة.

وأفيد أن طلب التدخل في شكل من أشكال الحماية أرسل إلى قاضي التحقيق المتخصص، مع نسخة رسمية مرسلة إلى المدعي العام. على وجه خاص، طلب من القاضي أن يأمر بإدخال السيد ندوندانغوي إلى المستشفى كي يخضع للفحوصات اللازمة بعد أعمال التعذيب المزعومة التي تعرض لها. ظل هذا الطلب من دون إجابة.

وفي 7 شباط/فبراير 2020، خلال مؤتمر صحافي، أفاد المدعي العام أنه لم يتم إثبات أعمال التعذيب، ونفى حصولها على أساس تقرير لم يرسل خلال الإجراءات القضائية، من دون الاستماع إلى الضحية مقدماً.

وفي 11 شباط/فبراير 2020، حضر السيد ندوندانغوي جلسة استماع مع قاضي التحقيق في الدائرة الثانية. خلال جلسة الاستماع، ندد بوضوح أعمال التعذيب الذي تعرضت لها الضحية، والتهديدات

الصادرة ضده، لكن لم تسجل هذه التصاريح، ولم يتخذ أي إجراء متابعة. ثم، أرسل محامو عضو البرلمان رسالة تنديد إلى قاضي التحقيق في الدائرة الثانية.

وأحيلت القضية إلى رئيس الجمعية الوطنية، ووزير العدل، والمدعي العام، وهيئات أخرى. لم يتم اتخاذ أي إجراء حتى الآن.

ويقال إن السيد ندوندانغوي في حبس انفرادي منذ بداية احتجازه.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشير إلى* أن الشكوى المرتبطة في السيد ندوندانغوي مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (i) قدمها صاحب الشكوى على النحو الواجب المؤهل بموجب القسم I.1(أ) من الإجراءات، ومعالجة الشكاوى (الملحق رقم 1 من القواعد، والإجراءات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) ترتبط بعضو برلماني حالي عند الادعاءات الأولية؛ و(iii) ترتبط بادعاءات التعذيب، وسوء المعاملة، وأعمال أخرى من العنف، والاعتقال والاحتجاز التعسفين، وعدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، ادعاءات تندرج ضمن ولاية اللجنة؛
2. *يساوره قلق* إزاء الاحتجاز المستمر لعضو البرلمان، بالنظر إلى الادعاءات المثيرة للقلق في ما يتعلق بظروف احتجازه؛ *ويحث* السلطات الوطنية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أن السيد ندوندانغوي يتمتع بحقوقه كاملة، لا سيما حقه بالحياة، والسلامة البدنية، والحصول على الضمانات القضائية، خاصة ضمن إطار جائحة كوفيد-19، مما يعني أن هؤلاء المحتجزين في السجن، أو في الأماكن الضيقة هم أكثر عرضة للإصابة بالمرض؛
3. يتمنى الحصول على معلومات رسمية، ومفصلة حول الوقائع التي تبرر التهم الصادرة ضد السيد ندوندانغوي، والإجراء الذي اتخذه البرلمان لرفع حصانته البرلمانية، والخطوات المتخذة للتحقيق في

أعمال التعذيب، والتهديدات المزعومة التي أبلغ عنها صاحب الشكوى، والتقدم المحرز في التحديد، والعقاب، من أي أحد من المسؤولين، وكذلك، جميع البنود المذكورة في هذا القرار؛

4. *يعتقد اعتقاداً راسخاً* بأهمية الحوار الجاري والبناء مع السلطات الوطنية، وفي المقام الأول، مع برلمان البلد المعني؛ *ويشجع*، في هذا الصدد، برلمان غابون على الدخول في حوار مع اللجنة لضمان تسوية مرضية وسريعة لهذه القضية؛ *ويؤكد* أن الاتحاد البرلماني الدولي مستعد لتقديم المساعدة الرامية إلى بناء قدرات البرلمان، والمؤسسات العامة الاخرى، عند الطلب، من أجل تحديد أي مسائل أساسية قد تكون قد أدت إلى تقديم الشكوى، وتصحيح هذه المسائل، بما في ذلك ما يتعلق بالتشريعات والإجراءات المنفذة في القضية؛ و*يطلب إلى* السلطات المختصة أن تقدم مزيداً من المعلومات عن كيفية تقديم الاتحاد البرلماني الدولي هذه المساعدة عبر أفضل السبل؛

5. *يطلب من* الأمين العام نقل قراره إلى برلمان الغابون، والمدعي العام، وصاحب الشكوى، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

وصول السيد روبير كياغولنيي، المعروف باسم بوب واين، إلى مقر حزبه السياسي في كمبالا، أوغندا، في 21 آب/أغسطس 2020. سومي سادوربي/وكالة الأنباء

UGA19 – روبير كياغولنيي سينتامو (المعروف باسم بوب واين)

UGA20 – فرانسيس زاك

UGA21 – كاسيانو ودري

UGA22 – جيرالد كاروهانغا

UGA23 – بول مويري

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ تعذيب، وسوء معاملة، وأفعال عنف أخرى
- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق، وعدم توافر إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي، والتعبير
- ✓ الإفلات من العقاب

قضية **UGA-Coll-01**

أوغندا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: خمسة برلمانيين، أربعة مستقلين، وبرلماني من المعارضة

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم **I**.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى: آب/أغسطس 2018

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: تشرين الأول/أكتوبر 2019

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: كانون الثاني/يناير 2020

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع الوفد الأوغندي إلى الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2018)

المتابعة الأخيرة:

– مراسلات من السلطات: رسالة من النائب العام (تشرين الأول/أكتوبر 2018)؛ راسلة من رئيس البرلمان إلى وزير الخارجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2018)؛ رسائل من رئيس البرلمان (شباط/فبراير، وتشرين الأول/أكتوبر 2019)

– مراسلة من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2020

– مراسلات موجهة إلى السلطات: رسائل موجهة إلى رئيس البرلمان (آذار/مارس، ونيسان/أبريل، وأيلول/سبتمبر 2020)

– مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

أ. ملخص للقضية

طرحت القضية على خلفية الانتخابات البلدية التي جرت في بلدية آروا في أوغندا في 15 آب/أغسطس 2018. وقد ترشح السيد كاسيانو واديري، وهو برلماني سابق، في تلك الانتخابات بوصفه مستقلاً وتم انتخابه. وكان البرلمانيون الأربعة الآخرون، سواء من المستقلين أو من المعارضة، قد قاموا بحملة من أجل السيد واديري.

وتم إلقاء القبض على الأفراد الخمسة بعنف في 14 آب/أغسطس 2018، عشية الانتخابات الفرعية، مع 29 شخصاً آخرين، في مقاطعة آروا، بعد أن تم رشق قافلة الرئيس يوري موسيفيني بالحجارة. وتفيد تقارير موثوقة بأن البرلمانيين تعرضوا للتعذيب، وسوء المعاملة أثناء احتجازهم. ووجهت إلى جميع المعتقلين، بمن فيهم أعضاء البرلمان الخمسة، تهمة الخيانة، وهي جريمة يعاقب عليها بالإعدام في أوغندا. وفي 6 آب/أغسطس 2019، أفيد بأن التهم الإضافية التالية وجهت إليهم فيما يتعلق بالأحداث عينها: النية على إزعاج الرئيس أو تنبيهه أو السخرية منه، والتحريض على العنف، وعصيان الأوامر القانونية، والفشل في منع إعاقة حركة المرور، والارتباك أو الاضطراب أثناء اجتماع عام، وعدم منح الرئيس حق المرور.

ويدعي أصحاب الشكاوى أن ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة قد انتهكت منذ البداية، وأن البرلمانيين ضحايا للقمع السياسي، إذ لا يوجد دليل يدعم التهم الموجهة إليهم، ولم يتخذ أي إجراء لمحاسبة قوات الأمن التي أساءت معاملتهم عند اعتقالهم.

وكما يقول أصحاب الشكاوى إن السيد كياغولاني هو برلماني شاب شهير، يحظى بتأييد قوي من بين آخرين من قبل البرلمانيين الأربعة الآخرين في هذه القضية، ومغني معروف يتمتع بشعبية واسعة بين الشباب. ومن خلال أغانيه، ومنذ العام 2017 من خلال عمله البرلماني، كان ناقداً صريحاً للرئيس موسيفيني وحكومته. ويؤكد أصحاب الشكاوى أن السلطات تبذل كل ما في وسعها لمنع السيد كياغولاني من تنظيم الحفلات الموسيقية، ومن ثم نقل موسيقاه ورسالته السياسية. وقد ذهبت هذه الخطوات إلى حد منع السيد كياغولاني من ارتداء قبعة حمراء تبرز سمته المميزة.

وفي الفترة من 25 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2020، قام وفد من اللجنة ببعثة ميدانية إلى أوغندا. وبالرغم من طلب الوفد المحدد، لم يتمكن من الحصول على معلومات ملموسة عن القضايا السارية المحتملة ضد موظفي الشرطة في ما يتعلق بادعاءات التعذيب ضد أعضاء البرلمان الخمسة. وقيل للوفد إنه لا يمكن الكشف عن أي معلومات لأن القضية معروضة على القضاء. ومن بين الشواغل الأخرى، أعرب الوفد عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم في التحقيق في هذه الادعاءات، وحث السلطات المعنية على إجراء تحقيق عاجل ونزيه ومستقل، بما في ذلك، عند الاقتضاء، توجيه تهم التعذيب المحددة إلى مرتكبي هذه الجريمة وتطبيق العقوبات المقابلة لها بموجب القانون المحلي. كما حث البرلمان إلى استخدام سلطاته لرقابية بفعالية من أجل هذا الغرض.

وفي تطور حديث، احتجزت الشرطة، والجيش السيد فرانسيس زاك مرة أخرى مساء يوم الأحد 19 نيسان/أبريل 2020، وأفرج عنه في 29 نيسان/أبريل 2020. وتفيد المعلومات الواردة بأن السيد زاك تعرض للتعذيب الشديد أثناء احتجازه، وحُرم من الاتصال بمحاميه وأسرته، ومن الطعام، ومن الرعاية الطبية المستقلة. ووفقاً لأصحاب الشكاوى، اتهم السيد زاك في البداية بالعصيان عن أوامر قانونية بتوزيع الغذاء على مجتمعه في سياق جائحة كوفيد-19. ثم أسقطت هذه الاتهامات أخيراً في أغسطس/آب 2020. ويدعي أصحاب الشكاوى أيضاً أنه لم يجر أي تحقيق في ادعاءات التعذيب هذه، وأن البرلمان لم يتخذ أي إجراء لدعمه في سعيه إلى تحقيق العدالة.

وفي 6 أيار/مايو 2020، قدم السيد زاك التماساً إلى المحكمة العليا في أوغندا في كمبالا (الشعبة المدنية) ضد المدعي العام في أوغندا وسبعة من كبار المسؤولين في الشرطة والجيش. ويسعى الالتماس إلى إثبات المسؤولية عن انتهاك حقوقه، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة وفي الحماية من التعذيب وسوء المعاملة، المحميَين بموجب القانون الأوغندي. وحتى الآن لم تصدر المحكمة قراراً بشأن ذلك الالتماس. ويفيد أصحاب الشكاوى بأن السيد زاك لا يزال يتلقى تهديدات موثوقة بالقتل، ورسائل تخويف من موظفي الشرطة بسبب آرائه السياسية، ويرغموه على التنحي عن الساحة السياسي ووضع حد لإجراءاته القانونية ضد ممارسي التعذيب المزعومين.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع الاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* السلطات في أوغندا، لا سيما البرلمان، على تعاونها خلال البعثة الأخيرة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى أوغندا، ولتسهيل تسييرها؛
2. *يشكر* رئيسة البرلمان على تعاونها مع اللجنة خلال البعثة، *يتأسف* مع ذلك أنها اختارت هي والبرلمان الأوغندي عدم الاجتماع افتراضياً مع اللجنة في جلستها الأخيرة، وعلى نحو أكثر أهمية، نظراً إلى القضايا التي تثير القلق وفي هذه الحالة تؤثر بشكل مباشر على البرلمان؛ *ويذكر* في هذا الصدد أن إجراء اللجنة يستند إلى الحوار الجريء، والبناء مع السلطات، وفي المقام الأول، مع برلمان البلد المعني؛
3. *يؤيد بالكامل* النتائج، والتوصيات المذكورة في تقرير البعثة (CL/206/9/R.1)؛
4. *يكرر الإعراب عن قلقه* من أنه بعد مرور أكثر من عامين على وقوع الأحداث، لم يحاسب أحد على تعذيب، وسوء معاملة البرلمانيين الخمسة، وكما يُزعم عدة برلمانيين آخرين، التي حصلت في آروا في أغسطس/آب 2018 من قبل قوات الأمن؛ *ويعرب عن بالغ قلقه* إزاء علمه بأن حالات مماثلة مع نتائج مماثلة لا تزال تحدث في أوغندا حيث يحتجز ويعذب أعضاء البرلمان على أيدي موظفي الدولة من دون عقاب، كما حدث مع السيد زاك في نيسان/أبريل 2020، وهي الحالة التي أدانها رئيس البرلمان علناً؛ *ويكرر التأكيد* على أن الإفلات من العقاب، عن طريق حماية المسؤولين عن الإجراءات القضائية والمساءلة، يشجع بشكل حاسم على ارتكاب المزيد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وعلى شن هجمات ضد حياة أعضاء البرلمان وسلامتهم الشخصية، فعندما يتركوا من دون عقاب، لا ينتهكون الحقوق الأساسية للبرلمانيين الأفراد فحسب، بل لمن انتخبهم أيضاً، كما أن الأمر يؤثر على سلامة البرلمان، وقدرته على الوفاء بدوره كمؤسسة؛ وبالتالي، *يحث* البرلمان على استخدام سلطاته الرقابية بفعالية لضمان أن الادعاءات الخطيرة جداً، والمفصلة للتعذيب ضد أعضاء البرلمان الخمسة يتم التحقيق فيها بشكل كامل، وفوراً، تليها أي

خطوات للمساءلة تستدعيها المسألة كنتيجة؛ *ويطلب من* السلطات البرلمانية تقديم المعلومات عن أي تطورات ذات صلة في هذا الصدد، أو عن الإجراء الذي اتخذه البرلمان لهذا الغرض؛ *يحث* السلطات ذات الصلة على ضمان أن الإجراءات المدنية التي شرع بها السيد زاك ضد عدة أفراد مسماة من الدولة، مع مراعاة أن مستوى التفاصيل لهذا الالتماس ينبغي تسهيل التوصل بسرعة إلى استنتاج؛

5. *يعرب عن قلقه* إزاء المعلومات المفصلة التي وردت بشأن التهديدات الخطيرة والمستمرة، بما في ذلك التهديدات الموثوقة بالقتل، والتي تستهدف السيد زاك، والادعاء بأن شكاواه بشأن هذه التهديدات لم تُبحث؛ ولذلك، *يحث*، السلطات في أوغندا على بذل كل جهد، كما هو واجبها، لتحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة، ووضع الترتيبات الأمنية التي يتطلبها وضع السيد زاك؛ *ويعتبر* أن للبرلمان مصلحة راسخة في استخدام سلطاته على أكمل وجه للمساعدة في ضمان إجراء تحقيقات فعالة بشأن هذه التهديدات، وتوفير الحماية للسيد زاك؛ *ويرغب*، بالتالي، في تلقي معلومات رسمية من السلطات البرلمانية بشأن أي إجراء تم اتخاذه في هذا الصدد؛

6. *لا يزال يساوره بالغ القلق إزاء* الانتهاكات الجسيمة المزعومة للحق في محاكمة عادلة في الإجراءات التي بدأت ضد البرلمانيين، فضلاً عن الأشخاص الآخرين الذين ألقي القبض عليهم في آروا في العام 2018، وإزاء طبيعة، وخطورة تهمة الخيانة العظمى التي تؤدي على عقوبة الإعدام، لا سيما في ضوء الادعاءات القائلة بأنها غير مدعومة بالأدلة والوقائع المطروحة؛ *ويتأسف* لأنه بعد مرور عام على الوقائع، تعرض المتهمون لمجموعة من التهم الإضافية فيما يتعلق بالأحداث عينها، بما في ذلك تهمة نية مضايقة الرئيس، أو تنبيهه، أو السخرية منه، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات كبيرة على حرية التعبير للبرلمانيين المعنيين؛ *ويعتبر* أنه، مع الالتزام التام بالمبادئ الديمقراطية لفصل السلطات واستقلال القضاء، لا يمكن التذرع بقاعدة القضية قيد نظر القضاء كعقبة أمام العدالة، أو المساءلة، وأن البرلمان مسؤول عن المساعدة في ضمان أن جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك القضاء، تلتزم بشكل كامل بسيادة القانون؛ وبالتالي، *يحث* البرلمان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الاحترام الصارم لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات الجارية ضد البرلمانيين؛

ويطلب من السلطات البرلمانية إبقاء الاتحاد البرلماني الدولي على علم بأي تطورات ذات صلة في هذا الصدد وعلى أي إجراء يتخذه البرلمان لهذه الغاية؛

7. *يساوره قلق عميق إزاء* الخطوات المتخذة لمنع السيد كياغولاني من نقل رسالته السياسية التي تتعارض مع حقه في حرية التعبير وحرية التجمع؛ وبالتالي، *يحث* السلطات على رفع القيود المفروضة عليه والقيام بكل ما هو ممكن للسماح له بالتمتع الكامل بحقه في حرية التعبير بصفته برلمانياً، أو مغنياً، ولقاء مؤيديه، والتفاعل معهم؛

8. *يكرر الإعراب عن* رغبته في تكليف مراقب للمحاكمة من أجل رصد إجراءات المحاكمة المقبلة ضد أعضاء البرلمان؛ *ويطلب من* السلطات إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي بمواعيد المحاكمات عند توفرها وبأي تطورات قضائية أخرى ذات صلة بالقضية؛

9. *يحث* جميع الأطراف على الامتناع عن العنف، كما *يحث* السلطات المعنية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حياة الإنسان، واحترام حق الناس في التجمع السلمي، والمشاركة في إدارة الشؤون العامة، والتصويت والترشح، والمساواة في الوصول إلى المناصب الانتخابية في ضوء الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في العام 2021 في أوغندا؛ *ويحث* السلطات المعنية في هذا الصدد على الامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تقوض بأي شكل من الأشكال الحقوق المدنية، والسياسية لأعضاء البرلمان الخمسة؛

10. *يطلب من* الأمين العام نقل قراره إلى الرئيس، ووزير الخارجية، والنائب العام، ورئيس برلمان أوغندا، وأصحاب الشكاوى، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة، والشروع في جميع الترتيبات اللازمة لتنظيم بعثة لمراقبة المحاكمة؛

11. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

السيد توندو ليسو (وسط)، يتفاعل مع مؤيديه لدى عودته في 27 تموز/يوليو إلى تنزانيا بعد ثلاث سنوات في المنفى بعد محاولة فاشلة لاغتياله.

TZA-04 – توندو ليسو

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ تهديدات، وأعمال تخويف
- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية الرأي، والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع، وتكوين الجمعيات
- ✓ إبطال أو تعليق تعسفي للولاية البرلمانية

قضية **TZA-04**

تنزانيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو برلمان سابق من المعارضة

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم **I**.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2019

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: كانون الثاني/يناير 2020

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع صاحب الشكوى في الدورة الـ161 للجنة (كانون الثاني/يناير 2020)

المتابعة الأخيرة:

– مراسلة من السلطات: رسالة من كاتب الجمعية الوطنية (تشرين الأول/أكتوبر 2020)

– مراسلة من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

– مراسلات موجهة إلى السلطات: رسائل موجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية، ووزير الشؤون الداخلية (أيلول/سبتمبر، وتموز/يوليو، وشباط/فبراير 2020)

– مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

أ. ملخص للقضية

بحسب صاحب الشكوى، يواجه السيد توندو ليسو، عضو برلماني معارض منذ زمن طويل، ينتمي إلى حزب الديمقراطية، والتقدم، أعمال تخويف منتظمة، وخطيرة، على أيدي الحكومة في الاستجابة للنقد الموجه إليه.

وفي 7 أيلول/سبتمبر 2017، نجا السيد ليسو من محاولة اغتياله عندما رش مهاجمون، مسلحين ببنادق من طراز إيه كيه-47، سيارته بوابل من الرصاص، خارج منزله، في مجمع سكن حكومي مدجج عادة بالسلاح، في دودوما. تمت إصابت السيد ليسو 16 مرة لكنه نجا. يلفت صاحب الشكوى الانتباه إلى العديد من العناصر ليقترح أن محاولة الاغتيال جرت بتدخل من الحكومة.

ويؤكد صاحب الشكوى أنه، في الفترات الأخيرة، اعتقل السيد ليسو 8 مرات، ووجه الاتهام له 6 مرات، للتحريض، والمخالفات ذات الصلة، في ما يتعلق بالتصاريح العامة التي تشكل أهمية للحكومة. بحسب صاحب الشكوى، تنتهك هذه التهم، التي ما زالت معلقة، حقوقه في حرية التنظيم السياسي، والتعبير، والرأي، والمشاركة في الشؤون العامة. بحسب صاحب الشكوى، ينبغي أن ينظر إلى هذه الاتهامات ضمن إطار القيود الموضوعة من دون مبرر على المعارضة السياسية، داخل الجمعية الوطنية، وخارجها في تنزانيا، والخوف من الانتقام.

وأكد صاحب الشكوى أن السيد ليسو جرد بصورة غير شرعية من ولايته البرلمانية في حزيران/يونيو 2019، ويعود ذلك أساساً إلى غيابه من الجمعية الوطنية، بالرغم من أن السلطات، والناس يعلمون أنه كان خارج البلد، يتعافى من إصابته إثر إطلاق النار.

وفي أوئل العام 2020، تم الإعلان أن السيد ليسو أصبح بصحة جيدة، ويمكنه العودة إلى دياره، بعد إجراء 24 عملية جراحية، في كينيا، وبلجيكا. بالرغم من ذلك، بحسب صاحب الشكوى، بعد أن أعلن عن نيته للعودة إلى الديار، بدأت تظهر تهديدات بقتله صادرة عن أشخاص مرتبطين بالاستخبارات في البلاد، وجهاز الأمن، على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي الصحافة.

وعاد السيد ليسو إلى تنزانيا في 27 تموز/يوليو 2020. بحسب صاحب الشكوى، منذ عودة السيد ليسو، تلقى العديد من التهديدات الموثوقة بقتله، ولشخصه، بما فيه تهديدات باعتقاله من قبل مسؤولين حكوميين، وتهديدات بقتله عبر التسمم، وقد قضى ذلك من دون أن يتعاقبوا. وكجزء من إطار التخويف هذا، ليلة 13 آب/أغسطس 2020، أفيد أنه تم قصف مقر حزب الديمقراطية، والتقدم في أروشا، وتعرض موكب السيد ليسو للرشق بالحجارة. أكد صاحب الشكوى أنه كان موجوداً عشرات العناصر من الشرطة في مركبتين، في المناطق المجاورة، ولم يتخذوا أي إجراءات لمنع حدوث الهجوم. بالإضافة إلى ذلك، بحسب صاحب الشكوى، في 25 آب/أغسطس 2020، عندما كان السيد ليسو في مقر اللجنة الانتخابات الوطنية، من أجل تقديم ملفه كمرشح للانتخابات الرئاسية، أفيد بأنه أقدم رجال مجهولون في ثلاث مركبات على خطفه لدى مغادرته مقر اللجنة. ادعي أن جميعهم مسلحين، وقيل إنهم من الشرطة أو من الاستخبارات. أكد صاحب الشكوى أن السلطات ذات الصلة تبلغوا عن هذه التقارير المهددة للحياة، لكن لم يجرى أي تحقيق حتى الآن. في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عندما كان السيد ليسو في طريقه إلى كيباها، خارج دار السلام، على أوتوستراد موروغورو، أوقفه سرب شرطة مدججين بالأسلحة الأوتوماتيكية، وحاولوا منعهم من مواصلة رحلتهم. بحسب صاحب الشكوى، احتجزت الشرطة موكب السيد ليسو لمدة تسع ساعات على الأتوستراد، إذ كانوا يحاولون منعهم من الذهاب إلى اجتماع حزبي داخلي.

وفي آب/أغسطس 2020، عين حزب الديمقراطية، والتقدم السيد ليسو رسمياً كمرشح رئاسي له في الانتخابات العامة في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتم تأييده كمنافس في الانتخابات الرئاسية من قبل اللجنة الانتخابية الوطنية.

واستجابة للعديد من الطلبات للحصول على معلومات في العام 2020 من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى السلطات البرلمانية، أخيراً، أجابت السلطات، عبر كاتب الجمعية الوطنية، في رسالة موجزة مؤرخة 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أن التهديدات بقتل السيد ليسو المزعومة تنظر فيها المحكمة، منذ عودته إلى تنزانيا، ولا يحق للجمعية الوطنية أن تتدخل في الشؤون التي تدخل ضمن نطاق هيئات إنفاذ القانون، ويعتبر ذلك شكل من عدم التعرض للقضاء. بالإضافة إلى ذلك، أفاد الكاتب أن صاحب الشكوى قدم

الادعاءات حول التهديدات المتجددة منذ حوالى عام بعدما أن جرد من مقعده البرلماني، بموجب دستور تنزانيا، والأوامر الداخلية للجمعية الوطنية. في هذا الإطار، أقر الكاتب أن البرلمان لا يتمتع بالسلطة لإشراك نفسه في ادعاءات كهذه.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشير إلى* أن الشكوى المتعلقة بوضع السيد توندو ليسو، عضو في الجمعية الوطنية في تنزانيا عند الإدعاءات الأولية، قبلتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بموجب إجرائها (كانون الثاني/يناير 2020)؛
2. *يشكر* السلطات البرلمانية على مراسلتها؛ لكنه *يتأسف* لأنها لا تعالج الشواغل الخطيرة قيد النظر في هذه القضية؛
3. *يساوره بالغ القلق* إزاء محاولة اغتيال السيد ليسو، الذي نجا بأعجوبة، والإدعاء أن الجريمة حصلت بدعم من السلطات؛ *ويشير إلى* أنه في هذا الصدد، يؤكد صاحب الشكوى أن السيد ليسو كان الهدف الرئيسي للتهديدات الخطيرة، والتخويف من قبل الحكومة، حيث يُزعم أن الحراس المسلحين الموجودين عادة في الموقع الذي وقع فيه إطلاق النار كانوا خارج الخدمة في ذلك اليوم، وأن لقطات كاميرات المراقبة اختفت بعد فترة وجيزة؛ *ويشعر بالقلق إزاء* عدم توافر أي مؤشر على استمرار التحقيق المناسب، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على وقوع الجريمة، يضفي مصداقية على مزاعم صاحب الشكوى في هذا الصدد؛ *ويعتبر* أنه في ضوء المحاولة الفاشلة لاغتيال السيد ليسو والافتقار الواضح لإجراء أي تحقيق مناسب، فإن استمرار التهديدات المزعومة ضده، بما في ذلك بعد عودته إلى تنزانيا، ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد؛
4. لذلك، *يحث* السلطات المعنية على إجراء تحقيقات جادة وفعالة، حسب واجبها، في محاولة الاغتيال، وفي التهديدات المزعومة بالقتل، وغيرها من أشكال التخويف التي أعقبت ذلك، وأن يتم تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لتحقيق هذه الغاية، باعتبارها مسألة ملحة؛ *ويقر* بأن

مسؤولية التحقيقات تقع في المقام الأول على عاتق سلطات إنفاذ القانون، والسلطات القضائية، وأن الالتزام بالمبادئ الديمقراطية لفصل السلطات، واستقلال القضاء أمر بالغ الأهمية؛ *ويعتبر*، مع ذلك، أن قاعدة القضية قيد نظر القضاء لا يمكن التذرع بها كعقبة أمام العدالة، أو المساءلة وأن البرلمان مسؤول عن المساعدة في ضمان التزام جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك القضاء، التزاماً تاماً بسيادة القانون؛ ولذلك، *يحث* الجمعية الوطنية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الاحترام الصارم لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات الجارية ضد البرلمانيين الحاليين والسابقين؛ *ويرغب في* إطلاعه على أي إجراء تتخذه الجمعية الوطنية لهذا الغرض؛

5. *يعرب عن انزعاجه* إذ علم أن السيد ليسو قد تم تجريده من ولايته البرلمانية في حين كان من الواضح أنه غائب لأسباب معروفة، والتي كانت السلطات البرلمانية، والعامة الكبيرة على علم بها؛ *ويعتبر* أنه عند تنفيذ القواعد التي تحكم الغياب عن الجمعية الوطنية، في حالة من هذا القبيل، كان ينبغي أن توفر الجمعية المرونة اللازمة للسماح للسيد ليسو بالاحتفاظ بمقعده، إذا كان ذلك بدافع الشفقة مع ما حدث له فحسب؛

6. *يساوره القلق إزاء* الادعاء بأن السيد ليسو قد اعتقل عدة مرات، وأنه لا يزال يخضع لعدة إجراءات جنائية قد تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية الخاصة به؛ *ويشير إلى* أنه ينبغي النظر في هذه الإجراءات ضمن سياق التقارير الدولية حول فرض قيود لا مبرر لها على الحق في حرية التعبير والتجمع في تنزانيا، وفي سياق الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي كان السيد ليسو منافساً فيها؛ *ويرغب في* الحصول على معلومات رسمية مفصلة عن الأساس الوقائعي، والقانوني لكل من هذه الخطوات المتخذة ضده؛

7. *يعتبر* أن بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الميدانية إلى تنزانيا قد توفر فرصة مفيدة لمناقشة، وتوضيح الشواغل الهامة التي برزت في هذه القضية، مع السلطات التنفيذية والبرلمانية والقضائية، وكذلك مع أي طرف ثالث يستطيع مساعدتها على التقدم نحو تسوية مرضية للقضية قيد النظر؛ *ويطلب من* الأمين العام تقديم هذا الاقتراح إلى السلطات البرلمانية الجديدة، بهدف تنظيم البعثة المذكورة بمجرد

استيفاء الشروط الصحية، والأمنية اللازمة؛ *وهو على ثقة* أنهم سيستجيبون بشكل إيجابي لهذا الاقتراح؛

8. *يطلب من* الأمين العام نقل قراره إلى السلطات البرلمانية، والسلطات الأخرى ذات الصلة، وصاحب الشكوى، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة، من أجل المساعدة في عمله؛

9. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

زيمبابوي

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)[1]

جوانا ماموميي © أكاديمية النساء للقيادة، والتميز السياسي

ZWE-45 – جوانا ماموميي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ اختطاف
- ✓ تعذيب، وسوء معاملة، وأفعال عنف أخرى
- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفيان
- ✓ انتهاك حرية الرأي، والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع، وتكوين الجمعيات

قضية **ZWE-45**

زيمبابوي: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: امرأة، عضو برلمان من المعارضة في برلمان زيمبابوي

صاحب الشكوى المؤهل: القسم **I**.1(د) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى: أيار/مايو 2020

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيار/مايو 2020

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: – – –المتابعة الأخيرة:

– مراسلة من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (آب/أغسطس 2020)

– مراسلة من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

– مراسلات موجهة إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية (آب/أغسطس 2020)

– مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

[1] أعرب وفد زيمبابوي عن تحفظه بشأن القرار.

أ. ملخص للقضية

إن السيدة جوانا ماموميي عضو برلمان من زيمبابوي، وتنتمي إلى حزب المعارضة، حركة التغيير الديمقراطي (تحالف حركة التغيير الديمقراطي).

وبحسب صاحب الشكوى، حوالى الساعة 14:00، يوم الأربعاء 13 أيار/مايو 2020، اختطف عناصر من أمن الدولة، مشتبه بهم، السيدة ماموميي، وقادتين امرأتين شابتين أخرتين، السيدة سيسيليا شيمبيري، والسيدة نيتساي ماروفا، وقاموا بتعذيبهن، واعتدوا عليهن جنسياً.

وأفاد صاحب الشكوى أنه تم اعترض طريق النساء الثلاث عند حاجز شرطة، يحرسه أعضاء من شرطة الجمهورية في زيمبابوي، والجيش الوطني في زيمبابوي، في هراري. يقال إنه تم اعتقالهن لأنهن شاركن في مظاهرة سلمية في منتزه وارين في هراري، في 13 أيار/مايو 2020 بينما كان البلد خاضعاً للإقفال التام بسبب كوفيد-19. في هذا اليوم، قادت السيدة ماموميي احتجاجاً مع قادة شباب آخرين، بسبب الافتقار إلى شبكات السلامة الاجتماعية للفقراء في زيمبابوي، في ضوء الجائحة.

وبحسب صاحب الشكوى، بعد التعرض لهن، تم أخذ السيدة ماموميي، والقادتين الامرأتين الأخرتين إلى مركز الشرطة المركزي في هراري. قبل اتهامهن رسمياً، تم أخذهن إلى حهة مجهولة، حيث تعرضن للتعذيب المكثف، ومعاملة مهينة. بحسب صاحب الشكوى، تعرضت النساء الثلاث إلى تحرش جنسي خطير، كما ذكر في التفصيل في الشكوى. بحسب صاحب الشكوى، تم التخلي عن النساء الثلاث بالقرب من بندورا، حوالى الساعة 09:00، يوم الخميس 14 أيار/مايو 2020. وأنقذهن فريق من أعضاء أسرهن، ومحاميهن عند حوالى الساعة 02:00 يوم الجمعة، 15 أيار/مايو 2020.

وبحسب صاحب الشكوى، قدمت الشكاوى المرتبطة بهذه المضايقات إلى لجنة الجندر في زيمبابوي، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة السلام، والمصالحة الوطنية. أكد صاحب الشكوى أنه تم تقديم نسخة عن هذه الشكاوى إلى وزير العدل، ووزير الداخلية، ووزير شؤون المرأة، وبرلمان زيمبابوي.

وتم اعتقال السيدة ماموميي، وزميلتيها مرة أخرى في 10 حزيران/يونيو 2020، متهمات بتلفيق التصاريح الكاذبة، والإدلاء بها بشأن اختطافهن، وبتدبير الحادثة من أجل وضع الحكومة في صورة سيئة. أطلق سراحهن لاحقاً بكفالة، بعد إطلاق حملات دولية واسعة النطاق من أجل إطلاق سراحهن. بالرغم من ذلك، أكد صاحب الشكوى أنه قيدت حقوق السيدة ماموميي، وزميلتيها بشكل حاد، كجزء من شروط الكفالة.

وبحسب ما ورد، تم إلقاء القبض على السيدة ماموميي، لفترة وجيزة، مرة أخرى، في 31 تموز/يوليو 2020، لاتهامها بتنظيم احتجاجات جماهيرية. ويُزعم أن السيدة ماموميي اعتقلت مرة أخرى في 15 أيلول/سبتمبر بينما كانت في المستشفى لتلقي علاجاً للصحة العقلية: ويشير صاحب الشكوى إلى أنه ألقي القبض عليها على أساس أنها تغيبت عن المحاكمة، بالرغم من أن محاميها قدموا شهادات من خبراء طبيين تفيد أنها لم تكن تستطيع المثول أمام المحاكمة لأسباب صحية. ويؤكد صاحب الشكوى أن السيدة ماموميي احتُجزت بعد ذلك لما يقرب من أسبوعين في معتقل شيكوروبي بأمر من قاضية هراري، السيدة بيانكا ماكواندي، كي يثبت طبيبان حكوميان صلاحيتها للمثول أمام المحكمة. وورد أن المحكمة العليا أمرت، في أوائل شهر أكتوبر/تشرين الأول 2020، بالإفراج عن عضو البرلمان، وحكمت بعدم ضرورة سجنها احتياطياً لغرض التحقيق.

ويفيد صاحب الشكوى أن السيدة ماموميي هي إحدى القياديات الشابات الرئيسيات في زيمبابوي، وأصغرهن سناً في البرلمان. على مدار العامين الماضيين، كانت جريئة، وناقدة للغاية بشأن تدهور الأوضاع الاقتصادية في زيمبابوي، وتأثيرها على النساء والفتيات. ووفقاً لصاحب الشكوى، ينبغي النظر إلى حالتها أيضاً في سياق العدد المتزايد لقضايا انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والناشطين في السنوات الأخيرة في زيمبابوي.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشير إلى* أن الشكوى المتعلقة بوضع السيدة جوانا ماموميي، عضو في برلمان زيمبابوي عند الإدعاءات الأولية، قبلتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بموجب إجرائها (أيار/مايو 2020)؛
2. *يشكر رئيس* برلمان زيمبابوي على المعلومات التي قدمها في رسالته المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020؛ *ويشير إلى* أن رئيس البرلمان صرح في رسالته أن مبدأ القضية قيد نظر القضاء يحد من احتمالات البرلمان في المشاركة في حل هذه القضية؛
3. بالرغم من ذلك، *يعتبر أنه* لا يمكن التذرع بقاعدة القضية قيد نظر القضاء كعقبة أمام العدالة، أو المساءلة، وأن البرلمان مسؤول عن المساعدة في ضمان أن جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك القضاء، تلتزم بشكل كامل بسيادة القانون؛ وبالتالي، *يحث* البرلمان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الاحترام الصارم لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات الجارية ضد البرلمانيين؛ *ويطلب* من البرلمان إبقاء اللجنة على علم بأي إجراء يتخذه لهذه الغاية؛
4. *يساوره بالغ القلق إزاء* الادعاءات التي تفيد بأن السيدة ماموميي، واثنتين من زميلاتيها الشابتين قد تعرضن للاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي؛ *ويعتبر* أن مثل هذه الادعاءات يجب أن تؤخذ على محمل الجد بالنظر إلى التقارير للاستخدام واسع النطاق للاختطاف، والتعذيب، والاعتداء الجنسي ضد أعضاء المعارضة، وداعيمهم، وانتشار العنف القائم على الجندر في زيمبابوي، وخطورة الادعاءات في هذه القضية؛
5. *صُدم* عندما علم أنه في أعقاب قرار اللجنة إعلان قبول القضية، في 29 أيار/مايو 2020، تم توقيف السيدة ماموميي، وسجنها بتهمة الإدلاء بأقوال كاذبة بشأن اختطافها وتعذيبها؛ *ويشعر بالانزعاج* إذ علم من صاحب الشكوى أنه منذ الإفراج عن السيدة ماموميي بكفالة، تم تقييد حقوق بشدة، بموجب شروط الإفراج عنها بكفالة؛ *ويشعر بالقلق* أيضاً إزاء الادعاءات المتمثلة

بإعادة اعتقالها عدة مرات منذ إطلاق سراحها بكفالة؛ *ويرغب في* تلقي ملاحظات مفصلة من السلطات حول كل من هذه النقاط؛

6. *يساوره القلق* بشكل خاص إذ إنه في ظل عدم توافر معلومات في هذا الشأن، فإن الشكاوى المقدمة إلى المؤسسات الوطنية ذات الصلة لم تبدأ في إجراء تحقيقات جادة لتحديد الجناة في اختطاف السيدة ماموميي وتعذيبها؛

7. *يدعو* سلطات زيمبابوي إلى بذل كل ما في وسعها لضمان حماية حقوق السيدة ماموميي، والقيام بتحقيق كامل، ومستقل، وفعال في الانتهاكات الخطيرة المزعومة لحقوق الإنسان المشار إليها في هذه القضية؛ *ويرغب في* أن يظل على اطلاع بالتقدم المحرز في التحقيقات، باعتبارها مسألة ملحة؛

8. *يطلب من* الأمين العام نقل قراره إلى السلطات البرلمانية، والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، وصاحب الشكوى، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة، من أجل المساعدة في عمله؛

9. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

عضو برلماني برازيلي دافيد ميرندا، من حزب الاشتراكية، والحرية، أثناء مقابلة مع وكالة الأنباء الفرنسية، في مكتبه، في المجلس الوطني، في برازيليا، بتاريخ 5 تشري الثاني/نوفمبر 2019، سيرجيو ليما/وكالة الأنباء الفرنسية

BRA-15- دافيد ميرندا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ تهديدات، وأعمال تخويف
- ✓ انتهاك حرية الرأي، والتعبير
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: تمييز

قضية BRA-15

البرازيل: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو من أعضاء المعارضة في البرلمان

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم I.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى: أيلول/سبتمبر 2020

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: – – –

المتابعة الأخيرة:

– مراسلة من السلطات: – – –

– مراسلة من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2020

– مراسلة موجهة إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي(تشرين الأول/أكتوبر 2020)

– مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2020

أ. ملخص للقضية

إن السيد ديفيد مايكل دوس سانتوس ميرندا عضو في مجلس النواب، وهو يمثل ولاية ريو دي جانيرو، وأدى اليمين في 1 شباط/فبراير 2019 ليحل محل السيد جان ويليز، الذي أُجبر على الذهاب إلى المنفى في كانون الثاني/يناير 2019. إن السيد ميرندا عضو في حزب الاشتراكية والحرية، اليساري المعارض.

ويعتبر السيد ميرندا مدافعاً قوياً عن حقوق الإنسان للأقليات. إنه واحد من أوائل أعضاء المجلس الوطني المثليين بشكل علني في البرازيل، ومدافع بارز عن المساواة والاندماج. وهو مدافع معروف عن حقوق مجتمع الميم[2]، وقد قاد الجهود لمكافحة التمييز، والعنف ضد المثليين في البرازيل.

ويدعي صاحب الشكوى أن السيد ميرندا قد تعرض لمضايقات، والتهجم بشكل متكرر من قبل القوى السياسية المحافظة، وأنه منذ أن حل محل زميله المنفي، ازدادت التهديدات ضد السيد ميرندا، وأسرته والعداء تجاه مجتمع الميم، حدة، ونطاقاً. وبحسب صاحب الشكوى ، فإن طبيعة التهديدات وهوية الجناة متطابقة إلى حد كبير مع أولئك في قضية السيد ويليز.

وفي كانون الثاني/يناير 2019، قرر السيد ويليز التخلي عن مقعده البرلماني، والذهاب إلى المنفى، بعد تهديدات متكررة بقتله، وفشل السلطات البرازيلية المزعوم في توفير الحماية الكافية له، واتخاذ إجراءات فعالة للتحقيق في التهديدات، بهدف محاسبة المسؤولين. وقع حدث حاسم آخر أدى إلى اتخاذ السيد ويليز هذا القرار، وهو اغتيال السيدة ماريل فرانكو في آذار/مارس 2018، وهي عضو في مجلس محلي من ولاية ريو دي جانيرو. كانت السيدة فرانكو صديقة مقربة من السيد ويليس والسيد ميرندا، والتي كانت تدعو أيضاً بقوة، وفعالية إلى مزيد من الاحترام لحقوق مجتمع الميم.

[2] يعني مجتمع الميم لمثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، والمتحولين جنسيًا، وثنائيي الجنس.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشير إلى* أن الشكوى المرتبطة في السيد دافيد ميرندا مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (i) قدمها صاحب شكوى مؤهل على النحو الواجب بموجب القسم I.1(أ) من الإجراءات، ومعالجة الشكاوى (الملحق رقم 1 من القواعد، والإجراءات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) ترتبط بعضو برلماني حالي عند الادعاءات الأولية؛ و(iii) ترتبط بادعاءات التهديد، وأعمال تخويف، وانتهاك حرية الرأي، والإفلات من العقاب، والتمييز، ادعاءات تندرج ضمن ولاية اللجنة؛
2. *يساوره بالغ القلق إزاء* التهديدات الموثوقة بالقتل، والمضايقات التي استهدفت السيد ميرندا بسبب آرائه السياسية وميوله الجنسية، والادعاء بأن شكواه بشأن هذه الحوادث لم يبحث فيها؛ *ويحث* السلطات المختصة على بذل كل جهد، إذ إنه واجبها، للكشف عن الجناة وتقديمهم للعدالة، فهذه تشكل الوسيلة الوحيدة لمنع تكرار مثل هذه الجرائم؛ *ويعتبر* أن للبرلمان مصلحة راسخة في استخدام سلطاته على أكمل وجه للمساعدة في ضمان إجراء تحقيقات فعالة في هذه التهديدات، وتوفير مستوى كافٍ من الحماية للسيد ميرندا؛ وبالتالي، *يود* تلقي معلومات رسمية من السلطات البرلمانية بشأن أي إجراء تم اتخاذه في هذا الصدد؛
3. *يطلب من* الأمين العام نقل قراره إلى السلطات المختصة، وأصحاب الشكاوى، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة؛
4. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

فنزويلا

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

أعضاء من الشرطة الوطنية الفنزويلية، يحرسون الجمعية الوطنية، في 7 كانون الثاني/يناير، في كراكس – كريستيان هرناندز/وكالة لأنباء الفرنسية

VEN-10 – بياجو بيليري	VEN-85 – فرانكو كاسيلا
VEN-11 – جوزيه سانشيز مونتييل	VEN-86 – إدغار زامبرانو
VEN-12 – هرنان كلاريت ألمان	VEN-87 – خوان بابلو غارسيا
VEN-13 – ريشار بلانكو	VEN-88 – سيزار كارديناس
VEN-16 – جوليو بورغيس	VEN-89– رامون فلوريس كاريللو
VEN-19– السيدة نورا براشو	VEN-91 – السيدة بياتريس مارتينز
VEN-20– إسماعيل غارسيا	VEN-92 – السيدة ماريا س. مولينو دي سافيدرا
VEN-22– ويليامز دافيلا	VEN-93 – جوزيه تروجيلو
VEN-24– السيدة نيرما غارولا	VEN-94 – السيدة ماريانيلا فرناندز
VEN-25– جوليو يغارزا	VEN-95 – خوان بابلو غانيبا
VEN-26– روميل غوزامانا	VEN-96 – لويس سيلفا

VEN-27– روزميت مانتيلا	VEN-97 – إليزير سيريت
VEN-28– رينزو بريوتو	VEN-98 – السيدة روزا بوتي
VEN-29– جيلبرتو سوجو	VEN-99 – ألفونسو ماركينا
VEN-30– جيبلر كارو	VEN-100 – رشيد يزبك
VEN-31– بويس فرويدو	VEN-101 – السيدة أونيدا غيب
VEN-32– أودورو غونزاليس	VEN-102 – جوني رحال
VEN-33– جورج ميلان	VEN-103 – يليديو أبرو
VEN-34– أرماندو أرماس	VEN-104 – إميليو فاجاردو
VEN-35– أميركو دي غرازيا	VEN-106 – أنجل ألفارز
VEN-36– لويس باديلا	VEN-108 – غيلمار ماركيز
VEN-37– جوزيه رونيو	VEN-109 – جوزيه سيمون كالزاديلا
VEN-38– السيدة دنيس فرنانديز	VEN-110 – جوزيه غريغوريو غراتيرول
VEN-39– السيدة أوليفيا اوزانو	VEN-111 – جوزيه غريغوريو هرناندز
VEN-40– السيدة دلسا سولورزانو	VEN-112 – السيدة موليغمر بالوا
VEN-41– روبير ألكالا	VEN-113 – أرنولدو بينيتيز
VEN-42– السيدة غابي أرياللانو	VEN-114 – أليكسي باباروني
VEN-43–كارلوس باستاردو	VEN-115 – السيدة أدريانا بيشاردو
VEN-44– السيدة ماريالبيرت باريوس	VEN-116 – تيودوروس كامبوس
VEN-45– السيدة أميليا بيبلساريو	VEN-117 – السيدة ميلاغروس سانشيز أولات
VEN-46 – ماركو بوزو	VEN-118 – دنكيس بازوس
VEN-48– السيدة يانيت فيرمين	VEN-119 – السيدة كريم فيرا
VEN-49 – السيدة دينورا فيغيرا	VEN-120 – رمون لوبيز
VEN-50– وينستون فلورس	VEN-121 – فريدي سوبيرلانو
VEN-51– عمر غونزاليس	VEN-122 – السيدة ساندرا فلوريس–غارزون
VEN-52– ستالين غونزاليس	VEN-123 – أرناندو لوبيز

VEN-53– خوان غيدو	VEN-124 – السيدة إيلمار دياز
VEN-54– توماس غونيبا	VEN-125 – السيدة ياجايرا فوريرو
VEN-55 – جوزي غيرا	VEN-126 - السيدة ماريبيل غيذيز
VEN-56 – فريدي غيفارا	VEN-127 – السيدة كارين سلانوفا
VEN-57 – رفاييل غوزمان	VEN-128 – أنطونيو غيارا
VEN-58– السيدة ماريا ج. هرنانديز	VEN-129 – خواكين أغيلار
VEN-59 – بييرو مارون	VEN-130 – خوان كارلوس فيلاسكو
VEN-60– خوان أ. مجلا	VEN-131 – السيدة كارمن ماريا سيفولي
VEN-61– خوليو مونتويا	VEN-132 – السيدة ميلغروس باز
VEN-62 – جوزيه م. أوليفارس	VEN-133 – جيزوس يانز
VEN-63 –كارلوس بباروني	VEN-134 – السيدة ديزيريه باربوزا
VEN-64 – ميغيل بيزارو	VEN-135 – السيدة صونيا أ. ميدينا ج.
VEN-65 – هنري راموس ألوب	VEN-136 - هكتور فارغاس
VEN-66 – خوان ريكيسنس	VEN-137 –كارلوس أ. لوزانو بارا
VEN-67 – لويس و. روندون	VEN-138 – لويس ستيفالني
VEN-68 – السيدة بوليفيا سواريز	VEN-139 – ويليام بارينتوس
VEN-69 –كارلوس فاليرو	VEN-140 – أنطونيو أرنغورين
VEN-70 – السيدة ميلاغرو فاليرو	VEN-141 – السيدة أنا سلاس
VEN-71 – جيرمن فيرير	VEN-142 – اسماعيل ليون
VEN-72 – السيدة أدريانا دليا	VEN-143 – خوليو سيزار
VEN-73 – لويس ليبا	VEN-144 – أنجل توريس
VEN-74 –كارلوس بيريزبيتيا	VEN-145 – السيدة تمارا أدريان
VEN-75 – السيدة مانويلا بوليفار	VEN-146 – السيدة ديالتزا أراي
VEN-76 – سيرجيو فيرغارا	VEN-147 – السيدة يولندا تورتوليرو
VEN-78 – أوسكار روندييروس	VEN-148 –كارلوس بروسبيري
VEN-79 – السيدة مارييلا ماغاللانس	VEN-149 – السيدة أدي فاليرو

VEN-80 – هكتور كورديرو	VEN-150 – السيدة زاندرا كاستيلو
VEN-81 – جوزيه مندوزا	VEN-151 – ماركو أوريليو كينيونس
VEN-82 – أنجل كاريداد	VEN-152 – كارلوس أندريس غونزاليس
VEN-83 – السيدة لاميسا غونزاليس	VEN-153 – كارلوس ميشيلأنجيلي
VEN-84 – فرناندو أوروزكو	VEN-154 – سيزار ألونسو

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ تعذيب، وسوء معاملة، وأفعال عنف أخرى
- ✓ تهديدات، وأعمال تخويف
- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ حالات تأخير مفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع، وتكوين الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ إبطال أو تعليق تعسفي للولاية البرلمانية
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعيق ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في الخصوصية

قضية **VEN-COLL-06**

فنزويلا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: 134 عضواً من أعضاء المعارضة في البرلمان (93 رجلاً، و 41 امرأة)

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم **I**.1(ج) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى الأساسية: آذار/مارس 2017

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيار/مايو 2020

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع أعضاء الأحزاب الحاكمة، والمعارضة في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2019)

المتابعة الأخيرة:

– مراسلة من السلطات:

ملاحظات من الحكومة: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2019)

– مراسلة من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2020

– مراسلات موجهة إلى السلطات: رسائل إلى رئيس فنزويلا (شباط/فبراير، وآب/أغسطس 2020)

– مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2020

أ. ملخص للقضية

تتعلق هذه القضية في الادعاءات الجدية، والموثوقة لانتهاكات حقوق الإنسان، التي تؤثر في 134 برلمانياً من تحالف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية، على خلفية الجهود المستمرة للسلطات التنفيذية، والتشريعية لتقويض عمل الجمعية الوطنية، واستحواذ سلطاتها. إن تحالف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية معارض لحكومة الرئيس ماديرو، وحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية، في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 6 كانون الأول/ديسمبر 2015.

وفي 30 كانون الأول/ديسمبر 2015، أمرت المحكمة العليا بتعليق عضوية أربعة أعضاء من البرلمان، ثلاثة أعضاء من بينهم من تحالف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية، إثر ادعاءات الغش. قررت الجمعية الوطنية تجاهل الحكم، معتبرة أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة، مما أدى المحكمة العليا إلى إعلان أن جميع قرارات الجمعية لاغية، وباطلة.

وتم الهجوم على تقريباً جميع البرلمانيين المدرجين في قائمة القضية قيد النظر، أو تم تخويفهم مع الإفلات من العقاب، من قبل موظفين في إنفاذ القانون، و/أو مسؤولين موالين للحكومة، وداعمين خلال المظاهرات، داخل البرلمان، و/أو في منازلهم. تفاقمت الاحتجاجات في فنزويلا بعد أن أعلن الرئيس ماديرو عقد الجمعية التأسيسية الوطنية – التي أنشئت بعد ذلك في 30 تموز/يوليو 2017 – لإعادة صياغة الدستور، لكن بدلاً من ذلك، خصصت، ومارست الوظائف الدستورية المعينة للجمعية الوطنية، التي لم تتلق أي تمويل من الحكومة منذ آب/أغسطس 2016.

وعلى الأقل، تم توقيف 11 عضواً من الجمعية الوطنية، وأطلق سراحهم لاحقاً، بحسب ما أفيد، بحسب الإجراءات القانونية ذات دوافع سياسية. في جميع هذه القضايا، تم احتجاز الأعضاء من دون احترام الأحكام الدستورية على الحصانة البرلمانية. ثمة مخاوف أيضاً في ما يتعلق باحترام بالإجراءات القانونية الواجبة، والتعامل معهم أثناء اعتقالهم. تم احتجاز الناس المرتبطين بالبرلمانيين المعارضين، والاعتداء عليهم.

وذهب على الأقل 17 برلمانياً إلى المنفى، والتمسوا حماية السفارات الأجنبية، في كراكس، أو اختبأوا بسبب الاعتداء المستمر عليهم. منع ستة برلمانياً من شغل المناصب العامة، وتمت مصادرة جواز سفر 13 برلمانياً على الأقل، ولم يتم تجديدها، أو ألغيت من قبل السلطات الحكومية، باعتبارها وسيلة ضغط، ومن أجل منعهم من السفر إلى الخارج، لعدم الكشف عما يحصل في فنزويلا.

وفي 31 آب/أغسطس 2020، عفا الرئيس ماديرو عن 110 عضواً من المعارضة السياسية، الذين تم اتهامهم بارتكاب أعمال إجرامية. انطوى هذا القرار على تعليق الإجراءات الجنائية المتواصلة ضد 23 برلمانياً مدرجين في قائمة القضية الحالية، وإطلاق سراح أربعة منهم. مع ذلك، بحسب صاحب الشكوى، ما زال يتعرض أعضاء البرلمانات من المعارضة إلى الاضطهاد السياسي من قبل البرلمان. في برنامج تحالف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية، نبّه السيد ديوسدادو كابيلو، رئيس الجمعية التأسسية الوطنية، مشيراً إلى مرسوم العفو، أنه "في حال شرع الناس غداً من الابتكار مرة أخرى، ستوجد الهيئة القضائية للعمل". كما هدد النائب العام علناً لإحضار المستفدين إلى العفو الرئاسي أمام العدالة مرة أخرى في حال اعتدي عليهم مرة أخرى في جريمة مزعومة مماثلة إلى تلك التي أدت إلى المقاضاة.

وأنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في قراره 25/42 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2019، بعثة مستقلة لتقصي الحقائق بشأن فنزويلا، ونُشر التقرير النهائي لها في أيلول/سبتمبر 2020. ومن بين النتائج الأخرى، يشير التقرير إلى وجود أسباب معقولة، للاعتقاد أن الجرائم التالية ضد الإنسانية قد ارتكبت في فنزويلا: القتل، والسجن، وغير ذلك من أشكال الحرمان الشديد من الحرية الجسدية، والتعذيب، والاغتصاب، وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختفاء القسري للأشخاص، وغيرها من الأعمال اللاإنسانية ذات الطبيعة المماثلة التي تسبب عمداً معاناة، أو إصابة خطيرة بالجسم، أو بالصحة العقلية، أو البدنية. قد يشكل بعض السلوك نفسه جريمة الاضطهاد ضد الإنسانية، على النحو المحدد في نظام روما الأساسي. كان لدى البعثة أيضاً أسباب معقولة للاعتقاد بأن الرئيس، ووزير السلطة الشعبية للعلاقات الداخلية، والعدل والسلام، ووزير الدفاع، أمروا، أو ساهموا في ارتكاب الجرائم الموثقة في التقرير، وبما أنه

لديهم القدرة الفعلية على القيام بها، فشلوا في اتخاذ تدابير وقائية، وقمعية. وفقاً لتقرير البعثة، أصبح برلمانيو المعارضة بؤرة للقمع بعد فوز المعارضة بأغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية.

ومن المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الأول/ديسمبر 2020. ووفقاً لصاحب الشكوى، في الفترة التي سبقت الانتخابات، اعتمدت المحكمة العليا عدداً من القرارات التي تلغي الحد الأدنى من الضمانات لإجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، بما في ذلك عن طريق التعيين قادة جدد خاضعين للسيد ماديرو في أحزاب المعارضة السياسية الرئيسية، وتعيين مجلس إدارة المجلس الانتخابي الوطني الذي، وفقاً للدستور، هو المسؤولية الحصرية للجمعية الوطنية، ومنح صلاحيات إلى المجلس الانتخابي الوطني للتشريع بشأن المسائل الانتخابية، وهو ما ينتهك أيضاً الدستور في فنزويلا. من جانب المجلس الانتخابي الوطني، زاد من عدد أعضاء البرلمان الذين سيتم انتخابهم، متجاهلاً الأحكام الدستورية المتعلقة بهذه المسألة، وفرض عمليات معقدة للغاية للمصادقة على الأحزاب السياسية، وبعد ذلك تمكن عدد قليل جداً من الأحزاب من الترشح للانتخابات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن صاحب الشكوى قد أشار مراراً وتكراراً إلى أن تأليف المجلس الانتخابي الوطني الحالي والمحكمة العليا، اللذين يتمتعان بسلطات مهمة في ما يتعلق بالمسائل الانتخابية، معيب بشدة، ويخضع بالكامل للرقابة التنفيذية.

وفشلت الجهود الطويلة الأمد منذ العام 2013 المتمثلة بإرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى فنزويلا، في غياب تعاون واضح وحاسم من الحكومة للترحيب بالوفد والعمل معه. في تشرين الأول/أكتوبر 2018، قررت الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي أن تكون البعثة ذات طبيعة مشتركة، وتتألف من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وتركز على كل من المسائل السياسية الأكبر الموجودة على المحك في الأزمة الفنزويلية، والشواغل المحددة التي أعربت عنها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يندد* بالقمع الكثيف الذي مارسته السلطات، وداعيمها على مدار الخمس سنوات، ضد البرلمانيين بسبب آرائهم السياسية، على نحو ما تشهد به الحوادث الخطيرة لسوء المعاملة، والاعتداء، والتهديدات، والوصم التي قام بها موظفو الدولة، والجماعات شبه العسكرية، والجماعات العنيفة من داعمي الحكومة في جو من الإفلات من العقاب، *كما يندد* بمختلف الخطوات التي اتخذتها السلطات التنفيذية، والتشريعية على مدار المجلس التشريعي الحالي، لتقويض سلامة الجمعية الوطنية، واستقلالها؛ *ويعتبر* أن هذه الحالة ككل تعتبر محاولة واضحة لإحباط الممارسة الفعالة لرغبة الشعب كما هو ظاهر في نتائج انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2015؛ *ويشير إلى أنه* ينبغي أن يكون أعضاء البرلمان حرين في السعي إلى الحصول على المعلومات، والأفكار، وتلقيها، ونقلها من دون الخوف من التعرض للانتقام، ويمكن للبرلمان تأدية دوره الديمقراطي بالكامل فقط عندما يتمتع أعضاؤه بالحق في حرية التعبير، ويمكنهم التكلم باسم الشعب الذي يمثلونه؛
2. *يحث مرة أخرى* السلطات على وضع حد لجميع أشكال الاعتداء ضد أعضاء الجمعية الوطنية، لضمان أن جميع سلطات الدولة ذات الصلة تحترم حقوق الإنسان، والحصانة البرلمانية، والتحقيق بشكل كامل، وإقامة المساءلة لانتهاكات حقوقهم المبلغ عنها، والسماح للجمعية الوطنية، وجميع أعضائها بالقيام بمهامهم الدستورية على أكمل وجه؛
3. *يحيط علماً مع بالغ الأسف* بالنتائج، والتوصيات المذكورة في تقرير البعثة المنشور لبعثة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن فنزويلا، التي تعطي المزيد من الأهمية للاتهامات بالقمع السياسي، ومسؤولية الدولة على أعلى مستوى؛ *ويعبر عن أمله الحازم*، في هذا الصدد، أن دولة فنزويلا، بدعم من المجتمع الدولي، ستتمكن من معالجة الانتهاكات، والجرائم الصارخة للغاية الموثقة في التقرير؛

4. *يتأسف أسفاً عميقاً* لأن حكومة فنزويلا لم تتمكن من تقديم أي ضمانات خطياً كي يقوم الاتحاد البرلماني الدولي ببعثته إلى فنزولا المقترحة منذ وقت طويل؛ *يبقى مقتنعاً أن* هذه البعثة ستساعد في معالجة الشواغل الراهنة؛ *ويطلب مرة أخرى* بالتالي من الأمين العام العمل مع السلطات البرلمانية، والتنفيذية في فنزولا، سعياً إلى القيام بالبعثة حالما يتم رفع قيود السفر المرتبطة بجائحة كوفيد-19، بالاستناد إلى مراسلة رسمية خطية من جهتها تضمن إجراء هذه البعثة بموجب الظروف المطلوبة كي تكون فعالة؛

5. *يعيد التأكيد مرة أخرى* على رأيه في أن مسائل القضايا قيد النظر تشكل جزءاً من أزمة سياسية أكبر في فنزويلا، والتي يمكن حلها فحسب من خلال حوار سياسي، ومن قبل الفنزوليين أنفسهم؛ *ويعيد التأكيد* على استعداد الاتحاد البرلماني الدولي بالمساعدة في أي جهد يسعى إلى تعزيز الديمقراطية في فنزويلا؛ *ويطالب* السلطات ذات الصلة بتوفير المزيد من المعلومات الرسمية حول كيفية توفير هذه المساعدة؛

6. *يعيد التأكيد رسمياً*، أنه تماشياً مع النص وروح الإعلان العالمي حول الديمقراطية، للاتحاد البرلماني الدولي، يتمثل العنصر الأساسي لممارسة الديمقراطية في إجراء انتخابات حرة وعادلة، تمكن من التعبير عن رغبة الشعب، على أساس التصويت العالمي، والمتساوي، والسري، كي يتمكن جميع الناخبين من اختيار ممثليهم في ظروف العدالة، والانفتاح، والشفافية؛ وبالتالي، *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء القيود الراهنة، والإطار المؤسسي الذي يحكم الانتخابات التشريعية التي من المقرر إجرائها في كانون الأول/ديسمبر 2020، والتي تظهر أنها تقوض تكافؤ الفرص المطلوب لأعضاء المعارضة، وداعيميهم لممارسة حقوق الإنسان الأساسية من أجل المشاركة في تسيير الشؤون العامة على قدم المساواة، مع الحزب الحاكم، وداعيمه؛ وفي هذا الصدد، *يحث* السلطات ذات الصلة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمعالجة هذه المسائل من دون تأخر؛

7. *يحث* جميع الجهات على الامتناع عن العنف، والسلطات ذات الصلة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حياة الإنسان، وحماية حقوق الناس في التجمع السلمي، وحرية التعبير، للمشاركة في تسيير الشؤون العامة، والتصويت والترشح، والتمتع بالوصول العادل إلى المناصب الانتخابية بغرض

إجراء الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2020 في فنزويلا؛ وفي هذا الصدد، *يحث على* السلطات ذات الصلة من الامتناع عن الأعمال التي قد تقوض حقوق الأعضاء الحاليين في الجمعية الوطنية؛

8. *يدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والمراقبين الدائمين في الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعيات البرلمانية، ومنظمات حقوق الإنسان ذات الصلة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم القرار الملح لقضايا الأفراد قيد النظر، والأزمة السياسية في فنزويلا، بطريقة تتماشى مع الديمقراطية، وقيم حقوق الإنسان؛ *ويحدوه الأمل في* التمكن من الاعتماد على مساعدة جميع المنظمات الإقليمية، والدولية ذات الصلة؛

9. *يطلب من* الأمين العام نقل قراره إلى السلطات المختصة، وصاحب الشكوى، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة؛

10. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

© مؤسسة زوريغ

MNG-01- زوريغ سانجاسورين

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ قتل
- ✓ الإفلات من العقاب

أ. ملخص للقضية

اغتيل السيد زوريغ سانجاسورين ("السيد زوريغ") في 2 تشرين الأول/أكتوبر 1998. يعتبره الكثيرون أب الحركة الديمقراطية في منغوليا، في التسعينات، وكان السيد زوريغ عضو برلمانياً، وقائماً بأعمال

قضية **MNG-01**

منغوليا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو من الأغلبية

صاحب الشكوى المؤهل: القسم **I**.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكاوى: تشرين الأول/أكتوبر 2000، وآذار/مارس 2001، وأيلول/سبتمبر 2015

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: تشرين الأول/أكتوبر 2019

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: آب/أغسطس 2001، وأيلول/سبتمبر 2015، وأيلول/سبتمبر 2017، وحزيران/يونيو 2019

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد منغوليا إلى الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2019)

المتابعة الأخيرة:

- مراسلات من السلطات: رسالة من نائب رئيس مجلس الشعب الأعلى (أيلول/سبتمبر 2020)؛ رسالة من رئيس اللجنة المتخصصة (تشرين الأول/أكتوبر 2019)
- مراسلات من صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2020
- مراسلات موجهة إلى السلطات: رسالة موجهة إلى نائب رئيس مجلس الشعب الأعلى (أيلول/سبتمبر 2020)
- مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2020

وزير البنية التحتية آنذاك، وكان يعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الوزراء في اليوم الذي قتل.

وبين عامي 2015، و2017، تم تحديد ثلاثة مشتبه بهم، واعتقلوا، وتمت محامكتهم بسرعة، وحكم عليهم، بناء على الأدلة السرية، خلال المحاكمات التي جرت خلف الأبواب المغلقة. أشارت العديد من القرارات أنه تم تعذيب المشتبه بهم كي يدلوا بتصاريح كاذبة، وبتورط من أجهزة الاستخبارات. ويعتقد على نطاق واسع أن قتل السيد زوريغ هو اغتيال سياسي، تمت تغطيته. ما زال التحقيق سارياً في الرؤوس المدبرة لعملية القتل هذه، ولم تتوصل بعد إلى أي نتائج.

وبالرغم من أمر الحكومة برفع السرية عن المستندات الخاصة بقضية زوريغ في كانون الأول/ديسمبر 2017، ما زال يسود الافتقار إلى الشفافية، وإذ لم تزل أحكام المحكمة غير متاحة.

ومنذ تقديم الشكوى، قبل 20 عاماً، قامت اللجنة بثلاث بعثات لتقصي الحقائق إلى منغوليا، في مراحل حاسمة في القضية. في حزيران/يونيو 2019، عادت اللجنة إلى منغوليا إثر دعوة السلطات البرلمانية، وأحيطت بالتحديثات حول التطورات المهمة في القضية، لا سيما إطلاق فيديو في آذار/مارس 2019، يظهر التعذيب، وسوء المعاملة اللذين تعرضا لهما المدانان السيدة شيمغي، والسيد سودنومدارجا، وكذلك، إقامة لجنة متخصصة برلمانية في قضية السيد زوريغ. أحيل المدانان المعنيان إلى سجن المستشفى، كنتيجة للفيديو، ورفعت دعوى جنائية ضد مسؤولين في الاستخبارات، وإنفاذ القانون، يدعى أنهم مسؤولون عن تعذيبهم. بالرغم من ذلك، ما زالوا محتجزين.

وكجزء من النتائج، رحب الوفد بإقامة لجنة متخصصة حول قضية زوريغ (اللجنة المتخصصة)، تماشياً مع توصيات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي. كما رحب بفرصة لقاء المدانين الثلاثة، وكذلك، مشاهدة شريط الفيديو الذي يظهر أفعال التعذيب، وسوء المعاملة. بالرغم من ذلك، لم يستطع الوفد فهم الأسباب التي تمنع إطلاق السراح الفوري للسيدة شيمغي، والسيد سودنومدارجا، نظراً إلى مسار الأحداث الراهنة.

وفي 22 تموز/يوليو 2020، استنتجت محكمة الدرجة الأولى لأولان باتور أنه تم تعذيب السيدة شيمغي، والسيد سودنومدارجا خلال التحقيق في قتل السيد زوريغ، وأدانت المسؤول السابق لوكالة الاستخبارات

العامة، والسيد بات كورتس، وكذلك، موظفين آخرين في الاستخبارات، بأحكام بالسجن تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات. إن إطلاق سراح السيدة شيمغي، والسيد سودنومدارجا رهن بتأكيد تعذيبهما، وإدانة من هو مسؤول. بالرغم من ذلك، أوضح أصحاب الشكاوى أن المدعى عليهم استأنفوا قرار المحكمة. قد تبقى إجراءات الاستئناف سارية حتى نهاية العام 2020. يمكن إطلاق سراح السيدة شيمغي، والسيد سودنومدارجا عندما تقرر محكمة الاستئناف فحسب أن تؤيد قرار محكمة الدرجة الأولى، وتطلب إعادة المحاكمة. في رسالة السلطات البرلمانية المؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2020، أكدت أنه لم يتم إطلاق سراح السيدة شيمغي، والسيد سودنومدارجا، في حين ما زالت إجراءات المحكمة سارية.

وبعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في منغوليا، في حزيران/يونيو 2020، تم حل اللجنة المتخصصة بقضية زوريغ.

وفي رسالة مجلس الشعب الأعلى المؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2020، أقر أنه، عند تلقي تقرير بعثة اللجنة الأخير في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ترجم إلى اللغة المنغولية، وأرسله إلى السلطات ذات الصلة. أضاف مجلس الشعب الأعلى أن السلطات ذات الصلة لم تبلغه بعد بأي إجراءات اتخذتها.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* السلطات البرلمانية في منغوليا على تزويدهم بالمعلومات في رسالتها المؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2020؛ وبالرغم من ذلك، *يتأسف* على عدم الرد في ما يتعلق بتقرير بعثة اللجنة في حزيران/يونيو 2019؛ *ويعيد التأكيد مرة أخرى على رغبته في* أن يبقى مطلعاً بصورة منتظمة على جميع التطورات المرتبطة بهذه القضية؛
2. *يحث مرة أخرى* السلطات على اتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ هذه النتائج، والتوصيات المذكورة في تقرير البعثة، بما فيها إطلاق السراح الفوري للسيدة شيمغي، والسيد سودنومدارجا؛ *ويحث أيضاً*

السلطات على النظر بجدية في التخلي عن الإجراءات القانونية ضدهما، مع ضمان أن الأشخاص المسؤولين عن الإدانة الخاطئة تتم محاسبتهم؛ *ويجدد دعوته إلى* السلطات لتوفير نسخات عن أحكام المحاكم في هذه القضية؛

3. *يؤكد مجدداً بقوة* أن أي تأخير إضافي في تحديد المسؤولين عن قتل السيد زوريغ، بمن فيهم الرؤوس المدبرة، غير مقبول؛ *ويحث* السلطات على بذل جهود جبارة في التحقيق الفعال من أجل تحديد المسؤولين عن هذه الجريمة، وتوفير المعلومات بانتظام إلى عامة الجمهور حول التقدم المحرز؛ ويعتبر في هذا الخصوص أن الشفافية الكاملة فحسب هي التي تستطيع تحويل تيار الريبة، والسرية التي أصبحت تحدد قضية القتل هذه؛

4. *يشدد على* أهمية الرقابة البرلمانية في المساعدة على ضمان أن العدالة تسود أخيراً في هذه القضية؛ *ويدعو* مجلس الشعب الأعلى لإعادة إنشاء لجنة متخصصة حول قضية زوريغ من أجل متابعة مراقبة التحقيق المتواصل في الرؤوس المدبرة، والإجراءات القانونية المرتبطة بتعذيب المدانَين؛

5. *يطلب من* الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، وصاحب الشكوى، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

السناتور الفلبينية ليلى دي ليما ترافقها الشرطة بعد توقيفها في مجلس الشيوخ في مانيلا، في 24 شباط/فبراير 2017 © تيد ألجيب/ وكالة الأنباء الفرنسية

PHL-08 – ليلى دي ليما

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ تهديدات، وأعمال تخويف
- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية الرأي، والتعبير

قضية PHL-08

الفلبين: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو برلمان امرأة من المعارضة

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم I.1(د) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى: أيلول/سبتمبر 2016

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: نيسان/أبريل 2019

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيار/مايو 2017

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: – – –

المتابعة الأخيرة:

– مراسلة من السلطات: رسالة من المدير العام، والأمين العام لمجموعة الاتحاد البرلماني الدولي للفلبين (نيسان/أبريل 2019)

– مراسلة من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

– مراسلة موجهة إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ، ووزير الشؤون الداخلية (أيلول/سبتمبر 2020)

– مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

أ. ملخص للقضية

ترأست السيدة ليلى دي ليما لجنة حقوق الإنسان في الفلبين من أيار/مايو 2008 حتى حزيران/يونيو 2020. وبهذه الصفة، قادت سلسلة من التحقيقات في أعمال القتل خارج نطاق القضاء المرتبطة بما يسمى فرقة الموت في مدينة دافاو، حيث قضى السيد ديوترتي فترة طويلة كعمدة، وخلصت إلى أن السيد دوترتي، ورئيس الفلبين حالياً، كان وراء فرقة الموت في دافاو.

واستقالت من منصبها في تشرين الأول/أكتوبر 2015 للتركيز على حملة للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في انتخابات أيار/مايو 2016، التي حققت نجاحاً فيها. في 16 آب/أغسطس 2016، بصفتها رئيسة للجنة العدل وحقوق الإنسان في مجلس الشيوخ، بدأت التحقيق في مقتل الآلاف من متعاطي المخدرات المزعومين الذي بحسب ما يفاد أنه وقع منذ تولي الرئيس ديوترتي منصبه في حزيران/يونيو 2016. ومنذ بداية فترة ولايتها كعضو في مجلس الشيوخ، تعرضت على نطاق واسع للتخويف، وتشويه سمعتها، بما في ذلك من قبل الرئيس ديوترتي مباشرة.

واعتقلت السيدة دي ليما واحتجزت في 24 شباط/فبراير 2017 على أساس الاتهامات التي نسبت إليها بتلقي أموال من المخدرات لتمويل حملتها في مجلس الشيوخ. وتم إحضار التهم في ثلاث قضايا مختلفة، في أعقاب التحقيق من قبل مجلس النواب الذي يتعلق بتجارة المخدرات في سجن نيو بيليبيد ومسؤولية السيناتور دي ليما في هذا الصدد في عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

وفي 27 تموز/يوليو، و10 آب/أغسطس 2018، تم استدعاء السيناتور دي ليما في قضيتين من القضايا الثلاث الماثلة أمام الفرعين 205 و206 من المحكمة الابتدائية الإقليمية – مدينة مونتينلوبا. وفي حين سارت القضية الثالثة بشكل متقطع، بسبب الشواغر في المحكمة، مع استئناف المحاكمة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، كان من المقرر عقد جلسات الاستماع لتقديم شهود الإثبات أمام الفرع 205 للمحكمة الابتدائية الإقليمية في العام 2020، والمتعلق معظمها بتجار المخدرات، مع عقد جلستي استماع شهرياً لكل قضية، بالإجمال. تم الاكتشاف بعدها أن تجار المخدرات المدانين تلقوا معاملة خاصة في

السجن، وأرغموا على الشهادة ضد السيناتور دي ليما، بعد طعنهم بشراسة في السجن في العام 2016. في حزيران/يونيو، وآب/أغسطس 2020، قدمت السيناتور دي ليما التماسين لإطلاق سراحها بكفالة على أساس أنه لا يتوفر أدلة كافية ضدها في القضيتين أمام المحكمة. ومن المرجح أن تستأنف الدعوى أعمالها في القضيتين الساريتين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مع إتاحة الوصول إلى جلسات الاستماع للمراقبة عن بعد عبر الإنترنت. بالتالي، من المرجح أن تبت المحكمة في الالتماسين المعلقين لمنح الإفراج بكفالة.

وفي شهر أيار/مايو 2017، خلصت بعثة لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي إلى الفلبين إلى عدم توافر أي دليل يبرر القضايا الجنائية ضد السيناتور دي ليما. ومنذ ذلك الحين، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى إطلاق سراح السيناتور دي ليما، وإلى وقف الإجراءات القانونية ضدها لأن توافر الدليل الجدي لن يكون قريباً. في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، خلص الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي إلى أن احتجاز السيناتور دي ليما كان تعسفياً، وينبغي إطلاق سراحها فوراً.

وبالرغم من أن السيناتور دي ليما لا تزال ناشطة سياسية في المجتجز، وتتلقى الصحف، والمجلات، والكتب، ليس لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت، أو الحاسوب، أو التلفاز، أو الراديو، أو وحدة التكييف، بالرغم من طلب الطبيب بذلك. وحسب ما يفاد، ظلت السيناتور دي ليما في سجن انفرادي من 25 نيسان/أبريل إلى 10 حزيران/يونيو 2020، ويزعم أن ذلك يجري بهدف وقف انتشار كوفيد-19. بالرغم من تحسن الوضع المرتبط بحق زيارة السيناتور دي ليما، لا يظل عدد من القيود قائماً.

وفي 27 نيسان/أبريل 2020، اعتمد مجلس الشيوخ التماساً للسماح بعقد المؤتمرات عبر الفيديو في الجلسات العامة، وجلسات الاستماع للجنة. في اليوم عينه، بالرغم من ذلك، صرّح رئيس مجلس الشيوخ علناً أنه لن يسمح للسيناتور دي ليما بالمشاركة في الإجراءات الافتراضية هذه، إذ إن المجلس الشيوخ ليس لديه ولاية قضائية عليها. بحسب صاحب الشكوى، إنها محاولة إضافية لمنعها من ممارسة مهامها كاملة كسيناتور، بالرغم من اجتهاد المحكمة العليا حول هذه المسألة. في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، قدمت السيناتور دي ليما التماساً لأمر إتاحة البيانات ضد الرئيس دوتيرتي إلى المحكمة العليا، طالبة أن تأمر المحكمة الرئيس

دوتيرتي، وأي من ممثليه أن يتوقفوا عن: السعي إلى الحصول على تفاصيل عن حياتها الشخصية خارج مجال الاهتمام العام المشروع، أو الإدلاء بأي تصريح يؤذي صورتها كامرأة، ويهين كرامتها كإنسان؛ وتمييزها على أساس الجندر؛ ووصفها، والترويج عن سلوكها الجنسي المزعوم؛ والمشاركة في عنف نفسي ضدها؛ انتهاك حقوقها أو المشاركة في أعمال تتعارض مع القانون، وحسن الأخلاق، والسياسة العامة، و/أو المصلحة العامة. في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، رفضت المحكمة العليا الالتماس لأمر إتاحة البيانات بناء على أن الرئيس يتمتع بحصانة تحميه من الملاحقة القانونية، خلال فترة توليه المنصب.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. *لا يزال يساوره بالغ القلق إزاء* احتجاز السيناتور دي ليما لمدة ثلاث سنوات ونصف من دون توافر أي دليل جدي مقدم ضدها لإثبات التهم؛ وفي هذا الصدد، *يشير إلى* مبدأ أن العدالة المتأخرة بمثابة الحرمان من العدالة؛
2. *يشير أيضاً* توافر مؤشرات متعددة، وقوية على أن الخطوات المتخذة ضد السيناتور دي ليما تأتي رداً على معارضتها الصريحة للطريقة التي يشن بها الرئيس دوتيرتي حرباً على المخدرات، بما في ذلك تنديدها بمسؤوليته المزعومة عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى الانتهاك المتكرر لمبدأ افتراض البراءة، والاختيار المشكوك فيه للاختصاص القضائي لتقديم الاتهامات الموجهة ضدها، وتوقيت الإجراءات الجنائية، وتعديل التهم، والاعتماد على شهادات تجار المخدرات المدانين، الذين تم وعدهم إما بمعاملة تفضيلية في المقابل، أو بالخضوع إلى الترهيب الجسدي في السجن، أو يريدون الانتقام ضد السيناتور دي ليما، نتيجة لجهودها لعرقلة عمليات تهريب المخدرات عندما كانت وزيرة العدل؛
3. *يدعو مجدداً*، في ضوء ما تقدم، إلى الإفراج الفوري عن السيناتور دي ليما، وإسقاط الإجراءات القانونية ضدها؛ *ويدعو* السلطات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة على الفور؛

4. *يطلب*، في حال عدم إسقاط التهم، أن يواصل مراقب المحاكمة التابع للاتحاد البرلماني الدولي الرصد، والإبلاغ عن احترام معايير المحاكمة العادلة في القضايا المعروضة على الفرعين 205، و256 للمحكمة الابتدائية الإقليمية في مدينة مونتينلوبا، بما في ذلك من أجل تقييم ما إذا كان وكيف تتم مراجعة الشواغل القائمة بشأن قانونية وعدالة الإجراءات بشكل صحيح؛

5. *يتأسف* لأنه لم يكن من الممكن للمحكمة العليا أن تحكم في الحملة العلنية لتشويه سمعة السيناتور دي ليما من قبل أعلى سلطات الدولة، مما أضاع فرصة مهمة لإدانة، وإنهاء المعاملة المهينة العامة التي تعرضت لها لأنها امرأة في البرلمان؛

6. *يساوره القلق* من أن السيناتور دي ليما لم تتمكن من الاستفادة من تحرك مجلس الشيوخ نحو عقد المؤتمرات عن بعد؛ *ويعتبر* أن السلطات البرلمانية يمكنها فعل المزيد للمساعدة في ضمان قدرتها على المشاركة الكاملة في أعمال مجلس الشيوخ، وتمثيل مصالح 14 مليون فلبيني انتخبوها بشكل فعال، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً المبادرات السابقة لمجلس الشيوخ في حالات أخرى مماثلة، قبل السماح بعقد المؤتمرات عن بعد بوقت طويل؛ *ويرغب* في البقاء على اطلاع في هذا الصدد؛

7. *يساوره القلق إزاء* القيود المفروضة على حقوق زيارة السيناتور دي ليما، واستمرار عدم توفر إمكانية الوصول إلى الإنترنت، أو التلفزيون، أو الراديو، أو الجهاز اللوحي، أو الكمبيوتر المحمول؛ *ويتأسف علاوة على ذلك* لأن السلطات لم توفر لها بعد وحدة لتكييف الهواء، وذلك، بناء على أوامر طبيبها؛ *ويحدوه الأمل* أن تتخذ السلطات المختصة الخطوات اللازمة لمعالجة هذه الأمور ما دامت رهن الاحتجاز؛ *ويرغب* في البقاء على اطلاع في هذا الصدد؛

8. *يطلب من* الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، بما فيها وزير العدل، ومكتب المدعي العام، والمحاكم ذات الصلة، وصاحب الشكوى، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة؛

9. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

بيلاروسيا

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

BLR-05 – فيكتور غونشار

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ اختفاء قسري
- ✓ الإفلات من العقاب

قضية BLR-05

بيلاروسيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو برلمان من المعارضة

صاحب الشكوى المؤهل: القسم **I**.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى: آب/أغسطس 1998

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: شباط/فبراير 2019

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: تشرين الثاني/نوفمبر 2019

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: - - -

المتابعة الأخيرة:

- مراسلات من السلطات: رسائل من رئيس اللجن بشأن الأمن الوطني لمجلس النواب، مؤرختين تموز/يوليو 2012، وكانون الثاني/يناير 2013
- مقابلة مع المصادر: تموز/يوليو 2020
- مراسلة من صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2020
- مراسلة موجهة إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس النواب (تشرين الأول/أكتوبر 2020)
- مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2020

أ. ملخص للقضية

في أيلول/سبتمبر 1999، اختفى السيد فيكتور غونشار، مع السيد أناتلوي كراسوفسكي. كان السيد غونشار نائب رئيس مجلس النواب في مجلس السوفيات الأعلى الثالث عشر، ومعارضاً سياسياً لرئيس بيلاروسيا، السيد ألكسندر لوكاسشنكو. اعتبر المعارض البارز الثالث في بيلاروسيا الذي "اختفى" منذ نيسان/أبريل 1999. وكان من المتوقع أن يؤدي السيد غونشار دوراً قيادياً في المحادثات التي نظمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بين المعارضة، والرئيس لوكاسشنكو. في وقت اختفائه، كان من المقرر أن يترأس الجلسة البرلمانية الممددة التي كان ستشرع في دغع عجلة عملية الإطاحة بالرئيس.

وقد تمثلت الادعاءات بأن يسند "اختفاؤه" إلى فرق الموت التي تقودها الدولة، المعروفة بالوحدة الخاصة للاستجابة السريعة على أمر شخصي صادر عن وزير الداخلية السابق، والأمين العام لمجلس الأمن في بيلاروسيا. اعتبرت التحقيقات الرسمية من دون سدى. لم يتم اسجواب كبار المسؤولين المشتبه في تورطهم، وتمت ترقيتهم لاحقاً.

وخلص التقرير حول حالات الاختفاء في بيلاروسيا، الذي أصدرته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في شباط/فبراير 2004، إلى أنه لم يجرى أي تحقيق سليم، وقد يكون كبار المسؤولين في الدولة متورطين في حالات اختفاء العديد من شخصيات المعارضة، بمن فيهم السيد غونشار.

وذكر التقرير عدداً من مجموعة الأدلة الموجهة نحو انخراط الدولة في الاختفاء، بما فيها الدليل أن المسدس المستخدم لعقوبة إعدام ضد السيد غونشار تم سحبه بأمر من وزير الداخلية يوم اختفاء السيد غونشار. عارضت السلطات على استنتاجات التقرير.

وفي آذار/مارس 2012، استنتجت لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة أيضاً أنه في قضية الاختفاء القسري للسيد كراسوفسكي، انتهكت بيلاروسيا واجباتها في التحقيق على النحو الملائم، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة. طلبت من بيلاروسيا توفير للضحايا إجراء تصحيحي فعال، بما فيه تحقيق شامل ومجتهد في اختفاء المرتكبين، وملاحقتهم، ومعاقبتهم. لم تتخذ أي تدابير تنفيذ من قبل السلطات.

ولم يرتقب أي معلومات من برلمان بيلاروسيا، أو من السلطات القضائية منذ كانون الثاني/يناير 2012. إن الاجتماعات مع رئيس وفد بيلاروسيا إلى الجمعية العامة الـ132 للاتحاد البرلماني الدولي (هانوي، آذار/مارس–نيسان/أبريل 2015)، وبين رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس مجلس النواب (أيلول/سبتمبر 2015)، اعتبرت غير حاسمة، إذ إن السلطات تابعت التأكيد أن التحقيق مستمر، وسري، ولا تحتاج إلى مساعدة. لقد فشلت في توفير أي معلومات إضافية أو الاستجابة إلى طلب اللجنة الطويل الأمد بتنظيم زيارة إلى بيلاروسيا.

ولم يُسمح للعائلات، ومحاميهم مطلقاً بالاطلاع على ملفات التحقيق، بالرغم من الالتماسات العديدة. وظلت طلباتهم – وطلبات الحزب المدني المتحد المعارض – للتحقيق مع مسؤولي الدولة، وغيرهم من القادة من دون إجابة. وقد طلبوا، ضمن جملة من الأمور، من المدعي العام أن يأخذ في الاعتبار، والتحقيق، في الأفلام الوثائقية، وشهادات الفيديو التي تم بثها على التلفزيون، والتي تشير إلى تورط المسؤولين الكبار عينهم، لا سيما الفيلم الوثائقي "كريستني باتكا" (الأب الروحي للأمة)، الذي بثته قناة ن تي في NTV الروسية في صيف العام 2010، وشهادة الفيديو المهمة (التي يُزعم أنها تعود إلى العام 2003 وتم بثها في أيلول/سبتمبر 2018) للسيد فيكتور زابولوتسكي، وهو مواطن بيلاروسي، ادعى أنه كان بالقرب من مسرح الجريمة وقت وقوع الجريمة، عند اختفاء السيد غونشار. وأشار صاحب الشكوى إلى أن سلطات التحقيق أبلغت العائلات في 6 كانون الأول/ديسمبر 2018 بتعليق التحقيق، لأنهم فشلوا في التعرف على المرتكب، لكنهم سيعيدون فتحه، إذا حددوا هوية المشتبه فيه. ومع ذلك، فإن قصة تحقيق صحافية بارزة تستند إلى روايات السيد يوري جارافسكي، شاهد جديد، وشريك اعترف بنفسه في جريمة القتل المزعومة للسيد غونشار، تسببت في ضجة كبيرة في البلاد عندما تم نشرها في كانون الأول/ديسمبر 2019. وفقاً لرسالة رسمية قدمها صاحب الشكوى، أعيد فتح التحقيق في اختفاء السيد غونشار في 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، لكن تم تعليقه مرة أخرى في شباط/فبراير 2020.

ولطالما أعرب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن قلقه البالغ إزاء الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان في بيلاروسيا، التي اعتبرت أنها من طبيعة منهجية، ومنتظمة، وكذلك، استخدام التعذيب، وسوء

المعاملة في الحجز، والافتقار إلى الحصول على رد من حكومة بيلاروسيا إلى قضايا الاختفاء القسري للمعارضين السياسيين، والافتقار إلى المشاركة من الأحزاب السياسية المعارضة في البرلمان. ومؤخراً، عقد المجلس مناقشة عاجلة حول الوضع في بيلاروسيا بعد الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس 2020، واعتمد قراراً يندد باستخدام العنف والتعذيب المبلغ عنهما، ضد آلاف المحتجين الذين تجمعوا بعد الانتخابات إثر ادعاءات بشأن تزوير هائل للانتخابات.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يساوره بالغ القلق* إزاء الإفلات من العقاب الكامل، والسائد في هذه القضية، على مدى 20 عاماً بعد اختفاء السيد فيكتور غونشار؛
2. *يتأسف أسفاً شديداً* على الافتقار إلى التعاون من السلطات البيلاروسية، وقرار برلمان بيلاروسيا بعدم لقاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، افتراضياً، في جلستها الأخيرة؛ *ويدعو* في هذا الصدد أن يستند إجراء اللجنة على الحوار المتواصل، والبناء مع السلطات، وفي المقام الأول مع برلمان البلد المعني؛
3. *يشير بقلق* أنه، خلال جلسة استماع مع اللجنة في جلستها الأخيرة، قدم السيد يوري غارافسكي معلومات مفصلة عن الظروف المحاطة باختطاف السيد غونشار، والسيد أناطولي كراسوفسكي، وقتلهما، بما في ذلك إحداثيات الموقع الذي تم فيه دفن الجثتين ضمن القاعدة السابقة لمجمع بيغومل، بأمر مباشر من السلطات البيلاروسية؛ *ويتساءل لما* بالرغم من الدلائل الجديدة الكثيفة، تم تعليق التحقيق حسبما أفيد مرة أخرى في شباط/فبراير 2020؛ *ويتمنى* الحصول على معلومات رسمية حول الحالة الحالية للتحقيق؛ *ويطلب* من السلطات البرلمانية أن تبقي الاتحاد البرلماني الدولي على اطلاع على أي تطورات ذات صلة في هذا الصدد؛
4. *يشير إلى* أن السلطات لم تقدم أي معلومات لدعم تأكدها أن تحقيق حقيقي جرى في الاختفاء على مدى الـ20 عاماً الماضية؛ *ويعتبر* أن ذلك يمنح تأكيدات على أن المعلومات، والمؤشرات

المتزايدة التي ظهرت على مدار السنين، تحمل المسؤولية للسلطات البيلاروسية في اختفاء السيد غونشار؛

5. *يشير إلى* أن الإفلات من العقاب، عبر حماية المسؤولين من الإجراء القضائي، والمحاسبة، يشجع على حدوث المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وإن محاولة اغتيال أعضاء البرلمان، عندما لا تتم المعاقبة عليها، لا تنتهك فحسب الحقوق الأساسية للأفراد البرلمانيين، بل أيضاً من انتخبهم، وتؤثر أيضاً على نزاهة البرلمان، وقدرته على تأدية دوره كمؤسسة – بل أكثر من ذلك، يتم استهداف شخصيات بارزة في البرلمان، والمعارضة في سياق نمط أوسع من القمع، كما في الحالة الحالية؛ *ويشير إلى أن* الممارسة الواسعة النطاق، أو المنهجية للاختفاء القسري تشكل جريمة ضد الإنسانية؛ *ويشدد على* الحق المشروع لأقارب الضحايا في معرفة مصير الأشخاص المختفين، وظروف اختفائهم القسري، والحصول على التعويض المناسب؛

6. *يعيد تأكيد رأيه* المتمثل في أن برلمان بيلاروسيا لا يزال يتحمل المسؤولية المباشرة عن ضمان بذل جميع السلطات المعنية قصارى جهدها لإجراء تحقيق شامل، وجدي في الدلائل، والشواغل العديدة التي ظهرت لتحديد المسؤولين عن إنفاذ القانون، ومعاقبتهم على اختفاء أحد أعضائه، وبذل قصارى جهده لضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل؛ *ويحث* البرلمان على اتخاذ تدابير حاسمة، وفعالة لتحقيق هذه الغاية؛ *ويود* أن يطلع على التقدم المحرز في هذا الصدد؛

7. *يعرب عن بالغ أسفه* لأن البعثة التي طالبت بها اللجنة للذهاب إلى بيلاروسيا للحصول على معلومات مباشرة عن التحقيق، وأي احتمالات لإحراز تقدم في هذه القضية لم تحظ بعد بتأييد رسمي من السلطات الوطنية؛ *ويعرب عن أمله الشديد في* أن يستجيب البرلمان، والسلطات الأخرى ذات الصلة بشكل إيجابي لهذا الطلب حتى يتمكن وفد اللجنة من السفر إلى بيلاروسيا عند رفع قيود السفر المتعلقة بجائحة كوفيد-19؛

8. *يدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والمراقبين الدائمين لدى الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعيات البرلمانية، ومنظمات حقوق الإنسان الناشطة في المنطقة أن تتخذ الإجراءات الملموسة

لدعم الحل الملح لهذه القضية، بطريقة تتماشى مع القيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان؛ *ويحدوه الأمل* في التمكن من الاعتماد على مساعدة جميع المنظمات الإقليمية، والدولية ذات الصلة؛

9. *يطلب من* الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، وأي فريق ثالث يحتمل أن يكون في منصب يخوله تقديم المعلومات ذات الصلة، وكذلك، متابعة السعي إلى الحصول على موافقة السلطات من أجل إجراء الزيارة؛

10. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير لها في الوقت المناسب.

جمهورية مصر العربية

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)[3]

مصطفى النجار© صورة من بلادي الولايات المتحدة، جزيرة للانسانية

EGY-07 – مصطفى النجار

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ اختفاء قسري
- ✓ تهديدات، وأعمال تخويف
- ✓ انتهاك حرية الرأي، والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

قضية **EGY-07**

جمهورية مصر العربية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: رجل، عضو مستقل من مجلس النواب

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم **I**.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى: شباط/فبراير 2020

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيار/مايو 2020

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: – – –

المتابعة الأخيرة:

– مراسلة من السلطات: – – –

– مراسلة من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

– مراسلة موجهة إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس النواب (أيلول/سبتمبر 2020)

– مراسلة موجهة إلى أصحاب الشكاوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

[3] أعرب وفد جمهورية مصر العربية عن تحفظه بشأن هذا القرار.

أ. ملخص للقضية

يُزعم أن السيد مصطفى النجار اختفى في محافظة أسوان الجنوبية في 27 أيلول/سبتمبر 2018. ولم تتمكن أسرته ولا محاموه من الاتصال به أو الحصول على معلومات عن مكان تواجده. وهم يخشون أن يكون قد اعتقل تعسفاً وأن يكون مسجوناً في حبس إنفرادي.

ويزعم أصحاب الشكاوى أن السيد النجار كان رمزاً لثورة 2011 وناقد صريحاً للحكومة المصرية أثناء فترة ولايته البرلمانية، والتي دامت من 23 كانون الثاني/ يناير إلى 14 تموز/يوليو 2012، عندما تم حل مجلس النواب في جمهورية مصر العربية. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2017، تم الحكم عليه بغرامة مالية، وبالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة "قدح وذم القضاء" في كلمة قيل إنه ألقاها أثناء جلسة برلمانية في العام 2012. وفي حكم المحكمة الصادر في 30 كانون الأول/ديسمبر 2017، وجدت المحكمة الجنائية في القاهرة أن تصريحات السيد النجار في جلسة برلمانية في العام 2012 كان المقصود منها تشويه سمعة الجهاز القضائي، والقضاة، وإلحاق الضرر بهما، كما تجاهلت حصانته البرلمانية. فلم يخدم السيد النجار فترة عقوبته في السجن حيث ظل متوارياً عن الانظار، بالرغم من أن مكان اختبائه كان معروفاً لأفراد عائلته. واختفى قبل أيام قليلة من محاكمته في الاستئناف، التي جرت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

وأفاد أصحاب الشكاوى بأن أسرة السيد النجار تلقت في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2018 مكالمة هاتفية من مجهولين أبلغوهم فيها أنه كان محتجزاً لدى الشرطة في معسكر الشلال التابع لقوات الأمن المركزية بأسوان. وبالرغم من طلب محامي السيد النجار إلى السلطات المصرية رداً رسمياً حول مزاعم احتجاز موكله في مخيم الشلال، لم يتم تزويده بأي معلومات في هذا الصدد. ونفت الهيئة العامة للاستعلامات في جمهورية مصر العربية أن يكون لها دور في اختفاء السيد النجار، وصرحت في بيان رسمي صدر في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018 إنه اختفى عمداً لتجنب قضاء مدة عقوبته في السجن، متهمة إياه بأنه هارب من العدالة.

وتبنت محكمة النقض المصرية قراراً في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2018، أعلنت فيه المحكمة عدم قبول استئناف السيد النجار وأيدت الحكم الصادر بحقه غيابياً لأنه لم يكن حاضراً في الدعوى ولم يمتثل لأمر السجن الصادر في العام 2017. كما وجدت محكمة النقض في متن قرارها أنها غير مختصة بالنظر في الاستئناف، وذلك لأن الحكم المستأنف لم يكن نهائياً، وذلك لأن محكمة "الدرجة الأخيرة" لم تصدر حكمها. فوفقاً لمحكمة النقض، كان من الممكن الطعن في الحكم العام 2017 المعروض على محكمة الاستئناف.

وفي 29 تموز/يوليه 2019، قدم أصحاب الشكاوى شكوى إلى محكمة العدل الإدارية في القاهرة ضد وزارة الداخلية المصرية لعدم الكشف عن مكان السيد النجار وعدم بذل جهود جادة لتحديد موقعه. وأشارت محكمة العدل الإدارية في القاهرة، في قرارها الصادر في 18 كانون الثاني/يناير 2020، إلى مسؤولية الدولة، وأشارت إلى أن بيان الهيئة العامة للاستعلامات في جمهورية مصر العربية غير كاف. ولاحظت المحكمة أن على الدولة واجب تحديد مكان الأشخاص المختفين، لا سيما عندما تقدم شكوى بشأن اختفائهم. وأشار أصحاب الشكاوى إلى أن السلطات المصرية لم ترد بعد على الحكم الصادر في 18 كانون الثاني/يناير 2020.

وخلال الدورة الافتراضية التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، دعت السلطات المصرية إلى عقد جلسة استماع. وكانت السلطات البرلمانية قد قبلت في البداية الدعوة التي وجهتها إليها اللجنة. غير أنه وبسبب الانتخابات البرلمانية، لم تتمكن السلطات من الاجتماع باللجنة.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للإتحاد البرلماني الدولي

1. *يذكر أن* الشكوى المتعلقة بحالة السيد مصطفى النجار، وهو عضو في مجلس النواب في جمهورية مصر العربية وقت الانتهاك الأول المزعوم لحصانته البرلمانية وحقه في حرية التعبير، تم قبولها من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بموجب إجراءاته في 29 أيار/مايو 2020؛
2. *يتوجه بالشكر إلى* السلطات البرلمانية المصرية على استعدادها للاجتماع باللجنة لعقد جلسة استماع؛ *ويتأسف مع ذلك* لعدم عقد جلسة استماع من هذا القبيل؛ *ويشير إلى أن* السلطات المصرية لم تشارك آراءها بعد بشأن القضية، بالرغم من عدة طلبات سابقة؛
3. *يشعر بقلق شديد إزاء* الاختفاء المزعوم للسيد النجار منذ العام 2018 وغياب أي تدابير متخذة من السلطات للتحقيق في اختفائه على الرغم من الطلبات المتكررة من جانب أصحاب الشكاوى؛ *ويتساءل* لماذا لا تستطيع الحكومة المصرية تحديد مكان السيد النجار باعتبار أنه كان تحت المراقبة، كما زعم أصحاب الشكاوى؛ *ويرى أن* اختفاء السيد النجار المزعوم لابد أن يؤخذ على محمل الجد من جانب السلطات بصرف النظر عن إدانته أو عدم قضاء مدة عقوبته في السجن؛
4. *يشدد على* واجب جمهورية مصر العربية بذل كل ما في وسعها للعثور على السيد النجار، وإن عدم اتخاذ أي إجراء لتحديد موقعه بحجة أنه هارب، فإن السلطات تتعمّد حجب العدالة عن أقاربه، الذين لهم الحق المشروع في الاطلاع على مصيره، ويحمّلون إدعاءات أصحاب الشكاوى المسؤولية الجزئية أو الكلية لإختفائه؛ *ويؤكد* أن السلطات لم تقدم بعد أدلة مقنعة لتفنيد الادعاء بأن السيد النجار محتجز في الحبس الانفرادي؛
5. *يحث* بالتالي السلطات، ولا سيما وزارة الداخلية، على اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد مكان السيد النجار وفقا لقرار محكمة العدل الإدارية الصادر في كانون الثاني/يناير 2020 وعلى بدء تحقيق حقيقي وفعال حول اختفائه؛ *ويرغب في* أن يبقى على علم على وجه السرعة بالخطوات المتخذة في هذا الصدد؛

6- *يشعر بقلق من* أن إدانة السيد النجار بدت وكأنها مخالفة لحصانته البرلمانية، وعرقلت الممارسة المشروعة لولايته البرلمانية؛ *ويرغب في* تلقي نسخ من قرارات محكمة الجنايات، ومحكمة النقض في القاهرة لعامي 2017 و2018 على التوالي؛

7- *يطلب من* الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، وإلى أصحاب الشكاوى، وإلى وزير العدل، وإلى وزير الداخلية، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة عن مكان وجود السيد النجار؛

8- *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)[4]

رام الله، 15 نيسان/أبريل 2015 – محتجون فلسطينيون يلوحون بأعلام، حاملين صور قائد حركة فتح، مروان البرغوثي، خلال خلال مسيرة بمناسبة بالذكرى السنوية لاعتقاله. صورة من وكالة الأنباء الفرنسية/عباس موماني

PSE-02 – مروان البرغوثي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ تعذيب، وسوء معاملة، وأفعال عنف أخرى
- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفيان
- ✓ عدم توافر إجراءات محاكمة عادلة

قضية PSE-02

دولة فلسطين/اسرائيل: المجلس التشريعي لدولة فلسطين، وبرلمان اسرائيل منتسبان إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو في المجلس التشريعي لدولة فلسطين (عضو الأغلبية)

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم I.1(ب) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى: نيسان/أبريل 2002

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: تشرين الأول/أكتوبر 2018

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع رئيس المجموعة البرلمانية لحركة فتح في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2017)؛ وجلسة استماع مع أصحاب الشكاوى الفلسطينيين (تشرين الأول/أكتوبر 2020)

المتابعة الأخيرة:

- مراسلة من السلطات: رسالة إلى رئيس وفد الكنيست إلى الاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2020)
- مراسلة من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020
- مراسلة موجهة إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس الكنيست (أيلول/سبتمبر 2020)
- مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

[4] أعرب وفد اسرائيل عن تحفظه بشأن هذ القرار.

أ. ملخص للقضية

ألقت قوات الدفاع الإسرائيلية القبض على السيد مروان البرغوثي في 15 نيسان/أبريل 2002 وهو عضو في المجلس التشريعي لدولة فلسطين، في رام الله، ونقلته إلى مرفق احتجاز في إسرائيل. ووجهت إليه تهمة القتل ومحاولة القتل والانتساب إلى المنظمات الإرهابية. وقد بدأت محاكمته أمام محكمة تل أبيب في 14 آب/أغسطس 2002، وانتهت في 6 حزيران/يونيو 2004، عندما حكمت عليه المحكمة بخمسة أحكام بالسجن المؤبد وبحكمين بالسجن لمدة 20 سنة. وقد أثار أصحاب الشكاوى سلسلة من الاعتراضات القانونية على اعتقال ومحاكمة السيد البرغوثي، زاعمين أنه تعرض لسوء المعاملة، لا سيما في بداية احتجازه، وأنه حرم من الاتصال بمحام. وعينت اللجنة السيد سيمون فورمان، وهو خبير قانوني ومحامي، ليقدم تقريراً عن المحاكمة. وينص تقريره على "الخروقات العديدة للقانون الدولي... يجعل من المستحيل اعتبار السيد البرغوثي قد نال محاكمة عادلة."

وبدأ السيد البرغوثي في 17 نيسان/أبريل 2017 إضراباً جماعياً عن الطعام انضم إليه أكثر من 1000 سجين فلسطيني، احتجاجاً على الأوضاع السيئة وغير الإنسانية المزعومة للسجناء الفلسطينيين من قبل السلطات الاسرائيلية. وتشير التقارير إلى أن "إضراب الحرية والكرامة عن الطعام" انتهى في 30 أيار/مايو 2017، حيث وافقت دائرة السجون الإسرائيلية على تلبية بعض طلبات المحتجزين. ووفقاً للمعلومات التي تم جمعها أثناء جلسة استماع مع اصحاب الشكاوى الفلسطينيين التي عقدت في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، فإن الإضراب كان أيضاً نتيجة لقرار السلطات الإسرائيلية في العام 2017 بخفض عدد الزيارات الشهرية إلى زيارة واحدة بدلاً من زيارتين كل شهر. وذكر اصحاب الشكاوى أن السلطات الإسرائيلية وعدت بزيادة عدد الزيارات الشهرية، غير أن ذلك لم يتم بعد.

وفي رسالة السلطات البرلمانية الإسرائيلية المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لم تقدم السلطات أي معلومات عن ظروف احتجاز السيد البرغوثي الحالية، بما في ذلك حقوق الزيارة التي يتمتع بها.

وخلال جلسة الاستماع التي عقدت مع أصحاب الشكاوى الفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، جمعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين المعلومات الموجزة أدناه عن حالة السيد مروان البرغوثي وغيره من السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية:

– يزعم أن السيد البرغوثي لم يتلق سوى زيارتين من زوجته في العام 2020، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19. ووفقاً لأصحاب الشكاوى، من المقرر أن يتلقى السيد البرغوثي زيارة عائلية ثالثة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وهو ما تيسر من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر ـ مركز التنسيق الرئيسي بين السلطات الإسرائيلية وأسر السجناء، والمنظمة الدولية الوحيدة التي سُمح لها بزيارة السجون الإسرائيلية. وتقتصر الزيارات العائلية على أحد الأقارب بدلاً من خمسة، بسبب جائحة كوفيد-19، ويُزعم أن المكالمات الهاتفية محظورة. غير أن حراس السجن قد يسمحون للسجين بإجراء مكالمة هاتفية في حالات الطوارئ. ومع ذلك، لا يبدو أنه يوجد تنسيق فيما يتعلق بالمكالمات الهاتفية، التي يمكن أن يمنحها أو يرفضها حراس السجن تعسفاً، وفقاً لما ذكره أصحاب الشكاوى؛

– ووفقاً لأصحاب الشكاوى، تقتصر الزيارات على الأزواج والأقارب من الدرجة الأولى (الأطفال والآباء والإخوة والأخوات). وأثناء إحدى الزيارات وعدت السلطات الإسرائيلية أسرة السيد البرغوثي بأنه سوف يتمكن من مقابلة حفيدته التي تبلغ من العمر ثمانية أشهر. وادعى أصحاب الشكاوى أنه وبعد مرورها بثلاث بوابات للسجن وبقيت بوابة واحدة تفصلها عن السيد البرغوثي، رفضت السلطات السماح لها بالدخول تعسفاً ورفضت السماح لها بذلك؛

– ووصف أصحاب الشكاوى الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد البرغوثي، والتي كانت في آب/أغسطس 2020. ووفقاً لما ذكروه، كان على الأسرة، قبل القيام بأي زيارة، أن تتلقى تأكيداً من لجنة الصليب الاحمر الدولية وأن تمنح ترخيصاً بدخول إسرائيل. وفي آب/أغسطس 2020، تم استيفاء هذه الشروط وتمكنت زوجته السيدة فدوى البرغوثي من زيارته لمدة 45 دقيقة. تمت الزيارة في غرفة الزيارات حيث تم التواصل عبر الهاتف أمام نافذة زجاجية تفصل بينهما. وأضاف أصحاب الشكاوى أن التحضير للزيارة هي عملية مستهلكة للوقت؛ فقد استغرقت الرحلة ذهاباً وإياباً ما يقارب ثماني ساعات، نظراً لمكان إقامة الأسرة،

وموقع السجن، وعدد نقاط التفتيش التي يتعين عليها عبورها. وذكر أصحاب الشكاوى أن هذه الشروط تنطبق أيضاً على سجناء آخرين، وهي أكثر تعقيداً بالنسبة للسجناء من غزة. ووفقاً لأصحاب الشكاوى، فإن السلطات الإسرائيلية احتجزت عن عمد سجناء في سجون تقع بعيداً عن أماكن إقامتهم، مما يجعل من الصعب على أسرهم زيارتهم؛

– ووفقاً لأصحاب الشكاوى، فإن ظروف الاحتجاز في السجون الإسرائيلية سيئة للغاية. وقالوا إن مباني السجون قديمة، مع ظروف صحية سيئة، وأنها تعج بالبراغيث والبعوض، بينما يسود اكتظاظ السجون. وادعى أصحاب الشكاوى أنه لا يسمح للسجناء بأن يكون لهم مروحة في أوقات تكون فيه درجات الحرارة مرتفعة. وينطبق الشيء نفسه في الأوقات الأكثر برودة، حيث لا تحتوي السجون على تدفئة مركزية. وتفيد التقارير بأن السجناء ينقلون باستمرار من سجن إلى آخر، أو من السجن إلى مركز تحقيق أو إلى المحكمة، مما يعني أنهم يقضون عدة ساعات مقيدين داخل سيارة مع حراس عدوانيين وصارمين. وادعى أصحاب الشكاوى أيضاً أن هناك نقص في الملابس في السجن وأن السجناء لا يسمح لهم بالحصول على قميص جديد إلا كل ثلاثة أشهر. وكان من المطلوب من السجناء أن يعبّروا أولاً عن احتياجاتهم لحرس السجن، وأن ينتظروا حتى يقوم الحارس بالموافقة على الطلب. وبمجرد الموافقة على الطلب، يضطر السجناء إلى الانتظار لزيارة أسرهم قبل إبلاغ أقاربهم باحتياجاتهم. ويمكن بعد ذلك توفير القميص أثناء الزيارة العائلية التالية. وذكر أصحاب الشكاوى أيضا أن المحتجزين من كافة الاعمار محتجزون معاً، بمن فيهم الأطفال والشباب البالغين. ويُزعم أن السجناء الذين يعانون من أمراض خطيرة، بما في ذلك السرطان أو مرض السكري يحرمون من الرعاية الطبية المناسبة. كما أدان أصحاب الشكاوى إفراط اسرائيل في استخدام الاحتجاز الإداري.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للإتحاد البرلماني الدولي

1. *يأخذ علماً* برسالة السلطات البرلمانية الإسرائيلية المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020؛ غير أنه يأسف بشدة لعدم وجود معلومات عن ظروف احتجاز السيد البرغوثي؛
2. *يلاحظ بقلق شديد* أن السيد البرغوتي قد حرم من حقوقه في الزيارة لمدة ثلاث سنوات بزعم أنه شارك في الإضراب الجماعي عن الطعام للعام 2017؛ *ويعبر عن صدمته حيال* عدم تلقي السيد البرغوثي ولو لزيارة واحدة خلال ثلاث سنوات، وأنه تمكن بعدها فقط من الحصول على زيارتين من زوجته في العام 2020 وذلك بسبب جائحة كوفيد-19؛ *ويشير بحزم إلى* أن المادة 37 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء تنص على أنه "يسمح للسجناء...الاتصال بأسرهم وأصدقائهم ذوي السمعة الطيبة على فترات منتظمة، سواء عن طريق المراسلات أو عن طريق تلقي الزيارات"؛ *يطلب من* السلطات الإسرائيلية المختصة أن تقدم ضمانات بأن الزيارة المقبلة المقرر القيام بها في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 سوف تتم من دون عائق؛
3. *يؤكد من جديد بحزم* على موقفه الذي دام طويلاً من أن اعتقال ونقل السيد البرغوثي إلى المناطق الإسرائيلية يشكل انتهاكاً للقانون الدولي؛ *ويعرب عن استيائه* من استمرار احتجازه لأكثر من 18 عاماً بعد محاكمة لم تف بمعايير المحاكمة العادلة التي تلتزم إسرائيل باحترامها كطرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى الحجج القانونية المقنعة التي قدمها السيد فورمان في تقريره؛ وبالتالي *يجدد* دعوته السلطات الإسرائيلية إلى الإفراج فوراً عن السيد البرغوثي؛
4. *يعرب عن بالغ قلقه إزاء* سرد أصحاب الشكاوى لأوضاع الاحتجاز في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك الظروف السائدة المزدحمة ومباني السجون التي يزعم أنها عفا عليها الزمن؛ *ويشعر بالقلق أيضاً* إزاء حظر المكالمات الهاتفية والممارسات التعسفية لحراس السجون في هذا الصدد؛ *ويحث* السلطات

الإسرائيلية على السماح للمحتجزين من الاتصال بأقاربهم، في ضوء كوفيد كوفيد-19 وما تلاه من قيود على الزيارات؛

5. *يكرر تأكيد رغبته* القائمة منذ أمد بعيد في منح إذن بزيارة السيد البرغوثي؛ *ويحث* السلطات الاسرائيلية على النظر بجدية في هذا الطلب؛

6. *يتساءل* لماذا قررت السلطات الإسرائيلية خفض عدد الزيارات إلى زيارة واحدة في الشهر بدلاً من الزيارتين الشهريتين اللتين سُمِح بهما حتى العام 2017؛ *ويرغب في* الحصول على مزيد من المعلومات عن الأسباب المتعلقة بهذا القرار؛ *ويلاحظ أيضاً* أنه نظرا لجائحة كوفيد-19، ستقتصر الزيارات العائلية على شخص واحد بدلاً من خمسة أشخاص؛ *ويستشعر* أن السجناء الفلسطينيين يشعرون بأنهم مضطرون إلى اللجوء إلى الاضراب عن الطعام لكي تُسمع مطالبهم ويتصرفون بناء عليها؛ *ويتوق إلى* الحصول على معلومات حديثة عن ظروف احتجاز السيد البرغوثي الحالية؛

7. *يعتبر أن* التقارير الوطنية والدولية العديدة التي تدين ظروف احتجاز السجناء الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية ينبغي أن تثير قلق الكنيست؛ *ويؤكد من جديد* أن بإستطاعة الكنيست، بل يجب عليه، أن يمارس وظيفة الاشراف التي تقوم بها دائرة السجون الاسرائيلية في ما يتعلق بمعاملة السجناء الفلسطينيين، وبالتالي المساعدة على ضمان تمتع جميع الأشخاص الخاضعين لولاية اسرائيل وسيطرتها الفعلية تمتعاً كاملاً بالحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ *ويأمل أن* يعرف ما إذا كان يُسمح للكنيست وللأعضاء الأفراد بالقيام بزيارات غير مخطط لها للسجون، وإذا كان الأمر كذلك، أن يتلقوا معلومات عن الإطار القانوني المعمول به؛

8. *يطلب من* الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وإلى صاحب الشكوى وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

9. *يطلب* من اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

قرار اعتمده المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء، في دورته الـ206

الدورة الـ206 (دورة افتراضية استثنائية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)[5]

داعمون سياسيون عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، يشاركون في مظاهرة خارج مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، داعيين إلى إطلاق سراح أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في غزة، بتاريخ 29 تموز/يوليو 2015. مجدي فتحي/صورة نور/صورة نور عبر وكالة الأنباء الفرنسية

PSE-05 – أحمد سعدات

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفيان
- ✓ ظروف احتجاز لاإنسانية
- ✓ عدم توافر إجراءات محاكمة عادلة

قضية **PSE-05**

دولة فلسطين/اسرائيل: المجلس التشريعي لدولة فلسطين، وبرلمان اسرائيل منتسبان إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو في المجلس التشريعي لدولة فلسطين (عضو الأغلبية)

أصحاب الشكاوى المؤهلون: القسم I.1(ب) من إجراءات اللجنة (الملحق رقم 1)

تقديم الشكوى: حزيران/يونيو 2006

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: تشرين الأول/أكتوبر 2018

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع أصحاب الشكاوى الفلسطينيين (تشرين الأول/أكتوبر 2020)

المتابعة الأخيرة:

– مراسلة من السلطات: رسائل إلى رئيس وفد الكنيست إلى الاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2020)

– مراسلة من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2019

– مراسلة موجهة إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس الكنيست (أيلول/سبتمبر 2020)

– مراسلة موجهة إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020

[5] أعرب وفد اسرائيل عن تحفظه بشأن هذ القرار.

أ. ملخص للقضية

في 14 آذار/مارس 2006، اختطفت قوات الدفاع الإسرائيلية السيد أحمد سعدات من سجن أريحا ونُقل إلى سجن هداريم في إسرائيل، ومعه أربعة سجناء آخرين، بعد أن اتهمتهم السلطات الإسرائيلية بالتورط في جريمة قتل وزير السياحة الإسرائيلي السيد ر. زئيفي في تشرين الأول/أكتوبر 2001. ثم خلصت السلطات الإسرائيلية بعد شهر إلى أن السيد سعدات لم يكن متورطاً في عملية القتل، بل استمر في توجيه الاتهام إلى المتهمين الأربعة الآخرين. وفي وقت لاحق وجهت 19 تهمة أخرى إلى السيد سعدات، وكلها كانت ناشئة عن قيادته للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تعتبرها إسرائيل منظمة إرهابية. ولم تزعم أي من هذه الاتهامات تورطه المباشر في جرائم عنف. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر 2008 تم الحكم على السيد سعدات بالحبس مدة 30 عاماً. وأثناء احتجازه، يُزعم إن السيد سعدات لم يتلق الرعاية الطبية التي يحتاج إليها، ولم يتلق الزيارات من أسرته. وفي آذار/مارس حزيران/يونيو 2009، وضع في الحبس الانفرادي، الأمر الذي دفعه في حزيران/يونيو 2009 إلى الإضراب عن الطعام لمدة تسعة أيام. وظل في الحبس الانفرادي لمدة ثلاث سنوات، حتى أيار/مايو 2012. وفي نيسان/أبريل 2017، شارك السيد سعدات في إضراب جماعي عن الطعام قام به محتجزون فلسطينيون للاحتجاج على ظروف احتجازهم في السجون الإسرائيلية. وقيل إنه نقل في ذلك الوقت إلى الحبس الانفرادي في سجن أوهليكدار. ووفقاً للمعلومات التي تم جمعها أثناء جلسة استماع مع أصحاب الشكاوى الفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، فإن الإضراب كان أيضاً نتيجة لقرار السلطات الإسرائيلية في العام 2017 بخفض عدد الزيارات الشهرية إلى زيارة واحدة بدلاً من زيارتين في الشهر. وذكر أصحاب الشكاوى أن السلطات الإسرائيلية وعدت بزيادة عدد الزيارات الشهرية، غير أن ذلك لم يتم بعد.

وفي رسالة مؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لم تقدم السلطات البرلمانية أي معلومات عن ظروف احتجاز السيد سعدات الحالية، بما في ذلك حقوق الزيارة التي يتمتع بها. واقترحت السلطات أن

ينظر الاتحاد البرلماني الدولي فيما إذا كانت المراسلات المقبلة المتعلقة بقضية السيد سعدات مناسبة، نظراً لتورطه في الجرائم المتصلة بالإرهاب.

وأثناء جلسة الاستماع التي عقدت مع أصحاب الشكاوى الفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، جمعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين المعلومات التالية عن وضع السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية:

– إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ـ مركز التنسيق الرئيسي بين السلطات الإسرائيلية وأسر السجناء، والمنظمة الدولية الوحيدة التي سُمح لها بزيارة السجون الإسرائيلية. وتقتصر الزيارات العائلية على أحد الأقارب بدلاً من خمسة، بسبب جائحة كوفيد-19، ويُزعم أن المكالمات الهاتفية محظورة. غير أن حراس السجن قد يسمحون للسجين بإجراء مكالمة هاتفية في حالات الطوارئ. ومع ذلك، لا يبدو أنه يوجد تنسيق فيما يتعلق بالمكالمات الهاتفية، التي يمكن أن يمنحها أو يرفضها حراس السجن تعسفاً، وفقاً لما ذكره أصحاب الشكاوى؛

– ووفقاً لأصحاب الشكاوى، تقتصر الزيارات على الأزواج والأقارب من الدرجة الأولى (الأطفال والآباء والأخوة والأخوات). وقالوا إنه قبل القيام بأي زيارة، يتعين على الأسرة أن تتلقى تأكيداً من لجنة الصليب الاحمر الدولية وأن تحصل على تصريح بدخول إسرائيل. ومدة الزيارات 45 دقيقة، وجرت في غرفة الزيارات حيث يتصل السجناء وأقاربهم عبر الهاتف أمام نافذة زجاجية تفصل بينهم. وأضاف أصحاب الشكاوى أن التحضير للزيارة هي عملية مستهلكة للوقت؛ فقد استغرقت الرحلة ذهاباً، وإياباً ما يقارب ثماني ساعات، نظراً لمكان إقامة الأسرة، وموقع السجن، وعدد نقاط التفتيش التي يتعين عليها عبورها. وذكر أصحاب الشكاوى أن هذه الشروط تنطبق أيضاً على سجناء آخرين، وهي أكثر تعقيداً بالنسبة للسجناء من غزة. ووفقاً لأصحاب الشكاوى، فإن السلطات الإسرائيلي احتجزت عن عمد سجناء في سجون تقع بعيداً عن أماكن إقامتهم، مما يجعل من الصعب على أسرهم زيارتهم؛

– ووفقاً لأصحاب الشكاوى، فإن ظروف الاحتجاز في السجون الإسرائيلية سيئة للغاية. وقالوا إن مباني السجون قديمة، مع ظروف صحية سيئة، وأنها تعج بالبراغيث والبعوض، بينما يسود اكتظاظ السجون. وادعى أصحاب الشكاوى أنه لا يسمح للسجناء بأن يكون لهم مروحة في أوقات تكون فيه درجات الحرارة مرتفعة. وينطبق الأمر نفسه في الأوقات الأكثر برودة، حيث لا تحتوي السجون على تدفئة مركزية. وتفيد التقارير بأن السجناء ينقلون باستمرار من سجن إلى آخر، أو من السجن إلى مركز تحقيق أو إلى المحكمة، مما يعني أنهم يقضون عدة ساعات مقيدين داخل سيارة مع حراس عدوانيين وصارمين. وادعى أصحاب الشكاوى أيضاً أن هناك نقص في الملابس في السجن وأن السجناء لا يسمح لهم بالحصول على قميص جديد إلا كل ثلاثة أشهر. وكان من المطلوب من السجناء أن يعبّروا أولاً عن احتياجاتهم لحرس السجن، وأن ينتظروا حتى يقوم الحارس بالموافقة على الطلب. وبمجرد الموافقة على الطلب، يضطر السجناء إلى الانتظار لزيارة أسرهم قبل إبلاغ أقاربهم باحتياجاتهم. ويمكن بعد ذلك توفير القميص أثناء الزيارة العائلية التالية. وذكر أصحاب الشكاوى أيضاً أن المحتجزين من كافة الأعمار محتجزون معاً، بمن فيهم الاطفال والشباب البالغين. ويُزعم أن السجناء الذين يعانون من أمراض خطيرة، بما في ذلك السرطان أو مرض السكري يحرمون من الرعاية الطبية المناسبة. كما أدان أصحاب الشكاوى إفراط إسرائيل في استخدام الاحتجاز الإداري.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم التابع للاتحاد البرلماني الدولي

1. يأخذ علماً برسالة السلطات البرلمانية الإسرائيلية المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020؛ غير أنه *يتأسف بشدة* لعدم وجود معلومات عن ظروف احتجاز السيد سعدات؛
2. *يؤكد من جديد على* موقفه الذي دام طويلاً والذي يتلخص في أن اختطاف السيد سعدات ونقله إلى إسرائيل لم يكن مرتبطاً بتهمة القتل الأصلية، بل بأنشطته السياسية كأمين عام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ ويعرب عن استيائه لاستمرار احتجازه لأكثر من 14 عاماً نتيجة محاكمة ذات دوافع سياسية؛ وبالتالي يدعو السلطات الإسرائيلية مرة أخرى إلى إطلاق سراحه من دون تأخير؛
3. *يعرب عن بالغ قلقه إزاء* سرد أصحاب الشكاوى لأوضاع الاحتجاز في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك الظروف السائدة المزدحمة، ومباني السجون التي يزعم أنها عفا عليها الزمن؛ *ويشعر بالقلق أيضاً إزاء* حظر المكالمات الهاتفية والممارسات التعسفية لحراس السجون في هذا الصدد؛ *ويحث* السلطات الإسرائيلية على السماح للمحتجزين من الاتصال بأقاربهم، في ضوء كوفيد كوفيد-19 وما تلاه من قيود على الزيارات؛
4. *يكرر تأكيد رغبته* القائمة منذ أمد بعيد في منح إذن بزيارة السيد سعدات؛ *ويحث* السلطات الاسرائيلية على النظر بجدية في هذا الطلب؛
5. *يتساءل* لماذا قررت السلطات الإسرائيلية خفض عدد الزيارات إلى زيارة واحدة في الشهر بدلاً من الزيارتين الشهريتين اللتين سُمِح بهما حتى العام 2017؛ *ويرغب في* الحصول على مزيد من المعلومات عن الأسباب المتعلقة بهذا القرار؛ *ويلاحظ أيضاً* أنه نظرا لجائحة كوفيد-19، ستقتصر الزيارات العائلية على شخص واحد بدلاً من خمسة أشخاص؛ *ويستشعر أن* السجناء الفلسطينيين يشعرون بأنهم مضطرون إلى اللجوء إلى الاضراب عن الطعام لكي تُسمع مطالبهم ويتصرفون بناء عليها؛ ومتحمس للحصول على معلومات حديثة عن ظروف احتجاز السيد سعدات الحالية؛

6. *يشدد على أن* التقارير الوطنية والدولية العديدة التي تدين ظروف احتجاز السجناء الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية ينبغي أن تثير قلق الكنيست؛ *ويؤكد من جديد* أن بإستطاعة الكنيست، بل يجب عليه، أن يمارس وظيفة الاشراف التي تقوم بها دائرة السجون الاسرائيلية في ما يتعلق بمعاملة السجناء الفلسطينيين، وبالتالي المساعدة على ضمان تمتع جميع الاشخاص الخاضعين لولاية اسرائيل وسيطرتها الفعلية تمتعاً كاملاً بالحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ *ويأمل أن* يعرف ما إذا كان يُسمح للكنيست وللأعضاء الأفراد بالقيام بزيارات غير مخطط لها للسجون، وإذا كان الأمر كذلك، أن يتلقوا معلومات عن الإطار القانوني المعمول به؛
7. *يطلب من* الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، وإلى صاحب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
8. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

*

* *

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

206th session of the Governing Council (Extraordinary virtual session) 1–4 November 2020

Governing Council
Item 9

CL/206/9/R.2
3 November 2020

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decisions adopted by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

CONTENTS

Page

Africa

- **Côte d'Ivoire:** 10 parliamentarians
  Decision *1*
- **Democratic Republic of the Congo:** Mr. Jean Jacques Mamba
  Decision *5*
- **Gabon:** Mr. Justin Ndoundangoye
  Decision *8*
- **Uganda:** Five parliamentarians
  Decision *11*
- **United Republic of Tanzania:** Mr. Tundu Lissu
  Decision *15*
- **Zimbabwe:** Ms. Joana Mamombe
  Decision *18*

Americas

- **Brazil:** Mr. David Miranda
  Decision..... *21*
- **Venezuela:** 134 parliamentarians
  Decision..... *23*

Asia

- **Mongolia:** Mr. Zorig Sanjasuuren
  Decision..... *28*
- **Philippines:** Ms. Leila de Lima
  Decision..... *31*

E

Europe

- **Belarus:** Mr. Victor Gonchar
  Decision *34*

MENA

- **Egypt:** Mr. Mostafa al-Nagar
  Decision *37*
- **Palestine/Israel:** Mr. Marwan Barghouti
  Decision *40*
- **Palestine/Israel:** Mr. Ahmad Sa'adat
  Decision *43*

Côte d'Ivoire

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

Alain Lobognon, Twitter

CIV-07 - Alain Lobognon
CIV-08 - Jacques Ehouo
CIV-09 - Guillaume Soro
CIV-10 - Loukimane Camara
CIV-11 - Kando Soumahoro
CIV-12 - Yao Soumaïla
CIV-13 - Soro Kanigui
CIV-14 - Issiaka Fofana
CIV-15 - Bassatigui Fofana
CIV-16 - Mohamed Sess Soukou

Case CIV-COLL-01

Côte d'Ivoire: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 10 male opposition members of parliament

Qualified complainants: Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: January 2019 and February 2020 (CIV-09 to CIV-16)

Recent IPU decision(s): May 2020

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing of the delegation of Côte d'Ivoire at the 140th IPU Assembly in Doha (April 2019)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Observations of the Government: Letter from the Speaker of the National Assembly (May and October 2020)
- Communication from the complainants: October 2020
- Communications addressed to the authorities: Letters to the Minister of Justice and the Speaker of the National Assembly (June and September 2020)
- Communication addressed to the complainants: October 2020

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

This case concerns the situation of several Ivorian members of parliament who have faced violations of their fundamental rights since 2018 in the exercise of their parliamentary mandate.

Cases of Mr. Alain Lobognon and Mr. Jacques Ehouo (2018–2019)

In October 2018, the investiture as mayor of Mr. Jacques Ehouo, a member of parliament from the Democratic Party of Côte d'Ivoire (PDCI), did not take place immediately following his election because of allegations of corruption and misappropriation of funds that surfaced shortly after his victory. After initially refusing to appear at a hearing when summoned by

the Economic Police, invoking his status as a member of parliament, Mr. Ehouo eventually attended a hearing on 10 January 2019, following which he was charged by the Prosecutor with misappropriation of public funds, forgery and the use of counterfeit documents, and money laundering.

Mr. Ehouo's case is linked to that of Mr. Alain Lobognon, who had expressed his concern on social media, in January 2019, about the legality of the action taken against Mr. Ehouo by the Prosecutor. Mr. Lobognon had posted a tweet, following which he was accused of posting a message that amounted to spreading fake news and causing public disorder. The Prosecutor consequently ordered his arrest for a *flagrante delicto* offence. On 15 January 2019, Mr. Lobognon was taken into custody.

The Bureau of the National Assembly met on 16 January 2019 and decided to demand that Mr. Lobognon's custody and the proceedings against both members of parliament be suspended. The Prosecutor is understood to have disregarded this decision, as Mr. Lobognon was sentenced on 29 January 2019 in the court of first instance to a one-year prison term in a trial that his lawyers claimed lacked fair trial proceedings and was biased. On 13 February 2019, the court of appeal sentenced Mr. Lobognon to a six-month suspended prison term. Mr. Lobognon was released and lodged an appeal at the court of cassation. As for Mr. Ehouo, he took office as mayor following his investiture on 23 March 2019. However, it is not clear whether Mr. Ehouo is still subject to a judicial investigation.

New complaints received in late 2019

In December 2019, the Committee received a new complaint about nine members of the National Assembly, including Mr. Lobognon, who had allegedly been arbitrarily arrested with Mr. Loukimane Camara, Mr. Kando Soumahoro, Mr. Yao Soumaïla and Mr. Soro Kanigui on 23 December 2019. The five members of parliament have been charged with causing public disorder, challenging the authority of the State and spreading fake news, bringing discredit to state institutions and their operation, all of which amount to an attack on state authority. At the same time, member of parliament and former Speaker of the National Assembly, Mr. Guillaume Soro, was allegedly prevented from returning to Côte d'Ivoire and had an international arrest warrant issued against him for misappropriation of public funds and seeking to challenge the integrity of the State. In its communication of 13 May 2020, the Ivorian Government dismissed the complainants' allegations, insisting on the legality of the procedure followed. The five members of parliament allegedly stated during a press conference held on 23 December 2019 that the Ivorian airport authorities had prevented Mr. Soro's private plane from landing in Côte d'Ivoire and that his plane had therefore been rerouted to Ghana. According to the authorities, this information was fake, as it had reportedly been denied by the National Civil Aviation Authority in a press release in which it stated that authorization to fly over Ivorian territory and to land at Abidjan airport had been granted on 20 December 2019. The authorities did not send a copy of this press release.

In its communication of 13 May 2020, the Ivorian Government maintained that the allegations of failure to respect the parliamentary immunity of the members of parliament were completely unfounded, as they are accused of having actively participated in the first phase of the conspiracy against state security and were prevented from carrying out the second part of their plan involving an insurrection, due to judicial police intervention. These alleged facts constitute for the Ivorian Government a proven *flagrante delicto* offence, thereby justifying the absence of authorization from the Chamber Bureaux to which the members belong. In their letter of 21 October 2020, the parliamentary authorities indicated that the *flagrante delicto* nature of the offence referred to by the Ivorian Government relates, in the present case, not to an isolated action or aim, but rather to a conspiracy, under the terms of article 163 and subsequent articles of the Ivorian Criminal Code. It was in this context that the immunity of the members of parliament was lifted on 20 January 2020 in a decision taken by the Bureau of the National Assembly, even though these members had already been arrested and detained.

Mr. Guillaume Soro's situation

With regard to the case of Mr. Soro, the Ivorian Government confirmed its involvement in two separate cases, one of which relates to a destabilization plan due to be carried out imminently, which emerged from an audio recording in which Mr. Soro reportedly exposed his plan to launch an attack against state security. According to the authorities, this plan consisted in the recruitment of armed individuals present in the country, with a view to harming the integrity of the national territory. The Ivorian

authorities concluded that there was a direct link between this recording, dating back to 2017, and Mr. Soro's political campaign, the aim of which was to discredit the Republic's institutions. According to the authorities, the planned conspiracy became increasingly more plausible after the discovery of weapons of war in a lagoon in Assinie. The second case involving Mr. Soro is said to concern the misappropriation of funds following the alleged purchase in 2007 of a property using treasury funds, the real ownership of the property having been concealed.

On 22 April 2020, the African Court on Human and Peoples' Rights (AfCHPR), under its implementation of interim measures, ordered the suspension of the arrest warrant issued against Mr. Soro, the provisional release of the members of parliament currently in detention, and adherence to the *status quo* until the adoption of a decision on the merits of this case. Despite the AfCHPR's ruling, the Ivorian justice system continued examining Mr. Soro's case, who was found guilty of misappropriation of funds and sentenced on 28 April 2020 by the Abidjan court of first instance to 20 years' rigorous imprisonment, deprivation of his civil and political rights for a period of five years and a fine of 4.5 billion CFA francs. Given the AfCHPR's ruling and the fact that Mr. Soro's trial had been marked by numerous judicial irregularities, his lawyers decided not to appeal his conviction at first instance. In their letter of 21 October 2020, the parliamentary authorities emphasized that recognition of AfCHPR jurisdiction by the Member States of the African Union was voluntary. According to the authorities, the ruling handed down by the AfCHPR in Mr. Soro's case had overstepped its mandate, which limits its jurisdiction to only identifying human rights violations.

On 15 September 2020, the Constitutional Council invalidated the candidacy of Mr. Guillaume Soro, while the AfCHPR ordered the reinstatement of his candidacy for the presidential elections.

Recent developments

On 24 September 2020, the authorities released members of parliament Mr. Soro Kanigui, Mr. Loukimane Camara and Mr. Soumaïla Yao. The three parliamentarians were granted a provisional release and placed under judicial supervision with serious restrictions, including being prohibited from contacting each other, from engaging in "cyber activism" or from participating in "political meetings". In their communication of 21 October 2020, the parliamentary authorities indicated that Mr. Kando Soumahoro had also been provisionally released after recovering from COVID-19. The authorities also confirmed that Mr. Alain Lobognon would continue to be held in detention for reasons known only to the investigating judge in charge of the case.

The communications of the Ivorian authorities of 13 May and 21 October 2020 contain no documentation establishing the truth of the statements made, in particular no copy of the ruling handed down against Mr. Soro in the money-laundering case, no copy of the audio recording mentioned (only extracts were provided) together with the date on which it was reportedly made, and no copy of the arrest and search warrants.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Ivorian parliamentary authorities for the information provided in their letter of 21 October 2020;

2. *Notes* the provisional release under judicial supervision of Mr. Loukimane Camara, Mr. Soro Kanigui, Mr. Soumaïla Yao and Mr. Kando Soumahoro; *considers nevertheless* that the restrictive conditions attached to their release are in no way justified; *considers*, rather, that such conditions reinforce the complainants' allegations that the proceedings against these members of parliament are politically motivated and are part of the continued political and judicial harassment to which they have been subjected since 2019; *underscores* that these members of parliament remained in detention for nine months with no legal prospect of a fair trial being held;

3. *Deplores* the continued detention of Mr. Alain Lobognon in the absence of any material evidence, especially given he is still being held during the COVID-19 pandemic period and that his state of health is fragile; and *calls on* the authorities to release him immediately if they are unable to provide material evidence of his guilt in relation to the charges against him;

4. *Notes* the arguments provided by the parliamentary authorities concerning the evidence against the members of parliament, in particular the discovery of weapons hidden in the homes of those accused; *stresses*, however, that the Ivorian authorities have so far failed to provide any documentation to establish the truth of these allegations, given that it has not been established that Mr. Lobognon and the four other members of parliament hitherto detained had weapons in their homes;

5. *Regrets* that, given the proven violations of his fundamental rights, which were also found by the African Court on Human and Peoples' Rights in two separate rulings, Mr. Soro was deprived of his civil and political rights; *once again calls on* the authorities to provide a copy of the ruling of the court of first instance in order to understand on what grounds the sentence was passed against Mr. Soro;

6. *Recalls* that, in its decision of May 2020, further information regarding the audio recording constituting the key evidence for the Prosecutor’s charges was requested from the authorities; *recalls,* moreover, that the authenticity of this recording has been challenged by the complainants;

7. *Is concerned* about the arbitrary measures to which the legal advisers of Mr. Soro and of the other members of parliament are reportedly currently subject; *recalls* that the right to defence is a fundamental right recognized for every individual and which can only be realized by their legal advisers enjoying the effective and unimpeded exercise of their functions;

8. *Takes note* of the lack of information on Mr. Jacques Ehouo’s case; and *decides* to close this case pursuant to article 25(b) of its Procedure for the examination and treatment of complaints, in the absence of recent information from the complainant on the judicial investigation into the corruption offences to which Mr. Ehouo is reportedly still subject;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the Minister of Justice and the complainants and to any third party likely to be in a position to supply relevant information;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Democratic Republic of the Congo

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

© Jean Jacques Mamba

COD-148 – Jean Jacques Mamba

Case COD-148

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: September 2020

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: October 2020
- Communication addressed to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (September 2020)
- Communication addressed to the complainant: October 2020

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression

A. Summary of the case

On 13 May 2020, Mr. Jean Jacques Mamba filed a petition, which was signed by 62 members of parliament, seeking the removal from office of the First Deputy Speaker of the National Assembly, Mr. Jean-Marc Kabund. This petition came about as a result of Mr. Kabund's refusal to respond to two written requests made by Mr. Jean Jacques Mamba inviting Mr. Kabund to explain the statements he had made regarding the organization of a congress for parliamentarians costing seven million US dollars.

Following the filing of the petition with the National Assembly, member of parliament Mr. Simon Mpiana claimed that his signature had been forged and filed a complaint to the court of cassation. The complainant contends that Mr. Mpiana's accusations were unfounded, in that two members of parliament allegedly attested that Mr. Mpiana had signed the petition in their presence. The former First Deputy Speaker also filed an appeal with the Council of State challenging his removal from office.

On 22 May 2020, Mr. Mamba alerted the police to the attack on his home. The day after the attack, police personnel came to his home and proceeded to arrest him. The complainant alleges that Mr. Mamba's arrest took place under humiliating conditions and in the absence of any documentation authorizing his arrest. Mr. Mamba was reportedly immediately brought before the judge of the court of cassation without being given an opportunity to attend a hearing.

According to the complainant, the purpose of this manoeuvre was to make sure Mr. Mamba was convicted on the same day in a bid to quash his petition and thus render it null and void. This was unsuccessful because, after noting the absence of a hearing and of information on the facts justifying his arrest, the court of cassation judge decided to release Mr. Mamba and to place him under house arrest. Furthermore, the National Assembly considered Mr. Mamba's petition after a validation committee verified the 62 signatures. Thus, on 25 May 2020, the First Deputy Speaker was removed from office. This decision was ratified by the Constitutional Court on 17 June 2020.

On 27 May 2020, the National Assembly passed a resolution calling for the suspension of Mr. Mamba's detention and the proceedings against him, pursuant to article 107 of the Constitution, which applies to ongoing parliamentary sessions. On the same day, the court of cassation decided to stay the proceedings until the end of the current parliamentary session.

On 15 September 2020, when the parliamentary session resumed, the prosecution issued a fresh warrant for Mr. Mamba's arrest on the premise that the National Assembly's resolution only applied to the preceding session. Mr. Mamba has since left the country to avoid prison. The complainant adds that the member of parliament has lost all confidence in the justice system, as he claims that the decision to convict him has already been taken.

In a meeting with the IPU Secretary General, the Minister for Human Rights of the Democratic Republic of the Congo affirmed the arbitrary nature of Mr. Mamba's detention. He also reaffirmed his support for the member of parliament and his commitment to upholding the rights of members of parliament.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning Mr. Jean Jacques Mamba is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by complainants qualified under Section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of violation of freedom of opinion and expression, lack of due process at the investigation stage, and threats and acts of intimidation, allegations that fall under the Committee's mandate;

2. *Is greatly concerned* by the fact that Mr. Mamba's arrest appears to have violated his parliamentary immunity and that the legal proceedings against him appear to stem from the legitimate exercise of his parliamentary mandate; *stresses* that Mr. Mamba's petition exceeded the 50 signatures required by the Rules of Procedure of the National Assembly and that, of the 62 signatures collected, only the authenticity of one has been questioned; *notes* that the National Assembly has verified and validated this petition and that the Constitutional Court has upheld the removal from office of the former First Deputy Speaker;

3. *Regrets* that Mr Mamba was forced to leave his country and is therefore unable to participate in the work of the current parliamentary session due to the fresh arrest warrant issued against him;

4. *Points* out that this case must be seen in the context of a large number of other cases in the Democratic Republic of the Congo that have been referred to the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and which have so far not been fully resolved; *stresses* that Mr. Mamba's case should therefore prompt the competent authorities to take these concerns in question all the more seriously; *encourages* the authorities to ensure that progress made so far at the political level is not undermined, by taking the necessary steps to guarantee Mr. Mamba's security and uphold his fundamental rights;

5. *Welcomes* steps taken by the National Assembly in this regard following Mr. Mamba's arrest on 22 May 2020 to guarantee his rights, in particular the passing of a resolution on 27 May 2020 calling for the suspension of proceedings against him; *invites* the parliamentary authorities to take all necessary measures to ensure that Mr. Mamba is able to return to the Democratic Republic of the Congo without fear of further arrest and prosecution on the same charges;

6. *Takes note with satisfaction* the support shown by the Minister for Human Rights with respect to Mr. Mamba's rights to exercise his parliamentary mandate; and *expresses the hope* that he will continue to follow up Mr. Mamba's case and that other executive and judicial authorities will do likewise; *wishes* to be kept informed in this respect;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the Minister for Human Rights, the Prosecutor General, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Gabon

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

© Justin Ndoundangoye

GAB-04 – Justin Ndoundangoye

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Mr. Justin Ndoundangoye, a Gabonese member of parliament, has reportedly been held in pretrial detention at the Central Prison of Libreville since 9 January 2020, accused of instigating misappropriation of public funds, bribery, and money laundering and conspiracy offences.

Mr. Ndoundangoye is the former Secretary General of the *Association des jeunes émergents volontaires* (Association of Young Emerging Volunteers – AJEV). According to the complainant, the proceedings against and detention of Mr. Ndoundangoye are said to be part of a political settling of scores connected to his views and links to the AJEV. He was reportedly detained during the so-called "*Opération Scorpion*" (Operation Scorpion), in which around 20 people, all members of the AJEV, were arrested, taken into custody, charged and placed on remand.

Case GAB-04

Gabon: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Member of the majority

Qualified complainant(s): Section I.1.(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: May 2020

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from to the authorities: - - -
- Communication from the complainant: September 2020
- Communications addressed to the authorities: Letters addressed to the Speaker of the National Assembly (October 2020)
- Communication addressed to the complainant: September 2020

Among other irregularities, the complainant states that Mr. Ndoundangoye was reportedly kept in police custody for a period of two weeks in violation of the provisions of article 56 of the Criminal Procedure Code of Gabon, which provides for a maximum period of 48 hours, renewable once. During these two weeks, he was allegedly questioned by officials of the Directorate General for Counter-Interference and Military Security, who were not judicial police officers. He was reportedly unable to speak to his lawyers while in police custody. The lawyers did not have access to the file, either to the procedural documents or to the evidence against him. The only documents available to the defence was the remand order.

Mr. Ndoundangoye was reportedly unable to comment on the facts of the case as he had allegedly been charged at the start of the preliminary examination. Moreover, the indictment issued by the Public Prosecutor is said to be seriously flawed, for example not including the precise date when the offences were committed or any other concrete evidence establishing the alleged offences. The complainant claims that Mr. Ndoundangoye was detained without being questioned by an investigating judge, in violation of the relevant domestic legislation.

On 26 December, Mr. Ndoundangoye was reportedly arrested "*manu militari*" by armed officers before the Bureau of the National Assembly had endorsed the lifting of his parliamentary immunity and therefore before it had come into effect. Likewise, Mr. Ndoundangoye's bank assets were said to have been frozen from the beginning of December 2019 in the absence of any legal action and before his parliamentary immunity had been lifted.

The complainant claims that, on the night of 25 to 26 January 2020, after ordering him to take all his clothes off, three hooded prison officers tied up Mr. Ndoundangoye with his hands behind his back. They allegedly asked him to lie flat on his stomach, legs apart. Held by each leg by an officer, he was reportedly beaten in the testicles, carried out by the third officer using a thick rope knotted at the end. He reportedly received sustained blows to the testicles for some time, and was then turned over, knees pressed against his temples, legs still apart, and subjected to blows by the knotted rope to his penis. He also reportedly at this time received several punches and kicks to his ribs and hips. The officers allegedly photographed him while he was naked. Before leaving him, they are said to have strongly advised him not to say a word to his lawyer, otherwise they would come back for "a killing". In taking these threats further, they allegedly threatened to rape his wife and kill his children if the matter was publicized.

A request for intervention in the form of protection was reportedly sent to the specialized investigating judge, with an official copy sent to the Public Prosecutor. In particular, the judge was reportedly asked to order that Mr. Ndoundangoye be admitted to hospital so he could undergo appropriate examinations following the alleged acts of torture. This request reportedly remains unanswered.

On 7 February 2020, during a press conference, the Public Prosecutor reportedly stated that the acts of torture had not been proven and contested their existence on the basis of a report not communicated in the proceedings, without having heard the victim beforehand.

On 11 February 2020, Mr. Ndoundangoye reportedly attended a hearing with the investigating judge of the second chamber. During the hearing, he reportedly explicitly denounced the acts of torture of which he was allegedly a victim and the threats made against him, but his statements were not recorded and no follow-up action was taken. The member of parliament's lawyers then reportedly sent a letter of denunciation to the investigating judge of the second chamber.

The case has reportedly been referred to the Speaker of the National Assembly, the Minister of Justice, the Public Prosecutor and other bodies. No action has been taken to date.

Mr. Ndoundangoye has reportedly been in solitary confinement since the start of his detention.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning Mr. Ndoundangoye is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under Section I.1.(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of torture, ill-treatment and other acts of violence, arbitrary arrest and detention, lack of due process at the investigation stage, and failure to respect parliamentary immunity, allegations that fall under the Committee's mandate;

2. *Is deeply concerned* about the member of parliament's continued detention, in view of the worrying allegations concerning his conditions of detention; *urges* the national authorities to take all necessary steps to ensure Mr. Ndoundangoye's full enjoyment of his rights, in particular his right to life, to physical integrity and to access to judicial guarantees, especially in the current context of the COVID-19 pandemic, which has meant that those detained in prison and other confined spaces are at increased risk of catching the disease;

3. *Wishes* to receive official and detailed information on the facts justifying each of the charges brought against Mr. Ndoundangoye, on the procedure followed by parliament to lift his parliamentary immunity, on the steps taken to investigate the alleged acts of torture and threats reported by the complainant, on progress made in the identification and punishment, if any, of those responsible, as well as on all the points mentioned in this decision;

4. *Sincerely believes* in the importance of ongoing and constructive dialogue with the national authorities, first and foremost with the parliament of the country concerned; *encourages*, in this regard, the Parliament of Gabon to enter into a dialogue with the Committee to ensure a satisfactory and rapid settlement of this case; *affirms* that the IPU stands ready to provide assistance aimed at building the capacities of parliament and other public institutions, upon request, in order to identify any underlying issues that may have given rise to the filing of the complaint and to rectify such issues, including with regard to the legislation and procedures implemented in the case; *requests* the competent authorities to provide further information on how the IPU could best provide such assistance;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the President of the Parliament of Gabon, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Uganda

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

Mr. Robert Kyagulanyi, aka Bobi Wine, arrives at the headquarters of his political party in Kampala, Uganda, on 21 August 2020. SUMY SADURNI/AFP

UGA19 - Robert Kyagulanyi Ssentamu (aka Bobi Wine)
UGA20 - Francis Zaake
UGA21 - Kassiano Wadri
UGA22 - Gerald Karuhanga
UGA23 - Paul Mwiru

Case UGA-Coll-01

Uganda: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Five male parliamentarians, four independent and one opposition parliamentarian

Qualified complainant(s): Section I.1.(a) and (d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: August 2018

Recent IPU decision(s): October 2019

Recent IPU mission(s): January 2020

Recent Committee hearing(s): Hearing with the Ugandan delegation to the 139th IPU Assembly (October 2018)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letter from the Attorney General (October 2018); letter from the Speaker of Parliament to the Minister of Foreign Affairs (November 2018); letters from the Speaker of Parliament (February and October 2019)
- Communication from the complainant: September 2020
- Communications addressed to the authorities: Letters addressed to the Speaker of Parliament (March, April and September 2020)
- Communication addressed to the complainant: October 2020

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage and lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

The case is set against the background of the by-election in Arua municipality in Uganda on 15 August 2018. Mr. Kassiano Wadri, a former parliamentarian, stood in that election as an independent and was elected. The four other parliamentarians, who are either independents or from the opposition, campaigned for Mr. Wadri.

The five individuals were violently arrested on 14 August 2018, on the eve of the by-election, together with 29 other people, in the district of Arua, after President Yoweri Museveni's convoy was reportedly pelted with stones. According to credible reports, the parliamentarians were tortured and ill-treated while in detention. All those arrested, including the five parliamentarians, were charged with treason, which in Uganda carries the death penalty. On 6 August 2019, the following additional charges were reportedly brought against them in relation to the same events: intent to annoy, alarm or ridicule the President, incitement to violence, disobedience of lawful orders, failure to prevent obstruction of traffic, confusion or disorder during a public meeting, and failure to give right of way to the President.

The complainants claim that due process guarantees have been violated from the outset, that the parliamentarians are victims of political repression, as there is no evidence to support the charges brought against them, and that no action has been taken to hold to account the security forces that mistreated them upon their arrest.

The complainants further state that Mr. Kyagulanyi is a popular young parliamentarian, strongly supported among others by the four other parliamentarians in this case, and a well-known singer who enjoys wide popularity among young people. Through his songs and, since 2017 through his parliamentary work, he has been a vocal critic of President Museveni and his government. The complainants affirm that the authorities are doing everything possible to prevent Mr. Kyagulanyi from staging concerts and thus conveying his music and political message. These steps have gone as far as banning Mr. Kyagulanyi from wearing his trademark red beret.

From 25 to 29 January 2020, a Committee delegation conducted an on-site mission to Uganda. Despite its specific request, the delegation was not able to obtain concrete information on possible ongoing cases against police officers in connection with the allegations of torture against the five members of parliament. The delegation was told that no information could be disclosed as the matter was *sub judice*. Among other concerns, the delegation regretted that no progress seemed to have been made towards investigating these allegations and urged the relevant authorities to conduct a prompt, impartial and independent investigation, including, where appropriate, the filing of specific torture charges against the perpetrators and the application of the corresponding penalties under domestic law. It also urged parliament to use its oversight powers effectively to this end.

In a recent development, Mr. Francis Zaake was detained by police and the military again on the evening of Sunday 19 April 2020 and released on 29 April 2020. According to information received, Mr. Zaake was severely tortured while in detention, denied access to his lawyer and family, food and independent medical attention. According to the complainants, Mr. Zaake was initially charged with disobedience of lawful orders for distributing food to his community in the context of the COVID-19 pandemic. These charges were finally dropped in August 2020. The complainants also claim that no investigation has been carried out into these allegations of torture and that no action has been taken by parliament to support him in his search for justice. On 6 May 2020, Mr. Zaake lodged a motion before the High Court of Uganda in Kampala (Civil Division) against the Attorney General of Uganda and seven senior officials of the police and the military. The motion seeks to establish responsibility for the violation of his rights, including the right to a fair trial and to be protected from torture and ill-treatment, which are protected under Ugandan law. To date, the court has not issued a decision on that petition. According to the complainants, Mr. Zaake continues to receive credible death threats and intimidating messages from police officers because of his political opinions and to force him to step down from the political stage and put an end to his legal action against his alleged torturers.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Ugandan authorities, in particular parliament, for their cooperation during the recent mission by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Uganda and for facilitating its conduct;

2. *Thanks* the Speaker of Parliament for her cooperation with the Committee during the mission; *regrets* nevertheless that she and the Ugandan Parliament chose not to meet virtually with the Committee at its most recent session, all the more so given that the issues of concern in this case directly affect parliament; *recalls* in this regard that the Committee's procedure is based on ongoing and constructive dialogue with the authorities, first and foremost the parliament of the country concerned;

3. *Fully endorses* the findings and recommendations contained in the mission report (CL/206/9/R.1);

4. *Reiterates its concern* that, more than two years after the events, no one has been held to account for the torture and ill-treatment of the five parliamentarians, and allegedly several others, in Arua in August 2018 by the security forces; *is gravely concerned* to learn that similar situations with similar outcomes apparently continue to occur in Uganda whereby parliamentarians are detained and tortured by state officials with impunity, as happened to Mr. Zaake in April 2020, which situation the Speaker of Parliament has publicly denounced; *reiterates* that impunity, by shielding those responsible from judicial action and accountability, decisively encourages the perpetration of further serious human rights violations and that attacks against the life and personal integrity of members of parliament, when left unpunished, not only violate the fundamental rights of individual parliamentarians and of those who elected them, but also affect the integrity of parliament and its ability to fulfil its role as an institution; *urges*, therefore, parliament to use its oversight powers effectively to ensure that the very serious and detailed allegations of torture against the five members of parliament are fully and immediately investigated, followed by whatever accountability steps are warranted as a result; and *requests* the parliamentary authorities to provide information on any relevant developments in this regard and on action taken by parliament to this end; *urges* the relevant authorities to ensure that the civil proceedings that Mr. Zaake has initiated against several named state individuals proceed quickly, bearing in mind that the level of detail of his petition should facilitate a speedy conclusion;

5. *Expresses concern* about detailed information received on serious and continuous threats, including credible death threats, targeting Mr. Zaake and the allegation that his complaints about these have not been examined; *urges*, therefore, the Ugandan authorities to make every effort, as is their duty, to identify the culprits, to bring them to justice, and to put in place the security arrangements that Mr. Zaake's situation requires; *considers* that parliament has a vested interest in using its powers to the fullest to help ensure that effective investigations on these threats are being carried out and protection offered to Mr. Zaake; *wishes*, therefore, to receive official information from the parliamentary authorities on any action taken to this effect;

6. *Remains deeply concerned* about the alleged serious violations of the right to a fair trial in proceedings initiated against the parliamentarians, as well as the other persons arrested in Arua in 2018, and about the nature and severity of the charge of treason, which carries the death penalty, especially in view of the allegations that it is unsupported by evidence and the facts at hand; *regrets* that, one year after the facts, the accused were subject to a set of additional charges in relation to the same events, including the charge of intent to annoy, alarm or ridicule the President with significant repercussions for free speech for the parliamentarians concerned; *considers* that, while fully adhering to the democratic principles of separation of powers and the independence of the judiciary, the *sub judice* rule cannot be invoked as an obstacle to justice or accountability and that parliament is responsible for helping to ensure that all state institutions, including the judiciary, fully abide by the rule of law; *urges*, therefore, parliament to take all necessary measures to ensure strict respect for due process guarantees in ongoing proceedings against parliamentarians; *requests* the parliamentary authorities to keep the IPU informed of any relevant developments in this regard and on any action taken by parliament to this end;

7. *Is deeply concerned* about the steps taken to allegedly prevent Mr. Kyagulanyi from conveying his political message, which run counter to his rights to freedom of expression and freedom of assembly*; urges* the authorities, therefore, to lift the restrictions imposed on him and to do everything possible to allow him full enjoyment of his right to freedom of expression as a parliamentarian or a singer and to meet and interact with his supporters;

8. *Reiterates its wish* to mandate a trial observer to monitor the upcoming court proceedings against the members of parliament; and *requests* the authorities to inform the IPU of the dates of the trials when available and of any other relevant judicial developments in the case;

9. *Urges* all sides to refrain from violence and also the relevant authorities to take all necessary measures to protect human life, to respect people's right to peaceful assembly, to take part in the conduct of public affairs, to vote and be elected, and to have equal access to elective office in view of the general elections to take place in 2021 in Uganda; *urges* in this regard, the relevant authorities to refrain from acts that could in any way undermine the civil and political rights of the five members of parliament;

10. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the President, Minister of Foreign Affairs, Attorney General and the Speaker of the Parliament of Uganda, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information, and to proceed with all necessary arrangements to organize the trial observation mission;

11. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Tanzania

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

Mr. Tundu Lissu (centre), reacts to supporters upon his return on 27 July 2020 to Tanzania after three years in exile following a failed attempt on his life. STR/AFP

TZA-04 – Tundu Lissu

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate

CASE TZA-04

United Republic of Tanzania: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A former opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: November 2019

Recent IPU decision(s): January 2020

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the complainant at the 161st session of the Committee (January 2020)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Clerk of the National Assembly (October 2020)
- Communication from the complainant: October 2020
- Communications addressed to the authorities: Letters addressed to the Speaker of the National Assembly and the Minister of Home Affairs (September, July and February 2020)
- Communication addressed to the complainant: October 2020

A. Summary of the case

According to the complainant, Mr. Tundu Lissu, a long-standing opposition member of parliament belonging to the *Chama cha Demokrasia na Maendeleo* (CHADEMA – Party for Democracy and Progress) has been facing regular and serious acts of intimidation at the hands of the Government in response to his vocal criticism.

On 7 September 2017, Mr. Lissu escaped an assassination attempt when attackers armed with AK-47s sprayed his vehicle with bullets outside his house in a normally heavily guarded government housing compound in Dodoma. Mr. Lissu was shot 16 times but survived. The complainant draws attention to several elements to suggest that the assassination attempt was carried out with government involvement.

The complainant affirms that, in recent times, Mr. Lissu was arrested eight times and charged in court six times for sedition and related offences in connection with public statements critical of the Government. According to the complainant, these charges, which are still pending, violate his rights to freedom of political association, expression and opinion, and to take part in public affairs. According to the

complainant, these accusations also have to be seen in the context of undue limitations on political opposition in and outside of the National Assembly in Tanzania and of fears of reprisals.

The complainant affirms that Mr. Lissu was wrongfully stripped of his parliamentary mandate in June 2019, largely on grounds related to his absence from the National Assembly, even though the authorities and the public knew that he was out of the country recovering from the shooting.

In early 2020, Mr. Lissu, after having undergone 24 surgical interventions in Kenya and Belgium, was declared sufficiently well enough to return home. However, according to the complainant, after he made public his intention to return home, death threats made by persons known to be connected to the country's intelligence and security apparatus started to appear on social media and in the press.

Mr. Lissu travelled back to Tanzania on 27 July 2020. According to the complainant, since his return, Mr. Lissu has received numerous credible threats to his life and person, including threats of arrest from government officials and threats of murder through poisoning, which have all gone unpunished. As part of this context of intimidation, on the night of 13 August 2020, the CHADEMA headquarters in Arusha was reportedly firebombed and, a few hours later, the convoy in which Mr. Lissu was travelling was attacked with stones. The complainant affirms that there were a dozen police officers in two vehicles in the surrounding areas who took no steps to prevent the attack. Moreover, according to the complainant, on 25 August 2020, when Mr. Lissu was at the National Electoral Commission's premises in order to submit his file as a presidential candidate, unidentified persons in three vehicles reportedly planned to abduct him when he left the Commission's premises. They were allegedly all armed and were reported to be police or intelligence officers. The complainant affirms that the relevant authorities have been informed of these life-threatening reports, but that no investigations have been launched to date. On 6 October 2020, Mr. Lissu, on the way to Kibaha, just outside Dar Es Salaam on the Morogoro highway, was stopped by a heavily armed police squadron wielding automatic weapons and preventing them from continuing their journey. According to the complainant, Mr. Lissu's convoy was held for nine hours on the highway by the police as they were trying to prevent them from going to an internal party meeting.

In August 2020, Mr. Lissu was officially nominated by CHADEMA as its presidential candidate in the general election of 28 October 2020 and validated as a contender in the presidential elections by the National Electoral Commission.

In response to several requests for information in 2020 from the IPU Secretary General to the parliamentary authorities, the latter, through the Clerk of the National Assembly, finally responded in a brief letter of 20 October 2020 that the alleged death threats against Mr. Lissu since his return to Tanzania were before the courts and that the National Assembly had no mandate to interfere with matters that fell within the ambit of the law enforcement bodies, as doing so would be against *sub judice* rules. In addition, the Clerk stated that the complainant had made the allegations about renewed threats almost a year after Mr. Lissu had been stripped of his parliamentary seat in accordance with the Tanzanian Constitution and the Standing Orders of the National Assembly. In this context, the Clerk stated that parliament had no authority to involve itself in such allegations.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Mr. Tundu Lissu, a member of the Tanzanian National Assembly at the time of the initial allegations, was declared admissible by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians under its procedure (January 2020);

2. *Thanks* the parliamentary authorities for their communication; *regrets* nevertheless that it does not effectively address the serious concerns at hand in this case;

3. *Is extremely concerned* about the attempt on Mr. Lissu's life, which he survived by pure miracle, and the allegation that the crime was reportedly carried out with the support of the authorities; *points out* in this regard that the complainant affirms that Mr. Lissu had previously been the direct

target of serious threats and intimidation by the Government, that the armed guards normally present at the location where the shooting took place allegedly happened to be off duty that day and that CCTV footage of the crime reportedly disappeared soon after; *is concerned* that the absence of any indication that a proper investigation is ongoing, more than three years after the crime, lends credence to the allegations by the complainant in this regard; *considers* that, in light of the failed attempt on Mr. Lissu's life and the apparent lack of any proper investigation, the continued stream of alleged threats against him, including after his return to Tanzania, have to be taken extremely seriously;

4. *Urges*, therefore, the relevant authorities to carry out diligent and effective investigations, as is their duty, into the assassination attempt and the alleged death threats and other forms of intimidation that have followed since and to provide, as a matter of urgency, information on steps taken to this end; *recognizes* that responsibility for the investigations falls first and foremost to the law enforcement and judicial authorities and that adhering to the democratic principles of separation of powers and the independence of the judiciary is crucial; *considers,* nevertheless, that the *sub judice* rule cannot be invoked as an obstacle to justice or accountability and that parliament is responsible for helping to ensure that all state institutions, including the judiciary, fully abide by the rule of law; *urges*, therefore, the National Assembly to take all necessary measures to ensure strict respect for due process guarantees in ongoing proceedings against current and former parliamentarians; *wishes* to be kept informed of any action taken by the National Assembly to this end;

5. *Is troubled* to learn that Mr. Lissu was stripped of his parliamentary mandate when it was clear that he was absent for obvious reasons, of which the parliamentary authorities and the public at large were well aware; *considers* that, in implementing the rules governing absence from the National Assembly, in a situation of this nature the latter should have provided the necessary flexibility to allow Mr. Lissu to keep his seat, if only out of sympathy for what had happened to him;

6. *Is concerned* about the allegation that Mr. Lissu was arrested several times and remains subject to several criminal proceedings that may run counter to his basic human rights; *notes* that these proceedings have to be seen in the context of international reports of undue restrictions to the rights to freedom of expression and assembly in Tanzania and in the context of the recent presidential elections in which Mr. Lissu was a contender; *wishes* to receive detailed official information on the factual and legal basis for each of these steps against him;

7. *Considers* that an IPU on-site mission to Tanzania may offer a useful opportunity to discuss and clarify the important concerns that have arisen in this case with the executive, parliamentary and judicial authorities, as well as with any third party able to help it to advance towards the satisfactory settlement of the case at hand; *requests* the Secretary General to submit this suggestion to the new parliamentary authorities with a view to organizing the said mission once the necessary health and security conditions have been met; *trusts* that they will respond favourably to this suggestion;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary and other relevant national authorities, the complainant and any interested third party likely to be in a position to supply relevant information to assist it in its work;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Zimbabwe

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020) [1]

Joana Mamombe © Women's Academy for Leadership and Political Excellence (WALPE)

ZWE-45 – Joana Mamombe

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association

Case ZWE-45

Zimbabwe: Parliament affiliated to the IPU

Victim: female, opposition member of the Parliament of Zimbabwe

Qualified complainant: Section I.1(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: May 2020

Recent IPU decision(s): May 2020

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (August 2020)
- Communication from the complainant: October 2020
- Communication addressed to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (August 2020)
- Communication addressed to the complainant: October 2020

A. Summary of the case

Ms. Joana Mamombe is a member of the Parliament of Zimbabwe and belongs to the opposition party Movement for Democratic Change (MDC Alliance).

According to the complainant, at around 2 p.m. on Wednesday, 13 May 2020, Ms. Mamombe and two other young women leaders, namely Ms. Cecilia Chimbiri and Ms. Netsai Marova, were abducted, tortured and sexually abused by suspected state security agents.

The complainant states that the three women were intercepted at a police roadblock manned by members of the Zimbabwe Republic Police and the Zimbabwe National Army in Harare. They were reportedly informed that they had been arrested for taking part in a peaceful flash demonstration in Warren Park in Harare on 13 May 2020 while the country was in lockdown due to COVID-19. On that day, Ms. Mamombe had led a flash protest with other young leaders over a lack of social safety nets for the poor in Zimbabwe in light of the pandemic.

1 The delegation of Zimbabwe expressed its reservations regarding the decision.

According to the complainant, after being intercepted, Ms. Mamombe and the two other young women leaders were taken to Harare Central Police Station. Before they could be formally charged, they were taken to an undisclosed destination, where they were subjected to intense torture and degrading treatment. According to the complainant, the three suffered serious sexual abuse, as specified in detail in the complaint. According to the complainant, the three women were abandoned near Bindura at around 9 p.m. on Thursday, 14 May 2020. They were finally rescued at around 2 a.m. on Friday, 15 May 2020, by a team of family members and lawyers.

According to the complainant, petitions regarding these abuses have been submitted to Zimbabwe's Gender Commission, Human Rights Commission and the National Peace and Reconciliation Commission. The complainant affirms that these petitions have been copied to the Ministry of Justice, Ministry of Home Affairs, Ministry of Women's Affairs and the Parliament of Zimbabwe.

Ms. Mamombe and her two colleagues were again arrested on 10 June 2020, accused of fabricating and making false statements about their abduction, and of orchestrating the incident to cast the Government in a bad light. The women were later freed on bail after widespread international campaigns for their release. However, the complainant contends that Ms. Mamombe and her two colleagues' rights were severely restricted as part of the conditions of bail.

Ms. Mamombe was reportedly briefly arrested again on 31 July 2020, in the context of the organization of mass protests. Ms. Mamombe was allegedly arrested again on 15 September while she was in hospital receiving mental health treatment: the complainant specifies that she was arrested on the grounds that she had failed to appear for trial, despite the fact that her lawyers had provided testimonies from medical experts stating that she was unable to stand trial for health reasons. The complainant asserts that Ms. Mamombe was subsequently detained for nearly two weeks at the Chikurubi detention facility on the order of Harare magistrate Ms. Bianca Makwande, in order to have two state doctors establish her fitness to stand trial. It was reported that, in early October 2020, the High Court ordered the release of the member of parliament, ruling that it was not necessary for her to be remanded in custody for the purpose of the examination.

The complainant states that Ms. Mamombe is one of the main young women leaders in Zimbabwe and the youngest in parliament. Over the past two years she has been very vocal and outspoken over deteriorating economic conditions in Zimbabwe and their effect on women and girls. According to the complainant, her situation should also be seen in the context of the rising number of cases of human rights abuses against human rights defenders and activists in recent years in Zimbabwe.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Ms. Joana Mamombe, a member of the Parliament of Zimbabwe at the time of the initial allegations, was declared admissible by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians under its procedure (May 2020);

2. *Thanks* the Speaker of the Parliament of Zimbabwe for the information provided in his letters of 27 August 2020; *notes* that the Speaker stated in his letter that the principle of *sub judice* limits parliament's possibilities of engaging for the resolution of this case;

3. *Considers*, however, that the *sub judice* rule cannot be invoked as an obstacle to justice or accountability and that parliament is responsible for helping to ensure that all state institutions fully abide by the rule of law, including the judiciary; *urges*, therefore, parliament to take all necessary measures to help ensure strict respect for due process guarantees in ongoing proceedings against parliamentarians; *requests* parliament to keep the Committee informed of action taken to this end;

4. *Is extremely concerned* about the allegations that Ms. Mamombe and two of her young female colleagues were arbitrarily detained and subjected to torture and cruel, inhuman and degrading treatment, including sexual abuse; *considers* that such allegations have to be taken extremely

seriously given reports of the widespread use of abductions, torture and sexual abuse against opposition members and their supporters, the prevalence of gender-based violence in Zimbabwe and the gravity of the allegations in this case;

5. *Is shocked* to learn that, following the Committee's decision to declare the case admissible on 29 May 2020, Ms. Mamombe was arrested and imprisoned on accusations that she had made false statements regarding her abduction and torture; *is troubled* to learn from the complainant that, since her release on bail, Ms. Mamombe's rights have been severely restricted under the conditions of her bail; *is also concerned* about allegations that she has been re-arrested several times since her release on bail; *wishes* to receive detailed observations from the authorities on each of these points;

6. *Is particularly concerned* that, in the absence of information to that effect, the complaints to the relevant national institutions have allegedly not set in motion diligent investigations to identify the culprits of Ms. Mamombe's abduction and torture;

7. *Calls on* the Zimbabwean authorities to do everything possible to ensure that the rights of Ms. Mamombe are protected and that a full, independent and effective investigation is carried out into the very serious alleged human rights violations referred to in this case; *wishes* to be kept informed as a matter of urgency of progress made in the investigations;

8 *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, other relevant national authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Brazil

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

Brazilian member of parliament David Miranda of the Socialism and Freedom Party (PSOL) poses during an interview with AFP at his office of the National Congress in Brasilia, on 5 November 2019. Sergio LIMA/AFP

BRA-15 – David Miranda

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: Discrimination

Case BRA-15

Brazil: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Male opposition member of parliament

Qualified complainant: Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: September 2020

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: September 2020
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the President of the IPU Group (October 2020)
- Communication addressed to the complainant: September 2020

A. Summary of the case

Mr. David Michael dos Santos Miranda is a member of the Chamber of Deputies representing the state of Rio de Janeiro, sworn in on 1 February 2019 to replace Mr. Jean Wyllys, who was forced to go into exile in January 2019. Mr. Miranda is a member of the opposition left-wing Socialism and Liberty Party (*Partido Socialismo e Liberdade* – PSOL).

Mr. Miranda is a strong advocate for the human rights of minorities. He is one of the first openly gay congressmen in Brazil and a high-profile defender of equality and inclusion. He is a well-known advocate for LGBTI[2] rights and has led efforts to fight homophobic discrimination and violence in Brazil.

The complainant claims that Mr. Miranda has been repeatedly harassed and denigrated by conservative political forces, and that, since he replaced his exiled colleague, the threats against Mr. Miranda and his family and the hostility towards the LGBTI community, have gained in intensity and scale. According to the complainant, the nature of the threats and the identity of the perpetrators are largely identical to those in the case of Mr. Wyllys.

2 LGBTI stands for lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex.

In January 2019, Mr. Wyllys decided to give up his parliamentary seat and to go into exile, following repeated death threats and the alleged failure by the Brazilian authorities to offer adequate protection and to take effective action to investigate the threats, with the aim of holding those responsible to account. Another crucial event that allegedly led to Mr. Wyllys' decision was the assassination in March 2018 of Ms. Marielle Franco, a local female council member from the state of Rio de Janeiro. Ms. Franco was a close friend of both Mr. Wyllys and Mr. Miranda, who also vocally and actively advocated for greater respect for LGBTI rights.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the case of Mr. David Miranda is admissible, given that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under Section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent parliamentarian at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of threats, acts of intimidation, violations of freedom of opinion and expression, impunity and discrimination, allegations that fall within the Committee's mandate;

2. *Is deeply concerned* at the alleged credible death threats and harassment targeting Mr. Miranda due to his political opinions and his sexual orientation, and the allegation that his complaints about these incidents have not been examined; *urges* the competent authorities to make every effort, as is their duty, to identify the culprits and to bring them to justice, this being the only means of preventing the recurrence of such crimes; *considers* that parliament has a vested interest in using its powers to the fullest to help ensure that effective investigations into these threats are being carried out and an adequate level of protection is offered to Mr. Miranda; *wishes*, therefore, to receive official information from the parliamentary authorities on any action taken to this effect;

3. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

4. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Venezuela

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

Venezuelan National Police members stand guard outside the National Assembly on 7 January 2020 in Caracas - Cristian HERNANDEZ/AFP

VEN-10 – Biagio Pilieri
VEN-11 – José Sánchez Montiel
VEN-12 – Hernán Claret Alemán
VEN-13 – Richard Blanco
VEN-16 – Julio Borges
VEN-19 – Nora Bracho (Ms.)
VEN-20 – Ismael Garcia
VEN-22 – Williams Dávila
VEN-24 – Nirma Guarulla (Ms.)
VEN-25 – Julio Ygarza
VEN-26 – Romel Guzamana
VEN-27 – Rosmit Mantilla
VEN-28 – Renzo Prieto
VEN-29 – Gilberto Sojo
VEN-30 – Gilber Caro
VEN-31 – Luis Florido
VEN-32 – Eudoro González
VEN-33 – Jorge Millán
VEN-34 – Armando Armas
VEN-35 – Américo De Grazia
VEN-36 – Luis Padilla
VEN-37 – José Regnault
VEN-38 – Dennis Fernández (Ms.)
VEN-39 – Olivia Lozano (Ms.)
VEN-40 – Delsa Solórzano (Ms.)
VEN-41 – Robert Alcalá
VEN-42 – Gaby Arellano (Ms.)
VEN-43 – Carlos Bastardo
VEN-44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN-45 – Amelia Belisario (Ms.)
VEN-46 – Marco Bozo
VEN-48 – Yanet Fermin (Ms.)
VEN-49 – Dinorah Figuera (Ms.)
VEN-50 – Winston Flores
VEN-51 – Omar González
VEN-52 – Stalin González
VEN-85 – Franco Casella
VEN-86 – Edgar Zambrano
VEN-87 – Juan Pablo García
VEN-88 – Cesar Cadenas
VEN-89 – Ramón Flores Carrillo
VEN-91 – María Beatriz Martínez (Ms.)
VEN-92 – María C. Mulino de Saavedra (Ms.)
VEN-93 – José Trujillo
VEN-94 – Marianela Fernández (Ms.)
VEN-95 – Juan Pablo Guanipa
VEN-96 – Luis Silva
VEN-97 – Eliezer Sirit
VEN-98 – Rosa Petit (Ms.)
VEN-99 – Alfonso Marquina
VEN-100 – Rachid Yasbek
VEN-101 – Oneida Guaipe (Ms.)
VEN-102 – Jony Rahal
VEN-103 – Ylidio Abreu
VEN-104 – Emilio Fajardo
VEN-106 – Angel Alvarez
VEN-108 – Gilmar Marquez
VEN-109 – José Simón Calzadilla
VEN-110 – José Gregorio Graterol
VEN-111 – José Gregorio Hernández
VEN-112 – Mauligmer Baloa (Ms.)
VEN-113 – Arnoldo Benítez
VEN-114 – Alexis Paparoni
VEN-115 – Adriana Pichardo (Ms.)
VEN-116 – Teodoro Campos
VEN-117 – Milagros Sánchez Eulate (Ms.)
VEN-118 – Denncis Pazos
VEN-119 – Karim Vera (Ms.)
VEN-120 – Ramón López
VEN-121 – Freddy Superlano
VEN-122 – Sandra Flores-Garzón (Ms.)
VEN-123 – Armando López

VEN-53 – Juan Guaidó
VEN-54 – Tomás Guanipa
VEN-55 – José Guerra
VEN-56 – Freddy Guevara
VEN-57 – Rafael Guzmán
VEN-58 – María G. Hernández (Ms.)
VEN-59 – Piero Maroun
VEN-60 – Juan A. Mejía
VEN-61 – Julio Montoya
VEN-62 – José M. Olivares
VEN-63 – Carlos Paparoni
VEN-64 – Miguel Pizarro
VEN-65 – Henry Ramos Allup
VEN-66 – Juan Requesens
VEN-67 – Luis E. Rondón
VEN-68 – Bolivia Suárez (Ms.)
VEN-69 – Carlos Valero
VEN-70 – Milagro Valero (Ms.)
VEN-71 – German Ferrer
VEN-72 – Adriana d'Elia (Ms.)
VEN-73 – Luis Lippa
VEN-74 – Carlos Berrizbeitia
VEN-75 – Manuela Bolívar (Ms.)
VEN-76 – Sergio Vergara
VEN-78 – Oscar Ronderos
VEN-79 – Mariela Magallanes (Ms.)
VEN-80 – Héctor Cordero
VEN-81 – José Mendoza
VEN-82 – Angel Caridad
VEN-83 – Larissa González (Ms.)
VEN-84 – Fernando Orozco
VEN-124 – Elimar Díaz (Ms.)
VEN-125 – Yajaira Forero (Ms.)
VEN-126 – Maribel Guedez (Ms.)
VEN-127 – Karin Salanova (Ms.)
VEN-128 – Antonio Geara
VEN-129 – Joaquín Aguilar
VEN-130 – Juan Carlos Velasco
VEN-131 – Carmen María Sivoli (Ms.)
VEN-132 – Milagros Paz (Ms.)
VEN-133 – Jesus Yanez
VEN-134 – Desiree Barboza (Ms.)
VEN-135 – Sonia A. Medina G. (Ms.)
VEN-136 – Héctor Vargas
VEN-137 – Carlos A. Lozano Parra
VEN-138 – Luis Stefanelli
VEN-139 – William Barrientos
VEN-140 – Antonio Aranguren
VEN-141 – Ana Salas (Ms.)
VEN-142 – Ismael León
VEN-143 – Julio César Reyes
VEN-144 – Ángel Torres
VEN-145 – Tamara Adrián (Ms.)
VEN-146 – Deyalitza Aray (Ms.)
VEN-147 – Yolanda Tortolero (Ms.)
VEN-148 – Carlos Prosperi
VEN-149 – Addy Valero (Ms.)
VEN-150 – Zandra Castillo (Ms)
VEN-151 – Marco Aurelio Quiñones
VEN-152 – Carlos Andrés González
VEN-153 – Carlos Michelangeli
VEN-154 – César Alonso

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of the right to freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: Right to privacy

Case VEN-COLL-06

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 134 opposition members of parliament (93 men and 41 women)

Qualified complainant: Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of initial complaint: March 2017

Recent IPU decision(s): May 2020

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): Hearings with members of the governing and opposition parties at the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (February 2019)
- Communication from the complainant: September 2020
- Communications addressed to the authorities: Letters to the President of Venezuela (February and August 2020)
- Communication addressed to the complainant: September 2020

A. Summary of the case

The case concerns credible and serious allegations of human rights violations affecting 134 parliamentarians from the coalition of the *Mesa de la Unidad Democrática* (Democratic Unity Roundtable – MUD), against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly and to

usurp its powers. The MUD is opposed to President Maduro's government and obtained a majority of seats in the National Assembly in the parliamentary elections of 6 December 2015.

On 30 December 2015, the Supreme Court ordered the suspension of four members of parliament, three of them from the MUD, following allegations of fraud. The National Assembly decided to disregard the ruling, considering the allegations to be baseless, which led the Supreme Court to declare all of the Assembly's decisions null and void.

Almost all parliamentarians listed in the present case have been attacked or otherwise intimidated with impunity by law enforcement officers and/or pro-government officials and supporters during demonstrations, inside parliament and/or at their homes. Protests intensified in Venezuela after President Maduro announced the convening of a national constituent assembly – which was subsequently established on 30 July 2017 – to rewrite the Constitution, but which instead has since appropriated and exercised many of the constitutional functions assigned to the National Assembly, which has not received any government funding since August 2016.

At least 11 National Assembly members were arrested and released later, reportedly due to politically motivated legal proceedings. In all these cases, the members were detained without due respect for the constitutional provisions on parliamentary immunity. There are also serious concerns regarding respect for due process and their treatment in detention. People associated with opposition parliamentarians have also been detained and harassed.

At least 17 parliamentarians have gone into exile, sought the protection of foreign embassies in Caracas or gone into hiding due to continued harassment. Six have been barred from holding public office and the passports of at least 13 members of parliament have been confiscated, not been renewed, or cancelled by the authorities, reportedly as a means of pressure and to prevent them from travelling abroad to denounce what is happening in Venezuela.

On 31 August 2020, President Maduro pardoned 110 members of the political opposition, who had been accused of committing criminal acts. The decision implied the closure of ongoing criminal proceedings against 23 parliamentarians listed in the present case and the release of four of them. Nevertheless, according to the complainant, the political persecution of opposition members of parliament continues. In his programme *Con el Mazo Dando*, Mr. Diosdado Cabello, President of the National Constituent Assembly, referring to the presidential pardon decree, warned that "if these people start tomorrow to invent again there will always be the judiciary to act". The Attorney General has also publicly threatened to bring the beneficiaries of the presidential pardon to justice again if they "re-offend" in an alleged crime similar to the one that led to their prosecution.

In its resolution 42/25 of 27 September 2019, the United Nations Human Rights Council established an independent fact-finding mission on Venezuela, the final report of which was published in September 2020. Among other findings, the report states that there were reasonable grounds to believe that the following crimes against humanity were committed in Venezuela: murder, imprisonment and other severe deprivations of physical liberty, torture, rape and other forms of sexual violence, enforced disappearance of persons, and other inhumane acts of a similar nature intentionally causing great suffering or serious injury to body or to mental or physical health. Some of the same conduct may also constitute the crime against humanity of persecution, as defined by the Rome Statute. The mission also had reasonable grounds to believe that the President, the Minister of People's Power for Interior Relations, Justice and Peace and the Minister for Defence ordered or contributed to the commission of the crimes documented in the report and, having the effective ability to do so, failed to take preventive and repressive measures. According to the mission report, opposition parliamentarians became a focus of repression after the opposition won a majority of seats in the National Assembly.

Parliamentary elections are scheduled to take place on 6 December 2020. According to the complainant, in the lead-up to the elections, the Supreme Court has adopted a number of decisions that remove minimum guarantees for a free and fair parliamentary election, including by appointing new leaders subordinate to Mr. Maduro on the main opposition political parties, appointing the board of directors of the National Electoral Council which, according to the Constitution, is the exclusive responsibility of the National Assembly, and granting powers to the National Electoral Council to legislate on electoral matters, which also violates the Venezuelan Constitution. For its part, the

National Electoral Council has increased the number of members of parliament to be elected, disregarding the constitutional provisions on the matter, and imposed extremely complex processes for validation of political parties, after which very few parties have been able to register for the elections. It should also be noted that the complainant has repeatedly pointed out that the composition of the current National Electoral Council and the Supreme Court, which both have important powers regarding electoral matters, is severely flawed and totally subject to executive control.

Long-standing efforts since 2013 to send a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Venezuela have failed in the absence of clear and decisive cooperation from the Government to welcome and work with the delegation. In October 2018, the IPU governing bodies decided that the mission would be of a joint nature, comprising members of the IPU Executive Committee and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, and focusing on both the larger political matters at stake in the Venezuelan crisis and the specific concerns expressed by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Denounces* the extensive repression to which the authorities and their supporters have resorted over the last five years against parliamentarians because of their political opinions, as attested by the continuous extremely serious incidents of ill-treatment, harassment, threats and stigmatization carried out by state agents, paramilitary groups and violent groups of government supporters in a climate of impunity; *also denounces* the multiple steps taken by the executive and judicial authorities over the course of the current legislature to undermine the integrity and independence of the National Assembly; *considers* that this situation taken as a whole amounts to a clear attempt to thwart the effective exercise of the will of the people as expressed in the election results of December 2015; *recalls* that members of parliament must be free to seek, receive and impart information and ideas without fear of reprisal, and that parliament can fulfil its democratic role only if its members enjoy the right to freedom of expression and are able to speak on behalf of the people they represent;

2. *Urges once again,* the authorities to put an immediate end to all forms of harassment against members of the National Assembly, to ensure that all relevant state authorities respect their human rights and parliamentary immunity, to fully investigate and establish accountability for reported violations of their rights, and to allow the National Assembly and all its members to carry out their constitutional functions in full;

3. *Takes note with deep concern* of the findings and recommendations contained in the recently published mission report of the United Nations Human Rights Council independent international fact-finding mission on Venezuela, which gives further weight to the accusations of political repression and the responsibility of the State at the highest level; *expresses its firm hope*, in this regard, that the State of Venezuela, with the support of the international community, will be able to address the extremely serious violations and crimes documented in the report;

4. *Deeply regrets* that the Government of Venezuela has still failed to offer any assurances in writing that the long-proposed IPU mission to Venezuela can finally take place; *remains convinced* that such a mission could help address the concerns at hand; *requests, once again*, therefore, the Secretary General to work with the parliamentary and executive authorities of Venezuela with a view to the mission taking place as soon as the COVID-19 pandemic-related travel restrictions are lifted, on the basis of a written official communication on their part guaranteeing that such a mission can take place under the conditions required for it to be effective;

5. *Reaffirms*, *once again,* its view that the issues in the cases at hand are part of the larger political crisis in Venezuela, which can only be solved through political dialogue and by the Venezuelans themselves; *reaffirms* the IPU's readiness to assist in any efforts aimed at strengthening

democracy in Venezuela; and *requests* the relevant authorities to provide further official information on how this assistance can best be provided;

6. *Solemnly affirms*, in keeping with the letter and spirit of the IPU Universal Declaration on Democracy, that the key element in the exercise of democracy is the holding of free and fair elections enabling the people's will to be expressed, on the basis of universal, equal and secret suffrage so that all voters can choose their representatives in conditions of equality, openness and transparency; *expresses its deep concern*, therefore, that the restrictions in place and the institutional framework governing the legislative elections scheduled for December 2020 appear to seriously undermine the level playing field required for opposition members and their supporters to exercise their basic human right to take part in the conduct of public affairs on a par with the ruling party and its supporters; *urges*, in this regard, the relevant authorities to take all necessary measures to address these matters without delay;

7. *Urges* all sides to refrain from violence and also the relevant authorities to take all necessary measures to protect human life, to respect people’s rights to peaceful assembly, to freedom of expression, to take part in the conduct of public affairs, to vote and be elected, and to have equal access to elective office in view of the parliamentary elections to take place in December 2020 in Venezuela; *urges*, in this regard, the relevant authorities to refrain from acts that could in any way undermine the rights of all current members of the National Assembly;

8. *Calls on* all IPU Member Parliaments, IPU permanent observers, parliamentary assemblies and relevant human rights organizations to take concrete actions in support of the urgent resolution of the individual cases at hand and the political crisis in Venezuela in a manner consistent with democratic and human rights values; and *hopes* to be able to rely on the assistance of all relevant regional and international organizations;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Mongolia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

© Zorig Foundation

MNG-01 – Zorig Sanjasuuren

Alleged human rights violations

✓ Murder
✓ Impunity

Case MNG-01

Mongolia: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Member of the majority

Qualified complainant: Section I.1.(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: October 2000, March 2001, September 2015

Recent IPU decision(s): October 2019

Recent IPU Mission(s): August 2001, September 2015, September 2017, June 2019

Recent Committee hearing(s): Hearing with the Mongolian delegation to the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow up:
- Communications from the authorities: Letter from the Vice-Chairman of the State Great Hural (September 2020); letter from the Chairman of the *Ad Hoc* Committee (October 2019)
- Communications from the complainant: August 2020
- Communications addressed to the authorities: Letter addressed to the Vice-Chairman of the State Great Hural (September 2020)
- Communication addressed to the complainant: September 2020

A. Summary of the case

Mr. Zorig Sanjasuuren ("Mr. Zorig") was assassinated on 2 October 1998. Regarded by many as the father of the democratic movement in Mongolia in the 1990s, Mr. Zorig was a member of parliament and acting Minister of Infrastructure at the time and was being considered as a candidate for the position of Prime Minister on the day he was killed.

Between 2015 and 2017, three suspects were identified, arrested, expeditiously tried and sentenced based on classified evidence, during trials held behind closed doors. Several reports indicated that the suspects were allegedly tortured to make false confessions and framed by the intelligence services. The murder of Mr. Zorig is widely believed to have been a political assassination that was covered up. The investigation into the mastermind(s) of his murder is still open and has not yielded any results yet.

Despite the governmental declassification order of the files relating to the Zorig case in December 2017, the lack of transparency is still prevalent, as the court verdicts have remained inaccessible.

Since the submission of the complaint 20 years ago, the Committee has undertaken three fact-finding missions to Mongolia at crucial phases in the case. In June 2019, the Committee returned to Mongolia following the invitation of the parliamentary authorities and was updated on the important developments in the case, in particular the release of a video in March 2019 showing the torture and ill-treatment of two of the

convicts, Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa, as well as the establishment of a parliamentary *ad hoc* committee on the case of Mr. Zorig. The two convicts in question were transferred to the prison hospital as a result of the video and a criminal case was opened against intelligence and law enforcement officials allegedly responsible for torturing them. Nevertheless, they are still being held in detention.

As part of its findings, the delegation welcomed the establishment of an *ad hoc* committee on the Zorig case (the *Ad Hoc* Committee), in line with the IPU Committee's recommendations. It also welcomed the opportunity to meet with the three convicts, as well as to watch the video tape showing alleged acts of torture and ill-treatment. However, the delegation failed to understand the reasons preventing the immediate release of Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa given the recent turn of events.

On 22 July 2020, the Ulaanbaatar Court of First Instance concluded that Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa had been tortured during the investigation into the murder of Mr. Zorig and convicted the former Chief of the General Intelligence Agency, Mr. Bat Khurts, as well as other intelligence officers to prison terms ranging from one to three years' imprisonment. The release of Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa was contingent upon the confirmation of their torture and the conviction of those responsible. However, the complainants explained that the defendants appealed the court's decision. The appeal proceedings could last until the end of 2020. Only then could Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa be released if the court of appeal decides to uphold the decision of the first-instance court and orders a retrial. In their letter of 18 September 2020, the parliamentary authorities confirmed that Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa had not been released as court proceedings were still ongoing.

Following the parliamentary elections that took place in Mongolia in June 2020, the *Ad Hoc* Committee on the Zorig case was dissolved.

In its letter of 18 September 2020, the State Great Hural stated that, upon receiving the recent Committee's mission report in October 2019, it translated it into Mongolian and delivered it to the relevant authorities. The State Great Hural added that the relevant authorities had yet to inform it of any actions they had taken.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Mongolian parliamentary authorities for the information provided in their letter of 18 September 2020; *regrets,* nevertheless, the lack of response regarding the Committee's mission report of June 2019*; further reiterates its wish* to be kept regularly apprised of all developments related to the case;

2. *Urges once more* the authorities to take appropriate measures to implement the findings and recommendations of the mission report, including the immediate release of Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa; *further urges* the authorities to seriously consider abandoning the legal proceedings against them, while ensuring that the persons responsible for their wrongful conviction are held to account; *renews its call* for the authorities to provide copies of all the court verdicts in this case;

3. *Firmly reiterates* that any further delays in establishing the identity of those responsible for murdering Mr. Zorig, including the mastermind(s), are unacceptable; *urges* the authorities to make more robust efforts to an effective investigation into establishing the identity of those accountable for this crime and to make information regularly available to the public at large on progress; *considers* in this regard that only full transparency can turn the tide of mistrust and secrecy that has come to define this murder case;

4. *Stresses* that parliamentary oversight remains crucial towards helping ensure that justice finally prevails in this case; *calls on* the State Great Hural to set up again the *Ad Hoc* Committee on the Zorig case to continue monitoring the ongoing investigation into the mastermind(s) and the judicial proceedings relating to the torture of the two convicts;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Philippines

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

Philippine Senator Leila de Lima is escorted by police after her arrest at the Senate in Manila on 24 February 2017 © Ted Aljibe/AFP

PHL-08 – Leila de Lima

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression

Case PHL-08

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: September 2016

Recent IPU decision(s): April 2019

Recent IPU mission(s): May 2017

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Director General and Secretary of the IPU Group of the Philippines (April 2019)
- Communication from the complainant: October 2020
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the President of the Senate (September 2020)
- Communication addressed to the complainant: October 2020

A. Summary of the case

Ms. Leila de Lima served as Chairperson of the Philippines Commission on Human Rights from May 2008 to June 2010. In that capacity, she led a series of investigations into alleged extrajudicial killings linked to the so-called Davao Death Squad in Davao City, where Mr. Duterte had been long-time mayor, and concluded that Mr. Duterte, now President of the Philippines, was behind the Davao Death Squad.

In 2010, Ms. de Lima was appointed Secretary of Justice. She resigned from this position in October 2015 to focus on her campaign for a senate seat in the May 2016 elections, a bid that was successful. In August 2016, as Chair of the Senate Committee on Justice and Human Rights, she launched an inquiry into the killings of thousands of alleged drug users and drug dealers, which are alleged to have taken place since President Duterte took office in June 2016. Since becoming senator, she has been the target of acts of intimidation and denigration, including by President Duterte himself.

Senator de Lima was arrested and detained on 24 February 2017 over accusations of receiving drug money to finance her senatorial campaign for a senate seat. The charges, in three different cases, were brought in the wake of an inquiry by the House of Representatives into drug

trading in New Bilibid Prison, and Senator de Lima's responsibility for such while she was Secretary of Justice. The House-led inquiry was launched one week after she initiated her inquiry in the Senate into the extrajudicial killings.

On 27 July and 10 August 2018, Senator de Lima was indicted in two of the three cases that are currently before Branches 205 and 256 of the Regional Trial Court – Muntinlupa City. While the third case has gone on intermittently due to vacancies in court, with the trial having resumed only on 9 October 2020, hearings to present prosecution witnesses in the two other cases before Regional Trial Court Branch 205, mostly involving convicted drug traffickers, were scheduled well into 2020, with twice-monthly hearings scheduled in each case on average. It was later discovered that the convicted drug traffickers received special treatment in prison and were coerced into testifying against Senator de Lima after being viciously stabbed in prison in 2016. In June and August 2020, Senator de Lima filed two motions for release on bail on the grounds that there was insufficient evidence against her in the two cases before the court. The prosecution is likely to wrap up its work in both ongoing cases by November 2020, with remaining hearings being accessible for remote online monitoring. Thereafter, the court is likely to rule on the two pending motions for bail soon.

A May 2017 mission to the Philippines by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians concluded that there was no evidence to justify the criminal cases against Senator de Lima. Since then, the IPU has called for the release of Senator de Lima and for the case against her to be dropped unless cogent evidence becomes available soon. On 30 November 2018, the United Nations Working Group on Arbitrary Detention concluded that Senator de Lima's detention was arbitrary and that her immediate release was in order.

Although Senator de Lima has remained very politically active over the years while in detention and receives newspapers, journals and books, she has no access to the Internet, a computer, TV, radio, or to an air-conditioning unit despite a doctor's recommendation. Senator de Lima was allegedly kept in incommunicado detention from 25 April to 10 June 2020, purportedly for the purposes of stopping the spread of Covid-19. Although the situation regarding Senator de Lima's visiting rights has since improved, a number of restrictions thereto remain in place.

On 27 April 2020, the Senate adopted a motion to allow teleconferencing in plenary and committee hearings. That same day, the Senate President, however, reportedly publicly stated that Senator de Lima would not be allowed to take part in such virtual proceedings given that the Senate has no jurisdiction over her. According to the complainant, this is a further attempt to prevent her from fully performing her role as Senator, despite the clear Supreme Court jurisprudence on this point.
On 7 November 2016, Senator de Lima had filed a petition for writ of *habeas data* against President Duterte before the Supreme Court, requesting that the Court, *inter alia*, order President Duterte and any of his representatives to cease: seeking details about her private life outside the realm of legitimate public concern or making statements maligning her as a woman and injuring her dignity as a human being; discriminating against her on the basis of gender; describing or publicizing her alleged sexual conduct; engaging in psychological violence against her; and otherwise violating her rights or engaging in acts that are contrary to law, good morals, good customs, public policy and/or public interest. On 18 October 2019, the Supreme Court had dismissed the petition for writ of *habeas data* on the grounds that the President is immune from suit during his incumbency and tenure.

A. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Remains deeply concerned* that Senator de Lima has been in detention for three and a half years without any serious evidence presented against her to justify the charges; *recalls* in this regard the principle that justice delayed is justice denied;

2. *Recalls also* that there are multiple, strong signs that the steps taken against Senator de Lima come in response to her vocal opposition to the way in which President Duterte was waging a war on drugs, including her denunciation of his alleged responsibility for extrajudicial killings; *points out* in this regard the repeated violation of the principle of the presumption of innocence,

the dubious choice of jurisdiction to present the accusations against her, the timing of the criminal proceedings, the amendment of the charges and the reliance on testimonies of convicted drug traffickers, who were either promised favourable treatment in return, subjected to physical intimidation in prison, or have an axe to grind against Senator de Lima as a result of her efforts to dismantle their drug trafficking operations when she was Secretary of Justice;

3. *Renews it call*, in light of the foregoing, for Senator de Lima to be released immediately and for the legal proceedings against her to be dropped; *calls on* the authorities to take the necessary action forthwith;

4. *Requests* that, should charges not be dropped, an IPU trial observer continue to monitor and report on respect for fair-trial standards in the cases before Branches 205 and 256 of the Regional Trial Court in Muntinlupa City, including in order to assess if and how existing concerns about the legality and fairness of the proceedings are properly reviewed;

5. *Regrets* that it was not possible for the Supreme Court to rule on the public campaign of vilification of Senator de Lima by the highest state authorities, thereby missing an important opportunity to condemn and end the public degrading treatment to which she has been subjected as a woman parliamentarian;

6. *Is concerned* that Senator de Lima has not been able to benefit from the Senate's move towards teleconferencing; *considers* that the parliamentary authorities can do much more to help ensure that she can fully participate in the work of the Senate and effectively represent the interests of the 14 million Filipinos who elected her, also bearing in mind past initiatives by the Senate in other similar cases, well before teleconferencing was allowed; *wishes* to be kept informed on this point;

7. *Is concerned* about limitations imposed on Senator de Lima's visiting rights and continued lack of access to the Internet, TV, radio, tablet or laptop; *regrets* furthermore that the authorities have also yet to provide her with an air-conditioning unit, as ordered by her doctor; *sincerely hopes* that the relevant authorities will take the necessary steps to address these matters for as long as she remains in detention; and *wishes* to be kept informed in this regard;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, including the Secretary of Justice, the Prosecutor's Office and the relevant courts, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Belarus

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020)

BLR-05 – Victor Gonchar

Case BLR-05

Belarus: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Male opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: August 1998

Recent IPU decision(s): February 2019

Recent IPU mission(s): November 1999

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letters from the Chairman of the Committee on National Security of the House of Representatives dated July 2012 and January 2013
- Interview with sources: July 2020
- Communication from the complainant: August 2020
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the Chairman of the House of Representatives (October 2020)
- Communication addressed to the complainant: August 2020

Alleged human rights violations

✓ Enforced disappearance
✓ Impunity

A. Summary of the case

Mr. Victor Gonchar disappeared in September 1999, along with Mr. Anatoly Krasovsky. Mr. Gonchar had been the Deputy Speaker of the 13th Supreme Soviet and a major political opponent of the President of Belarus, Mr. Aleksandr Lukashenko. He was the third prominent opposition figure in Belarus to have “disappeared” since April 1999.
Mr. Gonchar was expected to play a leading role in the talks organized by the Organization for Security and Co-operation in Europe between the opposition and President Lukashenko. At the time of his disappearance, he was due to chair an extended parliamentary session which could have set in motion the process to impeach the President.

Allegations have been made attributing his "disappearance" to State-run death squads known as SOBR (special rapid response unit) on the personal order of the former Minister of the Interior and of the Secretary General of the Belarusian Security Council. Official investigations have proved unavailing. Key officials suspected of involvement were never questioned and were subsequently promoted.

A report on disappearances in Belarus issued in February 2004 by the Parliamentary Assembly of the Council of Europe concluded that no proper investigation had been conducted, and that senior state officials may be implicated in the disappearances of several opposition figures, including Mr. Gonchar.

The report mentioned numerous pieces of evidence pointing towards the involvement of the State in the disappearance, including evidence that a gun used for carrying out the death penalty against Mr. Gonchar was signed out by order of the Minister of the Interior on the date of Mr. Gonchar's disappearance. The authorities objected to the report's conclusions.

In March 2012, the United Nations Human Rights Committee also concluded, in the case of the enforced disappearance of Mr. Krasovsky, that Belarus had violated its obligations to investigate properly and take appropriate remedial action. It requested Belarus to provide the victims with an effective remedy, including a thorough and diligent investigation into the disappearance and prosecution and punishment of the perpetrators. No implementation measures have been taken by the authorities.

No information from the Parliament of Belarus or from the judicial authorities has been forthcoming since January 2012. Meetings with the leader of the Belarus delegation to the 132nd IPU Assembly (Hanoi, March–April 2015) and between the IPU President and the Speaker of the House of Representatives (September 2015) have been inconclusive, as the authorities have continued to affirm that the investigation was ongoing and confidential and that they did not need assistance. They have failed to provide any other information or to respond to the Committee's long-standing request to conduct a visit to Belarus.

The families and their lawyers have never been granted access to the investigation files, despite numerous petitions. Their requests – and those of the opposition United Civil Party – for the investigation into state officials and other leaders have remained unanswered. They had, *inter alia*, asked for the Prosecutor General to take into account, and investigate, documentaries and video testimonies aired on TV pointing to the involvement of the same top officials, in particular the documentary "Krestny Batka" (The Nation's Godfather), aired by the Russian channel NTV in the summer of 2010, and the important video testimony (allegedly dating from 2003 and aired in September 2018) of Mr. Viktor Zabolotsky, a Belarusian citizen who claimed to have been near the crime scene at the time of Mr. Gonchar's disappearance. The complainant indicated that the families had been informed on 6 December 2018 by the investigative authorities that the investigation had been suspended, as they had failed to identify the perpetrator, but that they would reopen it, should they identify a suspect. However, a prominent journalism investigation story based on the accounts of Mr. Yuri Garavsky, a new witness and self-confessed accomplice to the alleged murder of Mr. Gonchar, caused a sensation in the country when it came out in December 2019. According to an official letter provided by the complainant, the investigation into the disappearance of Mr. Gonchar was reopened on 24 December 2019, but was suspended once again in February 2020.

The United Nations Human Rights Council has repeatedly expressed deep concern at the continuing violations of human rights in Belarus, which it found were of a systemic and systematic nature, as well as at the use of torture and ill-treatment in custody, the lack of response by the Government of Belarus to cases of enforced disappearances of political opponents, and the lack of participation of opposition political parties in parliament. Most recently, the Council held an urgent debate on the situation in Belarus following the presidential elections of August 2020, and adopted a resolution condemning the reported use of violence and torture against thousands of protestors who had mobilized after the elections over allegations of massive voter fraud.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Expresses grave concern* over the complete and persistent impunity in this case, over 20 years after the disappearance of Mr. Victor Gonchar;

2. *Deeply regrets* the lack of cooperation from the Belarusian authorities and that the Belarusian Parliament chose not to meet virtually with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at its most recent session; *recalls* in this regard that the Committee's procedure is based on ongoing and constructive dialogue with the authorities, first and foremost the parliament of the country concerned;

3. *Notes with concern* that, during a hearing with the Committee at its most recent session, Mr. Yuri Garavsky provided detailed information on the circumstances surrounding the abduction and assassination of Mr. Gonchar and Mr. Anatoly Krasovsky, including the coordinates of the location where the bodies had allegedly been buried within the former base compound of Begoml, by direct order of the Belarusian authorities; *questions* why, despite abundant new evidence, the investigation had been allegedly suspended again in February 2020; *wishes* to receive official information on the current status of the investigation; and *requests* the parliamentary authorities to keep the IPU informed of any relevant developments in this regard;

4. *Points out* that the authorities have put forward no information to sustain their assertion that a genuine investigation into the disappearance was conducted over the past 20 years; *considers* that this gives serious weight to the mounting information and indications that have emerged over the years pointing to the direct responsibility of the Belarusian authorities for the disappearance of Mr. Gonchar;

5. *Recalls* that impunity, by shielding those responsible from judicial action and accountability, decisively encourages the perpetration of further serious human rights violations, and that attacks against the life of members of parliament, when left unpunished, not only violate the fundamental rights of individual parliamentarians and of those who elected them, but also affect the integrity of parliament and its ability to fulfil its role as an institution – even more so when leading figures of parliament and the opposition are targeted in the context of a broader pattern of repression, as in the present case; *points out* that the widespread or systematic practice of enforced disappearance constitutes a crime against humanity; *stresses* the legitimate right of the relatives of the victims to know about the fate of the disappeared persons, the circumstances of their enforced disappearance and to receive adequate compensation;

6. *Reaffirms its view* that the Parliament of Belarus continues to have a direct responsibility for ensuring that every effort is made by all relevant authorities to investigate thoroughly and diligently the many leads and concerns that have emerged, to identify and punish those responsible for the enforced disappearance of one of its members and to do everything possible to ensure that such violations do not recur in the future; *urges* parliament to take decisive and effective measures to this end; and *wishes* to be informed of progress made in this regard;

7. *Deeply regrets* that the long-requested mission by the Committee to Belarus to obtain first-hand information on the investigation and any prospects for progress in this case has still not received official endorsement from the national authorities; *expresses the firm hope* that parliament and other relevant authorities will respond favourably to this request so that a Committee delegation can travel to Belarus as soon as the COVID-19 pandemic-related travel restrictions are lifted;

8. *Calls* on all IPU Member Parliaments, IPU permanent observers, parliamentary assemblies and human rights organizations active in the region to take concrete actions in support of the urgent resolution of this case in a manner consistent with respect for democratic values and human rights; and *hopes* to be able to rely on the assistance of all relevant regional and international organizations;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities and to any third party likely to be in a position to supply relevant information, as well as to continue seeking the authorities' agreement to a visit;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Egypt

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020) [3]

Mostafa al-Nagar © Photo courtesy of Belady U.S., An Island for Humanity

EGY-07 – Mostafa al-Nagar

Alleged human rights violations

- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Mr. Mostafa al-Nagar allegedly disappeared in the southern governorate of Aswan on 27 September 2018. His family and lawyers have been unable to contact him or obtain information on his whereabouts. They fear that he might have been arbitrarily arrested and held incommunicado.

The complainants allege that Mr. al-Nagar was a symbol of the 2011 revolution and a vocal critic of the Egyptian Government during his parliamentary term, which lasted from 23 January to 14 July 2012, when the Egyptian Parliament was dissolved. In December 2017, he was fined and sentenced to three years in prison for "insulting the judiciary" in a speech he reportedly delivered during a parliamentary sitting in 2012. In its ruling of 30 December 2017, the Cairo Criminal Court found that Mr. al-Nagar's statements at a parliamentary sitting in 2012 had been intended to defame and harm the judiciary and judges, and

Case EGY-07

Egypt: Parliament affiliated to the IPU

Victim: male, independent member of the House of Representatives

Qualified complainant(s): Section I.1.(a) and (d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: February 2020

Recent IPU decision(s): May 2020

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: October 2020
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the Speaker of the House of Representatives (September 2020)
- Communication addressed to the complainants: October 2020

3 The Egyptian delegation expressed its reservations regarding the decision.

disregarded his parliamentary immunity. Mr. al-Nagar has not served his time in prison as he has remained in hiding, although it was clear to his family members where he was. He disappeared a few days before his appeal trial, which took place on 15 October 2018.

The complainants reported that, on 10 October 2018, Mr. al-Nagar's family received an anonymous telephone call informing it that he was in police custody at Aswan's Central Security Forces Al-Shallal camp. Despite Mr. al-Nagar's lawyer's request to the Egyptian authorities for an official response concerning his client's alleged detention in the Al-Shallal camp, no information was provided in this regard. Egypt's State Information Service denied playing a role in Mr. al-Nagar's disappearance and said, in an official statement issued on 18 October 2018, that he had wilfully disappeared to avoid serving his prison sentence, accusing him of being a fugitive.

The Egyptian Court of Cassation adopted a decision on 15 October 2018, in which the Court allegedly declared Mr. al-Nagar's appeal inadmissible and upheld the sentence against him *in abstentia* because he had not been present at the proceedings and had not complied with a 2017 imprisonment order. In its decision, the Court of Cassation also found that it was not competent to examine the appeal, since the appealed decision was not final, as it had not been handed down by a "last degree" court. According to the Court of Cassation, it was still possible to challenge the 2017 decision before the Court of Appeal.

On 29 July 2019, the complainants filed a complaint at the Cairo Court of Administrative Justice against the Egyptian Ministry of the Interior for failing to disclose Mr. al-Nagar's whereabouts and failing to make serious efforts to locate him. In its decision handed down on 18 January 2020, the Cairo Court of Administrative Justice recalled the State's responsibility, and indicated that the State Information Service statement was insufficient. The Court noted that the State had a duty to locate disappeared individuals, especially when a complaint had been filed about their disappearance. The complainants indicated that the Egyptian authorities had not yet responded to the ruling of 18 January 2020.

During its virtual session held in October 2020, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians invited the Egyptian authorities for a hearing. The parliamentary authorities had initially accepted the Committee's invitation. However, due to the parliamentary elections, the authorities were unable to meet with the Committee.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Mr. Mostafa al-Nagar, a member of the Egyptian Parliament at the time of the initial alleged violation of his parliamentary immunity and right to freedom of expression, was declared admissible by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians under its procedure on 29 May 2020;

2. *Thanks* the Egyptian parliamentary authorities for their willingness to meet with the Committee for a hearing; *regrets,* nevertheless, that such a hearing did not take place; *points out* that the Egyptian authorities have yet to share their views about the case, despite several previous requests;

3. *Is deeply concerned* by the alleged disappearance of Mr. al-Nagar since 2018 and the absence of any measures taken by the authorities to investigate his disappearance despite the complainants' repeated requests; *questions* why the Egyptian Government is unable to locate Mr. al-Nagar considering that he was under surveillance, as alleged by the complainants; *considers* that Mr. al-Nagar's alleged disappearance should be taken seriously by the authorities regardless of his conviction and the fact that he did not serve his prison sentence;

4. *Stresses* that the State of Egypt is duty-bound to do everything possible to find Mr. al-Nagar and that by not taking any measure to locate him under the pretext that he is a fugitive, the authorities are wilfully denying justice to his relatives, who have the legitimate right to know about his fate, and are giving weight to the complainants' allegations that they are partly or

wholly responsible for his disappearance; *stresses* that the authorities have yet to provide convincing evidence to refute the allegation that Mr. al-Nagar is being held incommunicado;

5. *Urges*, therefore, the authorities, in particular the Ministry of the Interior, to take appropriate measures to locate Mr. al-Nagar in accordance with the decision of the Administrative Court of Justice issued in January 2020 and to start a genuine and effective investigation into his disappearance; *wishes* to be kept informed as a matter of urgency about steps taken in this regard;

6. *Is concerned* that Mr. al-Nagar's conviction seemed to be in violation of his parliamentary immunity and hindered the legitimate exercise of his parliamentary mandate; *wishes* to receive copies of the decisions of the Cairo Criminal Court and Court of Cassation of 2017 and 2018 respectively;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainants, the Minister of Justice, the Minister of the Interior and any third party likely to be in a position to supply relevant information on the whereabouts of Mr. al-Nagar;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Palestine/Israel

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020) [4]

Ramallah, 15 April 2015 – Palestinian protesters wave flags bearing portraits of Fatah leader, Marwan Barghouti, during a march to mark the anniversary of his arrest. AFP Photo/Abbas Momani

PSE-02 – Marwan Barghouti

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings

A. Summary of the case

Mr. Marwan Barghouti, a member of the Palestinian Legislative Council (PLC), was arrested on 15 April 2002 in Ramallah by the Israeli Defence Forces and transferred to a detention facility in Israel. He was charged with murder, attempted murder and involvement in terrorist organizations. His trial before the Tel Aviv District Court started on 14 August 2002 and ended on 6 June 2004, when the court sentenced him to five life sentences and two 20-year prison terms. The complainants have raised a series of legal objections to Mr. Barghouti's arrest and prosecution, alleging that he was ill-treated, especially at the start of his detention, and was denied access to legal counsel. The Committee appointed a legal expert and lawyer, Mr. Simon Foreman, to report on the trial. His report states that, "the numerous breaches of international law … make it impossible to conclude that Mr. Barghouti was given a fair trial".

Case PSE-02

Palestine/Israel: The Palestinian Legislative Council and the Parliament of Israel are affiliated to the IPU

Victim: Member of the Palestinian Legislative Council (member of the majority)

Qualified complainant(s): Section I.(1).(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: April 2002

Recent IPU decision(s): October 2018

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the head of the parliamentary group of Fatah at the 137th IPU Assembly (October 2017); hearing with the Palestinian complainants (October 2020)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the head of the Knesset delegation to the Inter-Parliamentary Union (October 2020);
- Communication from the complainant: October 2020
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the Speaker of the Knesset (September 2020)
- Communication addressed to the complainant: October 2020

On 17 April 2017, Mr. Barghouti initiated a mass hunger strike, joined by more than 1,000 Palestinian inmates, to protest against the abusive and inhumane conditions in which Palestinian inmates were

4 The delegation of Israel expressed its reservations regarding the decision.

allegedly being held by the Israeli authorities. The “Freedom and dignity hunger strike” reportedly ended on 30 May 2017, as the Israeli Prison Service had agreed to grant some of the detainees’ requests. According to the information gathered during a hearing with the Palestinian complainants held in October 2020, the strike had also been triggered by the 2017 decision of the Israeli authorities to reduce the number of monthly visits to one instead of two visits per month. The complainants stated that the Israeli authorities had promised to increase the number of monthly visits; however, this has yet to be done.

In their letter of 18 October 2020, the Israeli parliamentary authorities did not provide any information on Mr. Barghouti’s current conditions of detention, including his visiting rights.

During the hearing held with the Palestinian complainants in October 2020, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians gathered the information summarized below on the situation of Mr. Marwan Barghouti and other Palestinian inmates in Israeli prisons:

- Due to the COVID-19 pandemic, Mr. Barghouti has allegedly received only two visits from his spouse in 2020. According to the complainants, Mr. Barghouti is due to receive a third family visit in November 2020, which is facilitated by the International Committee of the Red Cross (ICRC) – the main focal point between the Israeli authorities and the inmates’ families and the only international organization allowed to conduct visits to Israeli prisons. Family visits are also restricted to one relative instead of five, due to the COVID-19 pandemic, and phone calls are allegedly prohibited. Prison guards may, however, allow an inmate to have a phone call in the event of emergencies. Nevertheless, there appears to be no consistency with respect to phone calls, which, according to the complainants, are arbitrarily granted or refused by prison guards;
- According to the complainants, visits are restricted to spouses and first-degree relatives (children, parents and siblings). During one visit, the Israeli authorities had promised Mr. Barghouti’s family that he would be able to meet his eight-month-old granddaughter. The complainants alleged that, after passing three prison gates and being only one gate away from Mr. Barghouti, the authorities arbitrarily denied her access and refused to let her to be brought in;
- The complainants described the last visit granted to Mr. Barghouti, which was in August 2020. According to the complainants, before any visit could take place, the family had to receive confirmation from the ICRC and be granted a permit to enter Israel. In August 2020, those conditions were met and Ms. Fadwa Barghouti, his spouse, was able to visit him for 45 minutes. The visit took place in the visiting room, where they communicated by phone in front of a glass window separating them. The complainants added that preparing a visit was a time-consuming process; the round trip took almost eight hours, owing to the family’s place of residence, the location of the prison, and the number of checkpoints to cross. The complainants stated that those conditions also applied to other inmates, and were more complicated for inmates from Gaza. According to the complainants, the Israeli authorities purposely detained inmates in prisons located far away from their place of residence, making it difficult for their families to visit;
- According to the complainants, detention conditions in Israeli prisons were dire. They said that prison buildings were obsolete, with poor sanitary conditions, and that they were infested with fleas and mosquitoes, while prison overcrowding was prevalent. The complainants alleged that inmates were not allowed to have a fan in times of high temperatures. The same applies during colder times, as prisons did not have central heating. Reportedly, prisoners were constantly being moved from one prison to another, or from prison to an investigation centre or to court, which meant that they spent several hours handcuffed inside a vehicle with aggressive and strict guards. The complainants also alleged that there were clothes shortages in prison and that inmates were allowed to have a new shirt only every three months. Inmates were required to first signal their needs to the prison guard, and wait for the guard to grant the request. Once the request was approved, inmates had to wait for a family visit before informing their relatives of their needs. The shirt could then be provided during the following family visit. The complainants also stated that detainees of all ages were held together, including children and young adults. Inmates suffering from serious diseases, including cancer or diabetes were allegedly denied appropriate medical care. The complainants also denounced Israel's overuse of administrative detention.

B Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Takes note* of the Israeli parliamentary authorities' letter of 18 October 2020; *deeply regrets*, however, the lack of information about Mr. Barghouti's detention conditions;

2. *Takes notes with grave concern* that Mr. Barghouti was allegedly denied his visiting rights for three years for allegedly taking part in the 2017 mass hunger strike; *is also shocked* that, after three years without a single visit, Mr. Barghouti was only able to receive two visits from his spouse in 2020 due to the COVID-19 pandemic; *firmly recalls* that Article 37 of the United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners stipulates that "prisoners shall be allowed … to communicate with their family and reputable friends at regular intervals, both by correspondence and by receiving visits"; *requests* the relevant Israeli authorities to give assurances that the upcoming visit scheduled for November 2020 will take place without hindrance;

3. *Strongly reaffirms* its long-standing position that Mr. Barghouti's arrest and transfer to Israeli territory was in violation of international law; *deplores* his continued detention for over 18 years following a trial that failed to meet the fair-trial standards that Israel is bound to respect as a party to the International Covenant on Civil and Political Rights; *recalls* in this regard the compelling legal arguments put forward in Mr. Foreman's report; and consequently *renews its call* on the Israeli authorities to release Mr. Barghouti forthwith;

4. *Is deeply concerned* about the complainants' account of the detention conditions in Israeli prisons, including the prevailing crowded conditions and the alleged obsolete state of prison buildings; *is also worried* about the prohibition of phone calls and the arbitrary practice of prison guards in this regard; *urges* the Israeli authorities, in light of the COVID-19 pandemic and subsequent visiting restrictions, to enable detainees to call their relatives;

5. *Reiterates its long-standing wish* to be granted permission to visit Mr. Barghouti; and *urges* the Israeli authorities to give serious consideration to this request;

6. *Questions* why the Israeli authorities decided to reduce the number of visits to one visit per month instead of the two monthly visits that were allowed until 2017; *wishes* to receive more information on the reasons pertaining to this decision; *also notes* that, due to the COVID-19 pandemic, family visits would be limited to one person instead of five; *deplores* the fact that Palestinian prisoners feel compelled to resort to hunger strikes to have their demands heard and acted upon; and *is eager* to receive updated information on Mr. Barghouti's current conditions of detention;

7. *Considers* that the many national and international reports denouncing the conditions of detention of Palestinian prisoners in Israeli jails should be of concern to the Knesset; *reaffirms* that the Knesset can, and should, exercise its oversight function of the Israeli prison service with regard to the treatment of Palestinian prisoners and thereby help ensure that all persons under the jurisdiction and effective control of Israel are afforded the full enjoyment of the rights enshrined in the International Covenant on Civil and Political Rights; *wishes* to know if the Knesset and individual members are allowed to carry out impromptu prison visits and, if so, to receive information on the applicable legal framework;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report to it in due course.

Palestine/Israel

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 206th session (Extraordinary virtual session, 3 November 2020) [5]

Palestinian supporters of the Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLP) take part in a protest outside the UNDP office calling for the release of Ahmad Sa'adat, leader PFLP, in Gaza city on 29 July 2015. MAJDI FATHI/NurPhoto/NurPhoto via AFP

PSE-05 – Ahmad Sa'adat

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings

A. Summary of the case

On 14 March 2006, Mr. Ahmad Sa'adat was abducted by the Israeli Defence Forces from Jericho Jail and transferred to Hadarim Prison in Israel, together with four other prisoners, after being accused by the Israeli authorities of involvement in the October 2001 murder of Mr. R. Zeevi, the Israeli Minister of Tourism. The Israeli authorities concluded one month later that Mr. Sa'adat had not been involved in the killing, but went on to charge the other four suspects. Subsequently, 19 other charges were brought against Mr. Sa'adat, all arising from his leadership of the Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLP), which Israel considers a terrorist organization. None of the charges allege direct involvement in crimes of violence. On 25 December 2008, Mr. Sa'adat was sentenced to 30 years in prison. While detained, Mr. Sa'adat reportedly did not receive the medical care he required, nor visits from his family. In March and June 2009, he was placed in solitary confinement, prompting him in June 2009 to go on a nine-day hunger strike. He remained in solitary confinement for three years, until May 2012.

In April 2017, Mr. Sa'adat took part in a mass hunger strike by Palestinian detainees to protest against their detention

Case PSE-05

Palestine/Israel: The Palestinian Legislative Council and the Parliament of Israel are affiliated to the IPU

Victim: Member of the Palestinian Legislative Council (member of the majority)

Qualified Complainant(s): Section I.(1).(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: July 2006

Recent IPU decision(s): October 2018

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the Palestinian complainants (October 2020)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letters from the head of the Knesset delegation to the Inter-Parliamentary Union (October 2020)
- Communication from the complainant: October 2019
- Communication addressed to the authorities: Letter to the Speaker of the Knesset (September 2020)
- Communication addressed to the complainant: October 2020

5 The delegation of Israel expressed its reservations regarding the decision.

conditions in Israeli prisons. He was reportedly moved at that time to solitary confinement in Ohlikdar Prison. According to the information gathered during a hearing with the Palestinian complainants in October 2020, the strike had also been triggered by the 2017 decision of the Israeli authorities to reduce the number of monthly visits to one instead of two visits per month. The complainants stated that the Israeli authorities had promised to increase the number of monthly visits; however, this has yet to be done.

In their letter of 18 October 2020, the parliamentary authorities did not provide any information on Mr. Sa'adat's current conditions of detention, including his visiting rights. The authorities suggested that the IPU should consider whether future correspondence relating to the case of Mr. Sa'adat was appropriate, given his involvement in terrorism-related crimes.

During the hearing held with the Palestinian complainants in October 2020, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians gathered the following information on the situation of Palestinian inmates in Israeli prisons:

- The International Committee of the Red Cross (ICRC) is allegedly the main focal point between the Israeli authorities and the inmates' families, and the only international organization allowed to conduct visits to Israeli prisons. Due to the COVID-19 pandemic, family visits are allegedly restricted to one relative instead of five, and phone calls are allegedly prohibited. Prison guards may, however, allow an inmate to have a phone call in the event of emergencies. Nevertheless, there appears to be no consistency with respect to phone calls, which, according to the complainants, are arbitrarily granted or refused by prison guards;
- According to the complainants, visits are restricted to spouses and first-degree relatives (children, parents and siblings). They said that, before any visit could take place, the family had to receive confirmation from the ICRC and be granted a permit to enter Israel. Visits lasted for 45 minutes and took place in the visiting room, where prisoners and their relatives communicated by phone in front of a glass window separating them. The complainants added that preparing for a visit was a time-consuming process; the round trip could take almost eight hours, owing to the family's place of residence, the location of the prison and the number of checkpoints to cross. The complainants stated that those conditions also applied to other inmates, and were more complicated for inmates from Gaza. According to the complainants, the Israeli authorities purposely detained inmates in prisons located far away from their place of residence, making it difficult for their families to visit;
- According to the complainants, detention conditions in Israeli prisons were dire. They said that prison buildings were obsolete, with poor sanitary conditions, and that they were infested with fleas and mosquitoes, while prison overcrowding was prevalent. The complainants alleged that inmates were not allowed to have a fan in times of high temperatures. The same applied during colder times, as prisons do not have central heating. Reportedly, prisoners were constantly being moved from one prison to another, or from prison to an investigation centre or to court, which meant that they spent several hours handcuffed inside a vehicle with aggressive and strict guards. The complainants also alleged that there were clothes shortages in prison and that inmates were allowed to have a new shirt only every three months. Inmates were required to first signal their needs to the prison guard, and wait for the guard to grant the request. Once the request was approved, inmates had to wait for a family visit before informing their relatives of their needs. The shirt could then be provided during the following family visit. The complainants also stated that detainees of all ages were held together, including children and young adults. Inmates suffering from serious diseases, including cancer or diabetes, were allegedly denied appropriate medical care. The complainants also denounced Israel's overuse of administrative detention.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Takes note* of the Israeli parliamentary authorities' letter of 18 October 2020; *deeply regrets,* however*,* the lack of information about Mr. Sa'adat's detention conditions;

2. *Strongly reaffirms* its long-standing position that Mr. Sa'adat's abduction and transfer to Israel were related not to the original murder charge but rather to his political activities as PFLP General Secretary; *deplores* his continued detention for over 14 years as a result of a politically motivated trial; and consequently *calls again on* the Israeli authorities to release him without delay;

3. *Is deeply concerned* about the complainants' account of the detention conditions in Israeli prisons, including the prevailing overcrowding and the alleged obsolete state of prison buildings; *is also worried* about the prohibition of phone calls and the arbitrary practice of prison guards in this regard; and *urges* the Israeli authorities, in light of the COVID-19 pandemic and subsequent visiting restrictions, to enable detainees to call their relatives;

4. *Reiterates its long-standing wish* to be granted permission to visit Mr. Sa'adat; and *urges* the Israeli authorities to give serious consideration to this request;

5. *Questions* why the Israeli authorities decided to reduce the number of visits to one visit per month, instead of the two monthly visits that were allowed until 2017; *wishes* to receive more information on the reasons pertaining to this decision; *also notes* that, due to the COVID-19 pandemic, family visits would be limited to one person instead of five; *deplores* the fact that Palestinian prisoners feel compelled to resort to hunger strikes to have their demands heard and acted upon; and *is eager* to receive updated information on Mr. Sa'adat's current conditions of detention;

6. *Stresses* that the many national and international reports denouncing the conditions of detention of Palestinian prisoners in Israeli jails should be of concern to the Knesset; *reaffirms* that the Knesset can, and should, exercise its oversight function of the Israeli prison service with regard to the treatment of Palestinian prisoners and thereby help ensure that all persons under the jurisdiction and effective control of Israel are afforded the full enjoyment of the rights enshrined in the International Covenant on Civil and Political Rights; *wishes* to know if the Knesset and individual members are allowed to carry out impromptu prison visits and, if so, to receive information on the applicable legal framework;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report to it in due course.

*

* *